

بازرسی شد
۹-۳۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۳۷۸

۱۳۷۸
مظفر آباد

۱۰۵۶۳

۱۰۹۶۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مفاتیح العلوم فی شرح مفاتیح شرح سلیم الاسلام

مؤلف: شریعہ عبدالرحمن محمد رمضان محمد الحسنی

موضوع: _____

شماره ثبت: ۱۴۵۸

شماره ثبت کتاب: ۸۷۶۵۵

بازدید شد
۱۳۸۵

مجلس فهرست شده
۱۴۲۵۸

۷

فارسی شده
۶-۸۳

۱۳۱۷/۲

۱۳۱۷/۲
مکتوب محمد

۱۰۵۸

۱۰۹۶۶-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی	۱۲
کتاب: مفاتیح العلوم فی شرح مفاتیح سلح الاسلام	شماره ثبت کتاب
مؤلف: شریز (عبدالمؤمن محمد رضا بن محمد الحسن)	۸۷۴۰۵
موضوع	شماره قفسه: ۱۴۵۸

بازدید شده
۱۳۸۵

خطی - فهرست شده
۱۴۲۵۸

دینا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد فلهذا هو الجملتان انت من شرح فمناجاة السراج تاليف الفخر
والجوامع الى رب الفخر عشر جوارضا الحسين عليه السلام بالحسن وورثها ما ذكر لا يخرج ولا يخلو **القول في ان الصبح** قال الله
عز وجل ان الصلوة للمؤمنين هي حق الليل وقرآن الفجر يقدم تغليظا له واذا انزل الكتاب **صباح** كل يوم الاصلون انهم وقادوا
في ذلك المغرب وقرآن الفجر لا يغفل عليه الا مع الصبح حتى يستيقظوا لان جلسته ان الله وطلوع هذه الاجزاء فيها
صححة معونة بزعمنا وانما ذهب قالوا ان الله كل صلوة وقتك والوقت فاضله وهو جوارح لا يخرج من زمانه ولا يخرج
قال لكل صلوة وقتان ولعل الوقتين افضلها وقيل ان الله لا يهرى معلوم وانما حكمه ان السراج من بعض الاحباب بل المغرب وقت
واحد والعرب في الصبح اعدوا ما رآه الكندي والشيخ في الصحيح عن ابي اسحاق قال سالت ابا عبد الله عن وقت المغرب فقال
انما هو قبل ان ياتي النجوم لكل صلوة بوقتين المغرب فاذ وقتها واحد وقتها وجوبا يا الوجوب سقوط الظاهر راجع الى النجوم
حرية المقام وانما ما رآه في النكاح في الصحيح عن ابي الفاضل قال ابو جعفر ان لكل صلوة وقتين قبل المغرب ووقتها
الحد ووقتها وجوبا ووقت فيها سقوط الشق وقتها ما رآه في الصحيح عن ابي الحسن انما سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يخرج
من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة كلها جعل لكل صلوة وقتين المغرب فاجعل لها وقتا واحدا وحلا على احتساب لما رآه مؤيد
تبعها بينها وبين ما دل على استداها الى في وقت زيادة على النجوم كرواية اسمعيل بن مهزيان قال كنت كنت الى
الوضاء الى ان قال قلت لك ذلك الوقت قبل وقت المغرب يسقط واصر وقتها ذهاب المحذور وميرها الى الياء في وقت المغرب
وما رآه الشيخ عن ابن سنان في ابي عبد الله عنده حديث قال وقت المغرب حتى يطلع النجوم الى ان تستبكر النجوم وحتى يسعل جابر
في الصحيح عن ابي عبد الله قال سالت عن وقت المغرب قال ما بين قوس الشمس الى سقوط الشق وسنالي الى ان ياتي الزوال على انفراد
وقت المغرب الى ان يسقط الشق قبل الليل بعد اذ افاضت قالوا لا يظهر الزوال الى ان الشمس وسط السماء او الى ان ياتي
الخلاف والندرة والمغرب حتى وان كان في غير ما سأل الشيخ جواز تقديم ما رآه عليه لا يخرج من ان ذلك ان الشمس على
الزوال والاحتياط لا يخرج من وقتها ولا ياتي في ذلك ما رآه في الزوال على ان الشمس وسط السماء او الى ان ياتي الزوال على ان الشمس
ما بين مثل هذا في الصحيح عن اسمعيل بن مهزيان قال سالت ابا عبد الله عن وقت المغرب فقال انما هو وقت الزوال على ان الشمس
ان يوم الجمعة لا يسقط وقتها حتى تزل ومن غير ذلك لا يخرج من ان الشمس وسط السماء او الى ان ياتي الزوال على ان الشمس
الزوال على ان الشمس وسط السماء او الى ان ياتي الزوال على ان الشمس وسط السماء او الى ان ياتي الزوال على ان الشمس
شأنها فانه لا يخلو على الاجابة لا ياتي في ذلك ما رآه في الزوال على ان الشمس وسط السماء او الى ان ياتي الزوال على ان الشمس
العلماء وقال في انتهى اول وقت الظهر والشمس لا خلاف بين اهل العلم وسياتي ما يفرق بين الزوال من اوقات ويمتد وقت
الاول للظهر من الزوال الى ان يصير الشمس مثل الناقص وقتها فاللاشك في انما يخرج من الاخير المستقيمة ومنها ما رآه الشيخ في
الصحيح عن ابي عبد الله عن الحسن قال سالت عن وقت الظهر والعصر فقال وقت الظهر اذا زالت الشمس الى ان يذهب الظل فانه وقت
العصر فانه وقتها في الصحيح عن ابي عبد الله عن محمد قال سالت عن وقت صلاة الظهر والعصر فابان قامة للظهر وقامة للظهر

المسلمون
وكانت
الحملات
نظام

قالوا فيها قامة الشمس كاحص به الاحجاب وهما يحولان عن وقت الغضلة لا الوقت المطلق للمضي والاجماع على حواله بعد
 بعد ذلك ايضا قالوا في ذلك واما حوالاه وقت الغضلة ان اجلها عظماء ههنا كمن يحول ذلك اخر الوقت الظاهر من شمس
 اجاء فلا بد من جعلها اما على وقت الغضلة ولا اختيار ولا ريب وبما ان الاول لها بقية فظاهر الوقت وانما بعرضه اجاء في القدر
 استدار وقت اجزالي وقت الغروب ويقرب من صحبه من سنان لكل صلوة وقتان والاول وقت الغضلة انتهى الخ سنان
 لشبه ان الساعات من القرآن واجزاء بعد هذه الأسطر ويدل على ذلك ايضا رواية زرارة والاشية وما رواه الشيخ والكشي عن يزيد
 بن حذيفة قال قلت لابي عبد الله عن من دخله انا في وقت فقال ابو عبد الله نعم انما لا يكون لنا علينا قلت ذكرنا ذلك
 قلت فحرفان اول صلوة اخرها منتهى من دخل به الظاهر وهو قول الله ثم اتم الصلوة لذلك الشمس قد اذات الشمس فيكون
 الاستيعان في الزوال وقت الظاهر في وقت الشمس الى ان يصير الضل قامة وهو اخر الوقت فاذا صار الضل قامة دخل وقت العصر
 فلم ينزل في وقت العصر من غير الظل قامة بل ذلك الاما قال صديق وارواه الشيخ وكتاب الحاشي ما كتبه الربيع بن مني
 محمد بن ابي بكر جني ولا مرجئ قال في الحديث فان رجلا سئل رولا لله من اوقات الصلوة فقال قال في خبره في ان في
 وقت الظاهر جني زالت الشمس فكانت على حاجبه الاين ثم ان في وقت العصر فكان ظل كل شئ شديدة ذهب الشيخ في الحديث
 والبحث في السراج في الزمان المثلثة العصر اما هي بين الغي الزمان بعد الزوال والظل الاول وهو الثاني من غرة الزوال لا
 الشخص واستدل على ذلك بما رواه عن علي بن سميد بن يوسف بن جابر بن عبد الله ثم قال سالت عبد الله في الحديث ان
 ظل الظاهر اذا كانت الشمس شرقا متوقفا متين وذراعا او ذراعين وقد اوردت من هذا ومن هذا حتى هذا كيف هذا فلو كانت
 الظل في بعض اوقات نصف قدم قال اما ان ظل القامة ولم يقل قامة الظل فذلك ان ظل القامة يتكلف مكرورة
 وعلى قامة ابدا تختلف في الزمان وذراعان وقدم قدمان وذراعا وذراعان تقبل القامة والقامة متين في الزمان انما
 يكون فيه ظل القامة متوقفا وظل القامة في ذراعين يكون ظل القامة وقامة الذراع والذراع متيقن وكل زمان موقفا
 مفسرا احدها بالآخر بعد ان اذا كان الزمان يكون في ظل القامة وذراعا كان الوقت ذراعا من ظل القامة وكانت القامة
 ذراعا من الظل وان ظل القامة اقل واكثر كان الوقت محصورا في الذراع والذراعين بهذا تقبل القامة والذراع والذراع
 والذراع في قال والذراع وهذا الوجه في ضعفه ان ارسال رجالة صالح من سعد بن مسعود متاهت فمضرب ايدى على المطلوب
 ايضا فان قد ظل الا ربع مضطرب وقد تقدم في بعض اوقات طويلا الوقت به ثم التكيف بعبادة موقفة في غير
 وقت الوقت وقت بعضهما وهو معلوم السيلان انتهى وهو جيد مع انها معاينة ما تقدم من اخبار الواحدة لا الذراع
 كما لا بد من الحيل بها وفي الحديث وهذا الوجه في ضعفه ان ارسال رجالة صالح من سعد بن مسعود متاهت فمضرب ايدى على المطلوب
 اسباب الشمس ثم قال هذا لا يمكن ان يكون عندنا فان كان عندنا في وقت من هذا الوقت الى آخره قال في موضع من
 التهذيب واختاره المرفقي والمصباح واجه في التهذيب على ذلك بما رواه عن ابراهيم الكوفي قال سالت ابا الحسن موسى في
 يدخل وقت الظاهر قال اذا زالت الشمس فقلت متى يخرج وقتا فقال من بعد ما يبقى من زوالها اربعة اقدام اذ وقت الظاهر
 ضيق يسير في ذلك فقلت فمتى يدخل وقت العصر قال ان اخر وقت الظاهر هو اول وقت العصر قلت متى يخرج وقت العصر فقال

[illegible]

في

من اوعده الله تعالى لكل صلوة وقتان اول الوقت افضلها ووقت صلوة العجرجي ينقض العجرج ان ينقض الصلوة
ولا ينقض تأخره ذلك عندنا ولكنه وقت لمن شغل الوشي اولى اذ اقام الحديث وما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح والحسين
عاصم بن حميد بن ابي بصير ثبت لما روى قال سالت ابا عبد الله ع فقلت متى يحرم الطعام والشرب على الصائم وكل الصلوة
صلوة العجرج فقال اذا عرض العجرج كانا القبطه البيضا فتم حرم الطعام على الصائم وتحل الصلوة صلوة العجرج قلت انفسا
في وقت الذي مطلع شمس الصلوة ان يذهب بك تلك صلوة الصبيان وما رواه الشيخ في الصحيح في عاصم
بن حديد في بصير المكلف قال سالت ابا عبد الله ع في الصائم متى يحرم على الطعام فقال اذا كان العجرج القبطه البيضا
قلت متى تحل الصلوة فقال اذا كان كذلك فقلت است في وقت من تلك الساعة التي مطلع الشمس فقال لا بعد
صلوة الصبيان الحديث مقتضى الجمع وفي الفقيه الرمزي قال اول وقت العجرج عرض العجرج في المشرق وهو ما بين كياض
النهار واخر وقت العجرج ابتداء الخمر في آخر المغرب وقد خص بالعلل والاعراض والمنصّل من طلوع الشمس ونحو
والدعائم ومقتضى الجمع من هذه الاخبار يحمل مطلقا على مقيدها يعين المصير لما ذهب اليه الشيخ وابن ابي عمير وكذا
الجمع يحمل الاولى على الفضيلة وانما في الاجزاء المشهورة توافقته للشمس والاصل وهو عدم بعضه والوجه حمل
طلوع الشمس ولكن الاولى وفي مذهبنا في الاخبار وكذا في المصنوع المستقيمة المتقدمه كما عرفت وبالله التوفيق
المدون وفي الفقيه حيث اورد اخبارا لا اشترك ولم ينقل ما يخالفها ولم يتعرض لها تباعا بل اشترك عام الوقت المتقدم
في كل من الظهري والعشاء يعني الصلواتي من غير اشتغال بالاولى بالاول والاخره باخيره بقدر اداها وعليه فلو وقع
العصر ما بعد الزوال بل لا يصل او وقع العشاء كذلك بعد الغروب بل لا يصل فصلوة صحيحة ولا يجوز قول لا
الاخبار لا يعتد عليه ومنها ما رواه في الفقيه في الصحيح من زكاة عن ابي جعفر ع قال اذا زالت الشمس دخل وقتان الظهر والعصر
فاذا غابت الشمس فقد دخل وقتان المغرب وعشاء الاخره وغيره من ذلك في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن
وقت الظهر فاعلم فقال اذا زالت الشمس حل وقت الصلواتي الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثابته في
وقت منها جميعا حتى تغيب الشمس وما رواه الشيخ في صحيحه عن زيد بن ابي عبد الله ع في قوله اقم الصلوة على الترتيب
وقد تقدمت وما رواه الشيخان في الكافي وسبع عديد بن زياد عن ابي عبد الله ع قال اذا زالت الشمس فقد حل وقت
الصلواتي لان هذه قبل هذه وما رواه في التهذيب عن الصباح بن سبابة عن ابي عبد الله ع قال اذا زالت الشمس فقد
حل وقت الصلواتي وعن مالك بن يحيى قال سالت ابا عبد الله ع عن وقت الظهر فقال اذا زالت الشمس فقد حل وقت
الصلواتي وما رواه في الفقيه قال سالت ابا عبد الله ع في وقت الظهر فقال اذا زالت الشمس فقد حل وقت
الصلواتي فاذا فرغت من سجدة فصل الظهر من ذلك وما رواه في صحيحه عن سفيان بن ابي عبد الله ع قال
اذا زالت الشمس فقد حل وقت الصلواتي وعن مسروق بن ابي رباح عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول اذا زالت الشمس فقد
دخل وقت الصلواتي ويدل على ذلك ايضا رواه اسمعيل بن مهران المتقدم وانت خير بان مقتضى الجمع بينهما هذه
الروايات وما دل على الاختصاص كرواية اودبن في وقت غيرها انما لا اشراك فيها على ما عدا الوقت المختص وفور ما

ما في بعضها من قول لا ان هذه قبل هذه حمل على ان يكون ذلك ما نقل عن ابي عبد الله في مسائل الناصرية حيث قال
يحمل على اصحابنا بانهم يقولون انما زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر الا ان الظاهر في العصر قال وقت هذا الموضوع انما
زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر بمقدار ما يركب اربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار زالت الشمس والوقت انما يخرج
بذلك في هذا الوقت انما زالت الشمس والعصر بطوليه والظهر مقداره اذ اقبل للغروب بمقدار ما يخرج وقت الظهر وحلق
انتهى قال العلامة في مختلفه وعلى هذا التقدير المذكور السيد في الخلاف ونقل الحنف في المعبر عما في ادريس انه نقل في
بعض اصحاب وبعض الكتب انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر لان هذه قبل هذه ثم انكره وجعل هذا القول
ما عثره الحنف في انكاره بما ملخصه ان ذلك مروي على التمام في اخبار معتدلة وانما هذا في اصحاب روي انك وقتا فوجب
الاتحاد باننا وبلا الاقارب انهم قالوا ويمكن ان يتولد ذلك من وجوه احدها ان الحديث تضمن لان هذه قبل هذه في ذلك
يدل على انما هو بالاشارة ما بعد الاختصاص من انما في غير ما لم يكن للظهر وقت مقداره في وقت فوجب ان يكون
وقت هذا في ما هو من حيث لو كانت الظهر تسعة كصلاة في وقت الحنف كانت العصر بعدها وانه لو كان الزوال وقت دخل
الوقت قبل انما لها لم ينظمه امكن وقوع العصر في اول الوقت كذلك الوقت المقدار فلفظة الوقت عندهم بسطوط الشمس
عنه بما ذكر في الزواجر من الحسن العبادات واحسنها انما ان هذا الاطلاق في تقدير رواية دلو من فرقوا بين ما في التمام
وان قد روي في حكم الخبر الواحد انتهى والى ذلك انما في المعقول ويمكن التوفيق ما يرجع الشاكي كما قدما وقال الشيخان
وربما في مختلفه الى ان ابي يعقوب وساروا ونقلوا حديثا في المروعي اول اهل البيت الحنف في انما لا يجوز تقديمه
ذهاب الشفق الغربي لا بعد منى مقدار اداء ثلاث ركعات كما تقدم للمعصية في احدها صحيحة المجلي قال سالت
ابا عبد الله عن منى تحت الشجرة قال اذا غاب الشفق والشفق المحرق في صحبة يكون يحمل على انما بعد شمس حيث قال في اول وقت
ذهاب الشجرة واما وقتها الى وقت الليل نصف الليل ووجهها ما تقدم والجواب ان هذه الاخبار لا يحمل على التقية لولا فقهنا العامة
وقد على العلامة في انتهى هذا القول في الجمهور كما فقهنا انما انما على الفضيلة جمع بينهما وبين ما تقدم من الاخبار والاعمال
ان وقت الغيب بعد المغرب يدل على ذلك زيادة على ما تقدم ما رواه الشيخ في الموقوف عن عبد الله بن بكير عن زياره عن ابي عبد الله
قال صلى رسول الله بنا من الظهر والعصر حتى زالت الشمس في جماعة من غير علمه وعلى ما في الغيب والعصر الاخرة فيكون قوله
الشفق من غير علمه في جماعة من اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسح الوقت على انه معنى سحوا في زمان قال سالت ابا عبد الله
يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر قبل ان يغيب الشفق من غير علمه قال لا بأس وما رواه الصدوق في الغيبة في الصحيح عن
عبد الله بن سنان عن الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر باذان واقامتين يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر
من غير علمه باذان واقامتين وما رواه في التهذيب في الصحيح عن عطاء بن رباح عن جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين
الظهر والعصر وكذلك المغرب والعشاء الاخرة باذان واحد واقامتين وذهب المفيد في الشيخ في النهاية والخلاف في الجواز
ان اخرها الى العشاء انما في الليل نصف الليل كما تقدم للمعصية في احدها ما رواه الشيخ في ريب عن زياره عن ابي جعفر فيهما
واخر وقت العشاء انما في الليل والناس ما رواه الصدوق عن معاوية بن عمار في الصحيح في رواية ان وقت العشاء الاخرة

انتاج

الى ذلك الليل وما يجوز على الفضيلة جمع بينهما وبين ما تقدم من الاخبار والاعمال على انما في وقتها نصف الليل وقبل وقتها
الشيخ في الخلاف في البرج للصالح وغيره من المستقيمة المتقدمة ومنها صحيحة بكر بن محمد عن ابي بصير عن زياره عن الفضل
زيار الاخرى وما رواه اسمعيل بن محمد في وقتها اسمعيل بن عباس وغيره ما رواه محمد بن اسمعيل في الفضيلة جمع بينهما وبين ما تقدم
وقيل اخرها الى العشاء في الليل والاقبال بذلك الشيخ في الكشي حيث قال اخره غيبة الشفق الغربي للمعصية في ريب
مع الاضطراب فيه قال ابن جرير في الوصل والشيخ المفيد حيث قال اخر وقتها غيبة الشفق وهو المحرق في المغرب والاسم
اذا اجدهم السعيد المغرب في وقت سعة من اخرها الى ربيع الليل انتهى الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله قال وقت المغرب في السفر الى
الربع الليل وهو روي في الكافي ورواه محمد بن يزيد قال سالت ابا عبد الله عن وقت المغرب فقال لا يكون ادق لك ولكن لك
فصلوا لك وكنت في حيلك فلذلك ان تؤخرها الى ربيع الليل الحديث وحملت على الفضيلة جمع بينهما وبين ما تقدم وقيل غير ذلك
العشاء في طالع النجوم اظهره بطلان ذلك في حال السعة والاختيار نعم نقل الشيخ في طالع النجوم انما اخره في طالع النجوم
وقوله في التعليل موضع من الخلاف في اخلاق بني اهل العلم وانما اصحاب اقدار اذا ادرك احداهم قبل النجوم الثاني مقدار ركوعه وانه
يلزم العشاء الاخرة وعلى ذلك حركة الحنف في الغيبة وما جاء في الروايات من انما في الموقوف في الموقوف في الشيخ في ريب
في حله حديث تقدم حيث قال فيه وان طهرت اخر الليل في المغرب والعشاء او اوسع من ما رواه الشيخ في عديد زياره
عن ابي عبد الله قال لا تقرب الصلوة من اداء الصلوة الا تقرب صلوة النهار حتى تغيب الشمس ولا صلوة الليل حتى يطلع النجوم وقوله
في الغيبة على الاضطرار كما في الصحيحين احدها ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال انما من اجل ان
مصلحة المغرب والعشاء الاخرة فان استيقظ قبل النجوم قدر ما يصلحها ما كتبها ما كتبها وانما في ريب اخرها فليد
ولما استيقظ بعد النجوم فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس وانما ما رواه في الصحيح عن محمد بن ابي بصير
في عبد الله قال انما من اجل ان يصل صلوة المغرب والعشاء الاخرة اوسى فانما استيقظ قبل النجوم قدر ما يصلحها ما كتبها ما كتبها
فليصلها ولا تخش ان يغترب احدها فليد بالثالث الاخرة وانما استيقظ بعد النجوم فليصل المغرب ثم العشاء الاخرة
قبل طلوع الشمس فان خاف ان تطلع الشمس وغوت احدا الصلوة في فليصل المغرب ويدع العشاء الاخرة حتى تطلع الشمس في ريب
شاعها ثم يصلها وهو حسن وفيه من هذه الاخبار مع انها لا تقارن اخبارا المتقدمة لكن ما اصر سندا واكثره في شهر
وحيث بين اصحاب يجوز على التقية لموافقتها لمذهب العامة كما صرح به الشهيد في الروايات قال في الاصول في حمل
الروايات الدالة على امتداد الوقت الى النجوم على التقية لا على الفقه الا لا يعتد به وان اختلفوا فيكونه اخر وقت
الاضطرار وحكاها العلامة في الموقوف في حقيقته على ان بعض هذه الاخبار تناصر من حيث السند وبعضها تناصر من حيث
الدلالة فيحمل على التقية مجتهدا وقد تقدم نواز الاخبار في زمان لكل صلوة وقتان ومقتضى هذا القول ان لكل صلوة في
ثلاثة اوقات فتقدم من مقام اول الوقتين الفضيلة واخرها الاخر الاكثر وعلى ما نقل في الجليل في ريب
والحنوف وانما سائر الروايات من ريب الصحاح وغيره من المستقيمة المتقدمة كقولهم لا تقرب صلوة النهار حتى تغيب
الشمس ولا صلوة الليل حتى يطلع النجوم ولا صلوة الفجر حتى تطلع الشمس وقوله في وقت صلوة العشاء ما بين طلوع النجوم الى طلوع

الاستحباب

الصلوة

[illegible]

علی مرتضی

على ضرب منها ما يستحق بركه العقاب ومنها ما يكون الأولى فعله ولا يستحق بالإخلال به العقاب والكان يستحق بضره من البعد
والعقب ويحرم في النهاية قال لا يجوز لمن ليس له عقد أن يؤخر الصلوة من أول وقتها إلى آخره ولا اختياراً ولا إكراهاً ولا جهلاً
لغيبته عظيمة وإن لم يستحق العقاب لأن الله تعالى قد عفى عنه ذلك ونحو كلام القاضى في شرح الجدل وهو صحيح وفي قوله
وإن مردهم بالواجب هنا الأولى والمستحب المذكور وأطلق عليه الرجب مبالغة وتوبيد الفعل بالسعة زيادة فعله ما قد مر رواية
عبد بن زيد عن أبي عبد الله أنه قال قلت له يكون أصحابنا في المكان مجتمعين فيقوم بعضهم يصلي الظهر وبعضهم يصلي العشاء
كل جامع ورواية زر بن عبيد قال قلت لأبي عبد الله الرجلان يصليان في وقت واحد واحد جامع للظهر والآخر يؤخر فوض الظهر
قال لا بأس ورواية علي بن مسلم قال ربما دخلت على أبي جعفر وقد صليت الظهر والعصر فتقول صليت الظهر فأقول
نعم والعصر فتقول ما صليت الظهر فقوم من منزله لا يصح لي فيفتل أو يتوضأ ثم يصلي الظهر ثم يصلي العصر ورواية علي بن
عليه السلام أصل الظهر فتقول قد صليت الظهر فأقول لا أصغر قد صليت الظهر والعصر ثم استند من العشرة إلى اثنين في الصباح
الأولى أنه إن أدرك عذرك كان في التراجع خلافاً للشيخ في السقوط فقال والعذر في العشرة الظهر والنصف وشغل بغير تركه
بدونه أو نياه والظهر في خمسة أركان وليس في العشرة يبلغ والحائض ظهر والحائض عليه فيفتل من موافق العذر في
روايتي أن سنان أعم من ذلك كله **فتابع** وقد ورد في الحديث الأكد والرجب السند يدل على الحاق الظهر على الوقت الأولى في العشر
المستغنية في الصحيح الذي رواه الشيخ عن سعد بن أبي خلف عن الحسن بن موسى قال الصلوات المفروضة في أول وقتها
الأول حدودها الطيب رجا من رجب الأربعين يؤخر من شجره وطوبى من يؤخره فليعلم بالوقت الأولى فيه أي
والآخر لا خلاف له في رواة الشيخ الثلاثة من غير أن يحمل الأولى في العذر بل رواه مسنداً قال قال أبو عبد الله في فضل الوقت
الأول على الآخر خير الرجل من أدركه وأما غيره من الأواخر المستغنية ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت
أبا عبد الله يقول إذا دخل وقت الصلوة فحق على العباد السجدة أو السجدة أو السجدة أو السجدة أن يصعدوا على منبرهم ولا يركبوا
في الصفقة إلا إذا لم يبق من وقت الصلوة إلا ما لا بد منه قال قال أبو عبد الله إذا دخل الوقت عليك فصلها فإنك لا تدري ما يكون
وفي صحيح الحسن قال قال أبو جعفر من أول الوقت رزاق الطيبين ومن أخر وقت الصلاة رزاق الخسوف وهو أفضلها ومن أخر من سنان
عن أبي عبد الله قال قال رسول الله ما من صلوة يحضر فيها إلا كان لها خلق بين يدي أشبه بها الناس حتى يقولوا يا أيها الله
عليه صلواتك ما فعلتوا بصلواتكم وروي الصدوق في الفقيه رسالة قال قال رسول الله إذا زالت الشمس فحق على العباد
وأبواب الجنان وسجيت الدعاء فخطبوا من دفع رعدة للكل صلح وروي في الكافي في الصحيح عن زرارة قال قال أبو جعفر
ما أعلم أن أول الوقت أبداً أفضل فعمل الخير استطعت وأحب الأعمال إلى الله ما دأب العبد عليه وإن قل وعنه زرارة في الصحيح
قال علي بن أبي حمزة أصل حال الشريعة وقت كل صلوة أول الوقت أفضل من غيره وأخوه فقال أبو عبد الله رسول الله كان لا يترك
يحب من الخير ما يعمل في الصحيح عن فضيلة الأعمش عن أبي عبد الله أنه قال إن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الشجرة على الدرب
وروي الصدوق في الحاشية سنداً عن أبي عبد الله أنه قال من صلى الصلوات المفروضة في أول وقتها تأم حدودها فعداها
إلى سبائكها أيضاً فتيقن من تحقيرها بحفظ الله ما حفظني ولست أدركك الاستدراك على ما كرمنا من الصلاة بعد وقتها

فتح

[illegible]

أواللباس

أو إلى ما يطرأ من قلة طهورين أو القدر أو نحو ذلك فإنه يجب التأخير عنه بعد الإحباب فتعق صلى الله عليه وآله وسلم
 السجدة واحدة منهم من الجهد ولا زرع وتعلمهم لا يحتاج على الوجوب بما كان زوال العذر واجباً بهما على استحباب الجهد
 والحاجة فقط على إرادة العادة لا كان موافقاً لما لو تفرغ وبدل على الزمان ما حاط بالصلوة عند أول الوقت فكان عجزاً لا بد من
 حيث كانت السجدة واحدة من الضيق الحكم بالاحتجاب بشكل الاحتجاب من جهة الوجوب لا من جهة استحبابها ومنها تأخير الصلاة
 للاختصاص بالصلوة إلى ما يجزئها الصحيح الذي رواه هشام بن الحكم عن أبي عبد الله قال لا صلوة لحاق ولا حاق وهو بمنزلة من هو
 في شياؤهم أو بالوقوف جالس السجود الثاني في الجاهل حاسب الغافل ولو لم يكن من غيرهم لم يستحق الإعراب عنهم قال الله عز وجل
 لا تصلوات تجد شأراً لاخشيئ ومنها إذا كان التأخير مشتملاً على صفة كالاستيقاظ الكمال والأفعال وطول الصلوة
 واجتماع الساعات ومزيد الإقبال لما رواه الشيخ بإسناد عن محمد بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عن وقت المغرب فقال إذا كان
 ارتق بكن وأمكن لك وصلواتك وكنت في وجوبك فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل فقال قال الله عز وجل لا تأخروا
 الصلوة عن محرابي يزيد قال قلت لأبي عبد الله ما يكون من تأخير الصلاة عن محرابي فقال قلت الصلاة عن محرابي
 فما عملك قال قلت في ذلك ما أفاضلي ويعني المساجد فقال صلى في منزلك وإسناد عن محمد بن يزيد أيضاً قال قلت لأبي عبد الله
 ما يكون مع هؤلاء من عذرهم عند المغرب فأمرنا المساجد فاجتبت الصلوة فإذا ما ارتفعت أصلي معهم لم تكن في ذلك
 لا تأخروا عن الصلوة فقال قلت في منزلك وأنت في منزلك لا تأخروا عن الصلوة فقال قلت في منزلك وأنت في منزلك لا تأخروا
 ومنها احتجاب التأخير لاجل أول الصلاة فليست الجملة كسائر ما في الشئ في جميع التأخير ومنها احتجاب التأخير لاجل السجود
 كان سرفيف ولم ينظر في ذلك بعد التسليم ويحذر ذلك كاستيفاء من التسليم وقد ذكره الإحباب هنا موضع آخر
 منها تأخير صلوة العشاء فإنه يجب تأخيرها إلى الذهاب الشفق الجوف على المشهور وفيه قول واجب تقدم ومنها التفرغ
 يستحب له تأخير الظهور إلى ما بعد الأوقات لا تأخروا عن الصلاة ولا تأخروا عن الصلاة ولا تأخروا عن الصلاة ولا تأخروا عن الصلاة
 الجهر المشهورة على القول بدخول وقتها واستار القمر فيبقى الظاهر منها فأمر صلوة الصبح أن تطلع الشمس وتكون
 صلواتها من صلوة الصبح حتى يكمل صلوة الليل وفيه أن غايته استيفاء من أخبار الرخصة والتأخير استحبها كسائر
 الشئ ومنها أنه يجب لمن دخل الوقت حيث الظهور له العلم أن يؤخر صلوة حتى يفتقر دخول الوقت كسائر
 ويدل على موقفه عبد الله بن بكر بن أبيه عن أبي عبد الله قال قلت له أبا عبد الله هل تأخروا عن الصلاة في يوم عظيم ما تجلت فيه
 صليت حتى دخل النهار قال فقال لا تعد ولا تأخذها مني عن العذر والشأن في العادة وهو العمل على علم ومنها تأخير صلوة
 الليل إلى الثلث الأخير من الليل وإن كان أول وقتها انقضاء كالأبائي الشئ ومنها تأخير ركعتي الفجر إلى طلوع الفجر الأول مع
 أن وقتها بعد صلوة الليل على ذلك الوقت كما في الشئ ومنها تأخير صلاة الأجر من الغزاة الحاضرة حتى يصلي نافلة الأجر على
 المشهور على كلام لا يؤمنها تأخير من فضة التيمم الصلوة إلى آخر الوقت بناء على القول بجواز التيمم مع عدة ومنها تأخير
 السجود لمطوئ الظهر وعزب الجميع أيضاً لا تقدم ومنها تأخير العبادة ليكون الختم بها أن أخباراً قد ثبت على وقتها بعد
 صلوات الشئ أو وقت سجدة زكاة أو ستر على تأخيرها حيث قاله فيها وفيكم آخر صلواتك وترى لم يكن وقتها تأخير الصلاة

[illegible]

المثل

[illegible]

منه في الجمعة مع ان يكون في صلاة ركعتين وضعت قبل نصف النهار وكوفي به في الصلاة ان اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركع ركعتين
الركعتين في صلاة ركعتين وضعت قبل نصف النهار وكوفي به في الصلاة ان اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركع ركعتين
قبل تحقق الزوال بحيث اذا خرج منها ان قول الجواز وعليه جازا في خلافه ولا اشكال في تقدم الخطبة الاولى على الزوال
بحيث اذا خرج منها زالت من الجواز وعليه جازا في تحققه والشبهة في الشرح والنهاية والمسبوق والخلاف في الزوال الجواز
والخلاف في اجماع الفرقة وهو الجواز معا في الارادة في الصحيح غير عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة
يزول الشمس وقد خلت الخطبة في الغلظة الاولى فيقول جبريل عليه السلام يا محمد قد انزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اية الاخبار
الاستيفاء لمعقود الصلاة على الزوال وقت صلوة الجمعة اول الزوال انه هو مقتضى جواز ايقاع الخطبة قبل الزوال وورد
على الاجماع ما يمنع من تحقق الخلاف في زمانه مخالف بسوق الاجماع من الحداد على جبرية الاجماع انه لا شك في قول
العلماء وهو لا يستلزم عدم جواز خلافه كما حقق في محله وكفى الشرح باطلا ما عرف من ذلك ان مقتضى ما ذكره من صحة
ان سنان ما يمنع من ان يكون على صورة الترخيص لاجل جملة فلا ينعقد في كونه لا احتمال ان يكون له كراهة في الغلظة الاولى على الزوال
على ان الغلظة الاولى في الزيادة في نمازات الغلظة الاولى في صلاة الجواز في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
ما تأسس وصحة علمه في الشمس قد زالت جازا في الزوال في الغلظة الاولى كما قال في اختلاف الاحكام في الغلظة الاولى في
بانتاجها كما في ان ذكره لا احتمال في الزوال في الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
المخصص في الصلاة من الزوال وهو الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الجمعة حتى زوال الشمس قد زالت جازا في الزوال في الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الخطبة وتنتهي بها بعد الزوال ويكون معنى قول جبريل عليه السلام يا محمد قد انزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اية الاخبار
فانزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اية الاخبار في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
يستلزم وقوع الجمعة بعد وقتها الذي هو صورة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
قبل حدوث الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
مؤدرا في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
حقيقة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الشمس حيث اوجب السجود انما الذي هو كراهة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
حوار في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
مكانة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الاذان في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
قال في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
المسألة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين

فتاح

في الجمعة مع ان يكون في صلاة ركعتين وضعت قبل نصف النهار وكوفي به في الصلاة ان اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركع ركعتين
الركعتين في صلاة ركعتين وضعت قبل نصف النهار وكوفي به في الصلاة ان اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركع ركعتين
قبل تحقق الزوال بحيث اذا خرج منها ان قول الجواز وعليه جازا في خلافه ولا اشكال في تقدم الخطبة الاولى على الزوال
بحيث اذا خرج منها زالت من الجواز وعليه جازا في تحققه والشبهة في الشرح والنهاية والمسبوق والخلاف في الزوال الجواز
والخلاف في اجماع الفرقة وهو الجواز معا في الارادة في الصحيح غير عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة
يزول الشمس وقد خلت الخطبة في الغلظة الاولى فيقول جبريل عليه السلام يا محمد قد انزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اية الاخبار
الاستيفاء لمعقود الصلاة على الزوال وقت صلوة الجمعة اول الزوال انه هو مقتضى جواز ايقاع الخطبة قبل الزوال وورد
على الاجماع ما يمنع من تحقق الخلاف في زمانه مخالف بسوق الاجماع من الحداد على جبرية الاجماع انه لا شك في قول
العلماء وهو لا يستلزم عدم جواز خلافه كما حقق في محله وكفى الشرح باطلا ما عرف من ذلك ان مقتضى ما ذكره من صحة
ان سنان ما يمنع من ان يكون على صورة الترخيص لاجل جملة فلا ينعقد في كونه لا احتمال ان يكون له كراهة في الغلظة الاولى على الزوال
على ان الغلظة الاولى في الزيادة في نمازات الغلظة الاولى في صلاة الجواز في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
ما تأسس وصحة علمه في الشمس قد زالت جازا في الزوال في الغلظة الاولى كما قال في اختلاف الاحكام في الغلظة الاولى في
بانتاجها كما في ان ذكره لا احتمال في الزوال في الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
المخصص في الصلاة من الزوال وهو الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الجمعة حتى زوال الشمس قد زالت جازا في الزوال في الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الخطبة وتنتهي بها بعد الزوال ويكون معنى قول جبريل عليه السلام يا محمد قد انزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اية الاخبار
فانزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اية الاخبار في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
يستلزم وقوع الجمعة بعد وقتها الذي هو صورة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
قبل حدوث الغلظة الاولى في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
مؤدرا في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
حقيقة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الشمس حيث اوجب السجود انما الذي هو كراهة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
حوار في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
مكانة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
الاذان في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
قال في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين
المسألة في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين

[illegible][illegible]

[illegible]

4

[illegible]

التعريف

[illegible]

القائمة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في السفر

[illegible]

[illegible]

میں

[illegible]

قال قلت لأبي الحسن رضى الله عنه الغر والغر والغر فقال قال ابو جعفر ما حش بها صلوة الليل يصلها قبل الغر في
الصبح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول من رضى الغر قبل الغر وبعده وبعده وفي الصبح عن ابي بصير قال
ابا عبد الله من رضى الغر قبل صلواتها قال قبل الغر وبعده وفي الموقوفين يكره من ذلك عن ابي جعفر قال ما على الغر
لا انصف الليل ان يقوم فصلى حلة واحدة ثلاث عشرة ركعة ثم ان شاطس ودعى وان شام وان شاذص حلة
وفي الموقوفين يكره ان يطلع ذلك في رضى الله عنه في حديث ثلاث عشرة ركعة من اجل الليل بها الوتر وكذا الغر وفي
صحيح زرارة عن ابي جعفر وفيها وبعده ما ينصف الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الغر وعندهما
الطلوع المحرم وانا لا اكتمل من غاير الغيبة والسراير الا جامع عليه وهو الغر في الصباح وخبرها من انصفته
ومنها ما تقدم صلها قبل الغر وبعده وبعده والبدنية تستمر لما بعد السراير وطلوع المحرم ومنها ما يقع عليه توار
الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال صلها قبل الغر وبعده وبعده وعن اسحاق بن عمار قال سمعت ابا عبد الله رضى الله عنه
الركعتين اللتين قبل الغر قال قبل الغر وبعده وبعده قلت في ادعاهما احدا قضيا قال اذا قال لا يكون قد قام للصلوة
وما رواه الصدوق قال قال الصادق من رضى الغر قبل الغر وعنده تقرأ في الاولى الحمد وتقرأ في الثانية الكافرون
وفي الثانية الحمد وصل هو الشاهد ويدل على ابتداء وقتها طلوع المحرم رواه الشيخ في الصحيحين عن ابي بصير قال
سمعت ابا الحسن في الرجل يطلع الغداة حتى يسفر وتظهر المحرم ولم يركب ركعتي الغر يركبها او يركبها قال ابو بصير
وما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير قال من رضى الغر ما يملكه وبين ان يكون الصبح قد اركبها فانا
معه ذلك ما يدرك الغر والحق في اني انما لا املكه الا في هذا التيمم ما قبل يقوم وقد روى بانه قال فيلعل الحجة
التي قبل الغداة وعن ابي بكر الخضر في قال سمعت ابا عبد الله رضى الله عنه قال سمعت من رضى الغر في الغر في الغر
وهو انما سببه العيوب الصديق والاولى بل الاولى فقد ما على الغر بل يركبها التاجر في جعها من ما قد روى في الغداة
الذات على الحوان وفي الاخبار والاشبه الا انما على الغر وعلى الغر في الغداة لاذب العيوب والاعمال
بالاخيار والاشبه في ركعة من ركعة الا انما فانه في وقت الغيبة والاصحاح وبعدها من انصفته
ومنها ما رواه الشيخ في الصحيحين عن زرارة عن ابي جعفر قال سمعت من رضى الغر قبل الغر وبعده الغر في الغر
من صلوة الليل ثلاث عشرة ركعة صلوة الليل ازيد ان تقامس نولان عليك من شهر رمضان كنت تطوع اذ من
عليك وقت الغيبة فابدا بالغريضة ومنها حسن زرارة قال قال قلت لأبي جعفر ان ركعتان قبل الغداة اني
موصفها قال قبل طلوع الغر فاذا طلع الغر فقد دخل وقت الغداة وعن ذلك ايضا عن ابي جعفر في وصف ركعة
رسوله منهم وفيها ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الغر قبل الغداة فاذا طلع الغر واذا طلع الغداة
ويدل على ذلك الاحاد والاشياء انهم من صلوة الليل ولا خلاف في ان وقتها قبل الغر ما حش اذا رآه الغر
في هذه الروايات والروايات الدالة على جواز ايقامها بعد الغر ما يحل بعد الغر في الروايات السابقة على
الاول وما بعد الغر ما بعد الاول وقبل الثاني او قبل الاخر في هذه الروايات اى حجة زرارة انما ياتي فيها

ع

على الاستحباب قال وعلى الثاني ارجح انتهى وانت خبير بما يقع على الخبر على الاول لا يثبت ولا ينعزل او ربما من الاجاز
واما الجمع على الاستحباب فلا بأس به الا انه يمكن حمل الاخبار الاولى على التنبه للعقل حله من علمنا وادعهم العلم
والاجاز وهو العلم على دعائهم الركعتين الفصلان بعد طلوع الخبر الثاني وهو يدل على صحة رواية ابو بصير قال
قلت لابي عبد الله ثم من اصل ركني الخبر قال فقال لي بعد طلوع الخبر قلت له ان ابا جعفر امرني ان اصلها من طلوع
الخبر فقال لي ابا جعفر انما الى ستمشدين فاقامهم عن الحق وانوتني شكاً ما فاقبهم انفة الا ان يقول
على النفي ان مذهب العامة انها تختم فعلها بعد الخبر وعدم حمل فعلها ولا عدم والنصوص المتقدمة ووجه كون الجمع
ذلك اللهم الا ان يقال انه انما اتفق الناس على فعلها بعده فقط وكيف كان فالأحوط عدم تأخيرها عن وقتها والاقبال بذلك
المعنى والشرح والمبطل على ما ذكرناه بل ومما يطلع الخبر الاول في انساب الاخبار ان الله قال للوفاء العامة بالخيار المتقدمة
من جواز فعلها بعد صلوة الليل واحتل والمدارك ان يكون مستقفاً حينئذ من جواز الجمع في الصلاة قالوا لا يوجد بعده
صلوها بعد ما يطلع الخبر ما اعلم ان المراد بالخبر الاول انساب الاخبار ان الله قال للوفاء العامة بالخيار المتقدمة
المتقدمة الامر بفعلها مع صلوة الليل من غير تنقيد بطلوع الخبر الاول مع إمكان الوقوع وهذه الرواية مودع في صحيح
هـ مرجع الخبرين انتهى اوله بحمل الاول ان يكون مرجع الخبرين في الزمان وبكون المراد بالخبر الثاني وبحمل الثاني في الزمان
الثاني وهو ان يكون الامر بخبر على الوجوه وفيها بعد الخبر وبكون حملها على النفي لما تقدم ان مذهب العامة تختم افعالها
بعد الخبر كما صرح بذلك رواية ابي بصير وفي اخره اي اخر وقت ركعتي الخبر الثاني قال السيد والمدارك
قال ابن الجوزي وقت صلوة الليل والوتر والربعين من حين انقضاء الليل الى طلوع الخبر على التيقن وظاهر انها الوقت
بطلوع الخبر الثاني وهذا اختيار الشيخ وكذا في الاخبار واستدل بحجة زرارة المتقدمة فتشبه على المقابلة ثم
رجح حملها على الاستحباب اقول وهذا القول لما يخلص من قوة ما تقدم من الاخبار الدالة عليه ويدل على انها خبر
الاشية الدالة على الاستحباب اعادتها بعد الخبر الاول وصلها قبله لا ريب في الاحوط التأخير ليس وفي هذا وقت ركعتي
بابتداء الغريزة الى طلوع الشمس وما لا يبرهنه من ان ركعتي صلاة سليمان بن خالد عن الصادق قال ما يبرهنه من
قبل الخبر قال ركعتي حين ترك الغداة انها قبل الغداة وحمل صحة ما بين يدي المتقدمة الدالة على التأخير الى الاستحباب
وظهور الخبر على الفضيلة وقوة السوادك ثم انعمت وضبان وبعض نسخ الحديث بتركها بل تركها وفي بعض النسخ
حتى يوتر الغداة يدل على ترك الغداة فيكون المراد ايقاعها قبل الخبر الثاني ومع اختلاف نسخ الرواية لا يخلو الاستحباب
الى بعض شيوخنا وبما في الرواية الاولى وهو اولها بطلوع الخبر الاول واخرها بطلوع الخبر الثاني الفضيلة جمعا بين الاخبار
لا تقدم والثالث وهو انه اعادها ابتداء الغريزة نحو ان جواز ايقاعها قبلها لا ينافي وقت مصروب لها الا ان الغداة
المعصية لها هو ما تقدم من يجوز فعلها لما تقدم من ان الطلوع يبرهن الغداة من ما في ما قبلت وفيه ما تقدم من نسخ
اعادتها في الصلاة وعلى قطعها عن الليل وقام بعدها في الاخرة وما صيغته ما في ثمان قال قال ابو بصير ثم
ربما صليتها وعلى قبل قال نعم ولم يطلع الخبر بعدتها ومن زاد في الخبرين لا يبرهنه لا سمعت ابا جعفر لم يقول لي

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لكنها وصحتها ولا أصحابها ولا فعلهم ولا على يقين من كونها احدى الوسايل وان خرج في ذلك من انهم لم يعلموا
في الوقت انهم قد اؤدوا الاكلان لما تقدم من احوالها وانما الاشكال والتحليل فيما اذا دخل الوقت انتم وهو ما قاله المذاهب
ومرجعه الخلاف فمن علم انما حصل الوقت فدخل وهو في الشك وقد تقدم الكلام فيه على قول المصنف باسناد تمام
الوقت اجازته مطلقا سواء اوقعها في الوقت انتم في الشك وفي ظهورها في الزمان انتم في الشك وفيما قبله وفي صحيحه والاشارة
وان كنت صليت الغداة الاخرى في وقت الغروب انتم في الشك وفي صحيحه فلو انك قد شغل في ذلك في وقت الغروب في وقت
الشمس وقد كان على العسر انتم في الشك في فعلها هل انتم في الشك في الغروب بها كما على الغروب في فعلها وهل على الغروب
الاول في الظاهر ان لا بد على الصحيح المتقدم من ذلك وفيه احوال اربع مكانا رابع وهو ان الشيخ بالبعد ما عرفت انما اشارة
منها في غير ما كان اجازته في ذلك فلا بد من ما عليه ما ذكره او لم يرد في علم حقايق احكامه **مسألة** اذا حصلت الاشارة
كانت كسواء الوسايل او لم تكن في وقت رتبة حاضرة قد انقضت بها لم يعلم بها ما اتمتع وقتها عما كان
والدارك والذخيرة ولا يستلزم تقدم غير الحقيقة الاخلال بالواجب المعروف وان فيه جمعا بينا بحقيقتي وعلا بغيرها
فان نضيفا ذلك في الحاضرة والاضاح كما في الذكر وفي الشك احوالها في نظرنا في العلم بالماضي وما ياتي من الاضاح في
على وجوبه لا بد من الغرضية في وقتها كصحة بخلاف مسلم الاية وانما تساقطت في وقتها وانما في وقتها
ايها شامع اشاع وقتها وانما فلا كذا في الشهر الاصل وهو عدم وجوب تقدم احد على الاخر مع ما فيها من الوجوب
والاشاع ولعل ان احكام الدلالة على جواز بقا الغرضية وفيها كما في جمعا بين ما دل على امر بتقديم الغرضية على
الكسوف من المعنى كصحة بخلاف مسلم عندهم قال سالته عن صلوة الكسوف في وقت الغرضية فقال لا بد من الغرضية
وبني ما يقتضي الامر بتقديم الكسوف كصحة لا كذا في وقتها وقال المصنف ان يقدم الحاضرة حيث قال في القبول
ان يصليها في وقت الغرضية حتى يصلي الغرضية وان كان في صلوة الكسوف ودخل عليه وقت الغرضية فليقبل في صلوة
الغرضية حتى ياتي على ما فعل من صلوة الكسوف ويقطع ايضا عن طاهر الشيخ واليهما يمتنع قال المصنف في الكسوف
ودخل عليه وقت الغرضية فقبلها وصلى الغرضية في وضع رجم صلواته ونقل صلواته السبوا ايضا الا انه قال في مستان
صلوة الكسوف وعلا الدلالة في اختلافه نقل هذا القول عن ابن البراء انما استاء الاشارة في الصحيح انك روى الحسن
عن محمد بن مسلم عن ابيهم قال سالته عن صلوة الكسوف في وقت الغرضية قال لا بد من الغرضية فقبلها وقت صلوة الكسوف
فقال صل صلوة الكسوف قبل صلوة الغرضية وما كان من القبول في وقتها حيث قال في كذا في وقت الغرضية في وقت
الغرضية فاذا كنت فيها ودخل عليك وقت الغرضية فقبلها وصل الغرضية ثم صل على ما صليت صلوة الكسوف وفيه في وقت
على الخبر كما تقدم ولا استحباب الجمع بينهما وبين الصحيح الاخر الذي روى المصنف من حديث مسلم وبريد بن معاوية بن ابي
جعفر واوصى به مسلم قال اذا وقع الكسوف او وقع هذه الايات صليتها ما لم يخف ان يذهب وقت الغرضية فان تخلف
قال لا بد من الغرضية فقبلها ما كنت فيه من صلوة الكسوف فاذا فرغت من الغرضية ما وضع اليك كنت قطعته واستحب
سعي رجع ما لم ياتك من جمع عرف محمد انه قال في وقت صلوة الكسوف حتى دخل عليه وقت صلوة قال نعم هذا

وہابی

ويعني في صلوة الكسوف حتى يصل إلى آخر الوقت فلذا عاف خوف الوقت قطعها وصلى الغزيرة وكذلك إذا اكتفى الشخص
الغزيرة وقت صلوة الغزيرة بد صلوة الكسوف قبل صلوة الكسوف وحاشا تعارضت إلا جاز في الدين والمرجح الأصح
يقول العلماء التجديد في الأسماء وكان لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل الشارع وأحق الحق في معاص
الحديث اختار ذهب النصف وحسن وجهه محمد بن مسلم ويريد على المراد وقت الغزيرة فيها وقت الغزيرة لا جاز
وأما على الأثر الأخر وأما بعضه في الأثرين وفيه ما لا يرد عليه من ظهور النص في ذلك ولا
في هذا الجمع مع ما في الجمع من العكس وهو محل وقت الغزيرة في الأول على آخر وقت الأثر ويكون العمل
الأخيرة منقطع صلوات الكسوف كاد ذهب إليه البعض والقطع والبناء في هذه المسألة على ما قطعوا وأما ما مضى من صلوة
الكسوف هو المشهور بين الأصحاب وهو أن يقول من استغنى عن التيمم وإنه يؤتي ويصل عليه معاً أو ما تقدم من
صحة من يريد بغيره مسلم بها خصوص بها والصالح الأثر فيها خصوص ما رواه الشيخ في الصحيح من أن
البرص من غفلة عن الصلاة قال في التيمم صلوة الكسوف في أن يقبض التيمم ويغشى وقت الغزيرة وقال في صلوة
وصلوا الغزيرة فعودوا إلى الصلوات وما رواه عن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله جعلت قد
ربما ابتدأ بالكسوف بعد المغرب في بعض الأثر فاد صلوات الكسوف حاشا في وقتها الغزيرة في الأول
ذلك ما قطع صلواتك وأقصى من قبلك ثم بعد ما علمت ما كان الكسوف أمراً للصل فإذا أصاب صلواتك
والثبات صلواتك فبها ما لا يرد وقال في صلوة الكسوف وأما صلوة الليل ويذكر على ذلك الصالح في الفقه
الرضي الله عنه ثم إن القطع في هذه المسألة على خلاف غيره ما هو في إذا ابتدأ على فيه الشيخ في المبسوط
وأما استنباطها من الشاهد في ذلك سمعنا بأن البناء بعد محل الصلوة الأخيرة لم يرد على الشارع
تجديده في هذا الموضع ولا أن البناء بعد الكثير من وقتها صلوة بعده ما لا يقطعها بالصلوة
الكثير بل يحكم الشارع بالبناء والشرع في الحاشية فإذا فرغ منها فقلنا ما يحل صلوة الكسوف بعد ما علمت
من أن صلواته لا يقع إلا في وقت واحد وهو الذي يرد في ذلك ولا استناد إلى هذا الأمر إلا في وقت واحد وهو الذي يرد في ذلك
الصحة الصحيحة العترة من الأصحاب والشهرة العترة في ما يرد في الأول في مقتضى عبارة العترة في مقتضى
رحماني قطع صلوة الكسوف إذا دخل وقت الغزيرة وهو شكل مع أنه معارض بوجهه من وجهه مسلم المتقدم حيث
لم يصلوة الكسوف ما لم يتوقف ذهاب وقت الغزيرة **قال** في الفقه في حق وقت الحاشية ما يستعمل بها
ما يحل الكسوف فإن لم يكن طرفها ولا في تأجيل الحاشية فلا قضاء لأن وجوب التيمم وجوب الأدلة في حق
في الحاشية قبل الوقت فيجب قضاء الكسوف وقيل لا يجب وهو ظاهر الحق في الحاشية على الأول أدخل صلوة
الكسوف مستأجل نصيبه السابق وهو مستأجل تأجيل صلوة من أجله وقيل جاز في ذلك فيكون ذلك مقتضى الجملة الثاني
الناحية كان ما ياتي من وجوبه على فعل الحاشية بسبب التيقن ولم يكن من صلوة الكسوف تكملاً شيئاً ولا على
الأول وهو مستقيم لعدم وجوب الحاشية في الأثرين وجوب الأدلة انتهى **قال** لو كانت الحاشية ما فاقته في الكسوف

4

[illegible]

44

[illegible]

المحرم فليس الغرض من المحرم في العشاء الاخره قبل طلوع الشمس وانما هو ان يطلع الشمس فتحت احدا من الصلوات فيلحق المحرم
 ويخرج العشاء حتى يطلع الشمس ويذهب شامها ونحو ذلك في نفس زمانه المحرمه من الدلائل ان ذكره هو منسية في شدة
 العصر جليل ولو ذكره في انشاء العشاء حتى المغرب بعدها ولا بعد الا ان العصر ليس بعدها صلاة فقد حلهما الشيخ على التقية
قوله قال الشهيد في الذكرى قبل قرن سلطان حنريه ولم يرد الشرح بعد لها في هذه الاوقات فقال هو انما انما الشيطان
 يدل راسه من الشمس في هذه الاوقات فيكون اسجد الشمس اسجد له من التذبيب في غير موقع الا في محله الشكر ان رجلا قال انما
 الشمس تطلع بين يدي سلطان قال نعم ان الشمس تطلع في بلادنا والارض والماء والشمس وحده في ذلك الوقت انما يقال
 الشمس تطلع بين يدي من ادم بصلواته ثم ساق رويته باجملي ونحوها واقدم وقال ان لا شيء في الدنيا من الشمس تطلع بين يدي
 الشيطان انما حشر راسه وجانبيه على العرش القوي حتى يطلع تبارك الشيطان ويسلط فيكون كما ينبغي وتقرى
 قرينها من اوليها وآخرين ولا عهد فيقول من سجد الشمس وطلوعها فكان الشيطان سواهم وذلك اذا سجد لها
 فكان الشيطان سقر بها انتهى **قوله** قال في الذكر الذي في الصلوة بعد الصبح والمصر عن صلاحها سواء صلحها ام لا
 ولو لم يصل الصبح والعصر في الموضع في سبيلها او اذ كانت على ايقاع العشاء في وقت العريضة وقد سبق ونحوها
 سجد على الشمس معلنا على طلوع الشمس لا في اليوم قال يبلغ شاهدكم عاينكم لا تسلموا بعد سجود السجدة في ظهره في يوم
 الاسوة بعد البقر الحديث الاول لم يستثنه وما الثاني من قوله عوجيه ورواه سلفه في الخبر فحقا بينه وبين الاخبار
 انتهى **قوله** فاذا ايقاع العشاء في وقت العريضة في هذه الاوقات فاعلم ان عقادها ان لم يكن في الحرم ان لم يكن
 لا شائ في الصحة والصلوة في المسكنة في العريضة وتوقف في العاقل من حيث انتهى قلنا ليس من سجدهم وعليه يثبت
 في هذه الاوقات على قولنا بعدد على النبي من انما من عدم اعتداله مروج وقالوا ان قولنا في الصلاة في العريضة
 نافذة لها سبب وهو عندنا انما هو في ايقاع الصلوة في هذه الاوقات ولا يكون الشرع في سجدهم
 استحبابه وكذا سجد الشكر لا سجد السجود في وقت العشاء ولا في سجد السجود في وقت طلوع الشمس في وقت
 شامها وفيه شعار كراهية مطلق السجود انتهى **قوله** في مكان السجود ولم في غيره من مكانه في كل حال
 والذكر والاعتراف ونحوه في الاطراف بانه العزم الذي ينفذ به ان يصلح او يستقر له ولو سجد او اعترافا
 ما لا في هذا الموضع او غيره قال انه قال انما هو سجد في كل حال في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال
 باصلاح ما يهدم بها او يترجمه بها والذكر ما يكره النفس بها شوكها كما روي انه من سجد يوم الجمعة
 المكة واخرج من انساب معادها يترجم في العريضة في الاطراف في كل حال في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال
 وحله العريضة يستقر في كل حال في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال
 ولا ولا في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال
 الاوصاف والجليل ولا فقد كرهه في غير ان يكون في العريضة في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال
 تعبر عن رجا والمركب في العريضة ولا انما تعبر عن رجا في العريضة في وقت السجود في كل حال في وقت السجود في كل حال

مقدمه

252

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

انعام

[illegible]

[illegible]

ان فیکور

[illegible]

100

[illegible]

في احدى

[illegible]

1

[illegible]

الصلوة

[illegible]

[illegible][illegible]

واستظهر عدم الاستثناء وتأخر في الاستدلال بحجة محمد بن مسلم في ذلك بان الاستدلال بها اعانته لدفع ان ثاب التمسك فقط خرج
 عنه الاضمار في تلك الدماء كانت طامبا بدونه وبغيره من الحيوان دون دونه كانت مقضية الى سائر دينه واقداما من كمالها عند ان في
 سائر ألعاب الحيوان اكثر لطلب العرش فانهم يجعلونه الفخض واسعة الاكام مع طول زليلها بحيث يخرج الانوف من اماكن
 ولذا كان احتياكا لئلا تدفع بالاصل وما ورد من كمالها في تفسير قوله لم يلبس من زينة الا ظاهر منها الى ان لا يدركها بالوجود والكفان
 وزينة وجهها القدمان ايضا وهو صحيح وان دفع عن مؤلفه كان تفسيره سابقا للوجود والكفان والقدمين ومن احال في المغفلة
 بالتمام ما ورد في الفقيه في الصحيح الى الخطي بن عيسى بن ابي عبد الله قال ما استغن المرأة قطيع وقير ومخففة لثيها عليها ازارا ولا غفلة
 قال لا يراود الفتى بها فان لم تكنها عرضا جعلها طولا وما روى في النكاح في النكاح من بدنة في بيوعها قال ان يوجع
 في قطع المرأة والاثر انما هو ازار ودفع وجاز لانها ان تقع بالتحار حرام لم يجد متخيرا في تزويجها وقبض بالاراضة
 ما كان دفع ومخففة لثيها مقفلة قال لا يراود الفتى بالمخففة فان لم تكنها فليس لها حلال الاصحاب الاستدلال ان ذلك في
 الاستحباب لحصول السراويل والحداد في ذلك البدع والحداد لا يراودان شيئا لا يجتهد الشيخ جملتها وهي الصحيح في المقدمات
 وكذا جعل الاستحباب ما رواه الشيخ في الصحيح في رجل يزدريج قال ما كانت ايام بدنة من المرأة تقطع ويرجع وانما قال
 عليها مخففة فتمت عليها ويقدر الشيخ في الاستدلال ان قال ولما المرأة تخرج فان جميعها تخرج يجب عليها ستره وانما
 لا تكشف غير الوجه فقط واجب فان ذلك كونه مودة وجوب ستره في اشارة المحرم شيئا وان اردت وجوب ستره
 الصلوة فهو ما لا بد له وعلى الاستدلال لهذا القول بالحجبي السابق الذي في كلام مخففة فتمت عليها زيادة
 على التواضع ومنها عليها سترها وبالإجماع ذلك فقبل العادة في التمسك على ان يجمع حدها عن سترها
 ولكن قد عرفت ان الخبر لا يجوز ان يكون على الاستحباب جملتها وهي الصحيح في المقدمات وجاز التي بحصول الابعاد في المقدمات
 فيحصل بعدم وجوب سترها لا لاحتواء عدم الخرج في هذا القول بل لعلنا في ستره انما هو في ستره انما هو في ستره انما هو في ستره
 الاضمار على جميع حدها مودة وتوقيفية العادة والصحيح في ما رجعت استقدمه وقد هذا القول في الشيخ فيما في قوله
 عند الفتية في ان يرفع انزال والعورة الواجب سترها من الشئ جميع ابدانها الى الارض على المصلحة متى وقدرها ارجل
 هذا القول مقبول في انما لا يجحد في قال ذلك يجب ستر من البدنة العورتان والاحبال والدر من الرجل والمدة ثم قال لا
 ما في سترها المصلحة في قوله وهي مكشوفة الارض لكونها في ذلك رواه الشيخ عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال لا يراود المرأة
 المسكنة المرأة لا تخط وهي مكشوفة الارض وهو سائر قال في الخبر ان هذه الولاية مطروحة تصف هذه من غير
 خبر بالاحياء والصحيح في المقدمات هو ما وجب عليها الشيخ والتمذهب عليها في الصغيرة وعلى علة العزوبة وعلى جملتها
 على اكثر من النكاح قال في الحداد واعلم ان الذي من العادة لا يغيرها من اثارها الاصحاب ترضي بوجوب سترها لئلا يراودها
 ظهر منها ان غير واجب بعد حواشي في سترها لئلا يراودها لئلا يراودها لئلا يراودها لئلا يراودها لئلا يراودها لئلا يراودها
 ذلك واستقر الشهود والذكر في الوجوب لما رواه عن ابي بصير عن الفضيل بن عذرة قال قلت لابي عبد الله في سترها
 فروع وجاز في سترها انما هو ما رواه في سترها وانما هو مع تسليم استدلاله على الوجوب متى كان الاستدلال بها

2

على عدم وجوب ستر العرق وفي رواية زرارة الشعبة اشعار بها اي وقدر ان احيا والمقدمة ظاهرة في ستر العرق
اشتملت على النحر والقدم وهو عبارة عن الحمار ايضا والمقدمة وهذا لا يشاء جليل بها ستر العرق والعنق والراس واليد
عنه ايضا وكذا في قوله ولم يستره على غيره من الناس فان الطير من الحمار لافان جميع خوار وهو عطاء من الطير
عليها وبذلك يمكن انما يوجد ان من استمال النقع فانه نواته الراس والعنق والصدر واليد والرجل والار
منها ظاهرة ووجوب ستر الشعر حيث جمعة ورواية ولكن الحمار وقدم ستر العنق واليد والرجل والار والار
والشعر انما لا يستره سبيلا ان يستر تنقع للرأس ولا يجب عليها ستر اجزاء من العنق الا ان كانت العنق العنق طارة يجب
على الامة الحمار اذا تزينت واتخذها الرجل لنفسه كالحمار الاجماع المذكور في الشيخ والفان والحقق والعلامة وشبهه
فيهم وهذا بخبر معاذي الصحاح وفيها من استسنت بها ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الجراح عن علي بن حسن
قال سمعنا ابا اسود بن العيص في العنق ولا يستر العنق الا في حق من يستره في العنق ولا يستره في العنق
قلت لا يستره في العنق ولا يستره في العنق ولا يستره في العنق ولا يستره في العنق ولا يستره في العنق
على العنق اذا استعمل العنق على العنق اذا استعمل العنق على العنق اذا استعمل العنق على العنق اذا استعمل العنق على العنق
ان يستره في العنق على العنق على العنق على العنق على العنق على العنق على العنق على العنق على العنق على العنق
في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق في العنق
جميع ما كتبتها ويخرج عليها ما يخرج على العنق ولا يستره في العنق ولا يستره في العنق ولا يستره في العنق
فلا يكون عليها لكان عليها اذ اضرحت وليس عليها الشفيع والصلوة هناك بالعبادة الى الامة والار والعبادة
عدم وجوب سترها معناه الى الاحاقات المقدسة والصلوة على الشراط ستر وجوبا فليكون قد ادى على
استراة الشتر في سترها من العنق خاصة وكوف راس العنق في الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع وقد
استدل ايضا على عدم الوجوب فيها ما كتبتها في سترها من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع
السنة المحرمة في سترها من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع
ولانه من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع
في حقها وانما الشراط المذكور في سترها من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع هو من غير علم من الامة الشفيع
كما تقدم وقد تقدم في كلامه المحقق انه شاذ مطروح او يحمل على العنق كما تقدم ولا حجة كونها كغيرها من الشفيع
بذلكه عليه اني جيل مقدّم هذا وطاهر كلام اصحابنا في فرق الامة بين المحلوك والذميرة وانما كتابة الشفيع
والطهارة التي لم تزد شيئا من الكتابة واما الولد مطلقا ولو كان ولدا حيا وسيدا مائتا وهو مقصود الطهارة
المقدسة وصرح حاشية فيهم الشيخ في الخلاف الذي في ام الولد خاصة مدعيها على اجماع الامة وبدل عليه في
صحة خبر مسلم المقدسة في العنق وسألتني محمد بن مسلم الا في العنق ترضى راسها فقال لا على ام الولد

142

اذا اشكك في موضع من رايته وان لم تقطع رايته وقطعت وقبلته ثم لم يبق على الصلوة الا ان لا تذكر عليه على ما يقع
 عليك وليس بشيء ان تقطع اليقين اياها واشك وجعل الفصل المتقدم بان مع ما كان من الموضع مع الاستمرار والاشك في
 ولا يستفاد ان استقبل السبق للقيام سنة على الصلوة وهو الموقوف على الشك في السجود واليه يتوقف كما هو الموقوف
 سلم الحس فان قلت لا يلزم يكون في الترتيب على وان في الصلوة قال ان رايته وعليك ترتيب غير ما خرج من ذلك بل يكن
 عليك غير ما مضى من ذلك ولا اعاده عليك وفيه انه مطلق وغير مقيد فكل عمل عليه وفيه استيفاء فلو استيقن
 سبغها اولا مع سعة الوقت اخذ بعض الاحياء المطلعة المتقدم وقد عرفت ما فيه قال في هذا الكتاب عليه ما احاطت
 السابقة في اخذ الصلوة لكن مع سبق الوقت على الازالة ولا استيناف في عقد قطع الشك في البيان بموجب استمرار
 وقال انه في الذكرى وجهه ان رايته انما في شكل وانما ما يدل على بطلان اللام مع اطلاق الاصل استيفاء
 الحاصل لهذه الصورة والحق بان هذا مسئلة على معنى الوقت في الازالة الجيازة على بقتضائه استيفاء
 بعض ان الحاصل اذا كان على بدنة او ثوبه خاصة وهو ما ذكره في الازالة لكن اذا اشك في ما خرج من الوقت فلو سبق
 وجوب الازالة وتبين فعل الصلوة بانها شأنا مستقيما في الازالة والبقاء اذ خرج الوقت وهي مسئلة متكلمة
 حيث اطلاق الصورة المتخيلة عادة الصلوة مع الجايزة احتما ولا لهذه الصورة وان وجوب الصلوة محسوس
 في الاوقات المحتسنة قطعي وان شربها في الازالة الجايزة على هذا الوجه غير معلوم فلا يثبت احدا معلوم وقد سبق
 منظر المسئلة في التيمم اذا ما في الوقت في الصلوة والجايزة والاداء مع وجودها لا هذه انتهى هذا فاعلم بها في
 الاشياء وان علم بها بعد الترتيب من الصلوة ما كان عالما بانها متكلمة في وقتها ولم يقبلها فيجب عليه الاعادة مع بقاء
 الوقت وقد خرج وجهه ما قاله الشيخ والاستيعار مستلزاما لما رواه سادة عن علي بن محمد قال قاله عليه السلام
 رشيده يخرج من ان في طهارة اللبس وانما احباب كفة برد نقطة من البول لم يكن انما احباب لم يروا منه
 يخرج من شيء من شيء في نفسه ويخرج في نفسه ورواه في نفسه ثم قوله وهو الصلوة قطع ما جاء به
 قرأته بخطه لما هو ثابت ما احباب يدك مجلس يتي الاما تحققت فان حقت ذلك كنت حقيقا انما بعد العمل
 اللواتي كانت حليتها في ذلك الوقت بعينه كان من في وقتها وما حقت وقتها فلا اعادة عليك لها من قبل
 اذا كان ثوبه يحكم عليه الصلوة انما كان في وقت واذا كان حيا او على غير وقت عليه اعادة الصلوة
 اللواتي كانت في وقت حيا في الحيد فاعلم في ذلك استاء الله وما تفرج في هذه امر طرية بوجود الاول حيا
 انكاث وانكوب اليه واجيب بان غير مفراد المدار على فعل من غير ان اشك حيث قاله اجاب به بغير ثبته
 بخطه واما المكسوب اليه فانك انما اشك في انكوب اليه فلو كان سدا ومنه انما سدا انك تصنع في مكسوبة
 شيئا في العدل عليه الثاني انها فقتضت عدم استمرار طهارة اعضا الوقت قبل ورود الماء عليها واجيب بالترام
 ذلك وعدم دليل على اعتبار الثالث ان الابدانما سدت لدراس اريب في ثوبها بما سدت تنقل في رطوبة الثوب
 فيكون السج باللباس الجسي واجيب بان ليس من الرطوبة المذكورة ما يدل على نجاسة من رطوبة الماء في لباس الجسي

بالله

بالدم حتى ينحس الراس فتبقى اليدان با على احوال الراس عند الصدمة لا يلزم نجاسة الراس الا اذا كان وقتها لم ينحس
فان يد على نجاسة جميع اجزاء الراس ولا يخلو استعاب وسج الراس حتى يلزم نجاسة اليد بسج الراس كما لا يخلو على
الرجلين واليد التي مسح بها الراس هذا وقت لم التوب خلا لا يجد عليه جواب سؤال مقدر قد مر ان طهارة التوب
الاجابات شرط واحدة الصلوة وكذا ذلك الطهارة على الاحداث فالوجه في وجوب الافادة على وقت فقدان الثانية وهذا لا يخلو
فاجاب ان الطهارة الثانية متعلقة بالدفن والاول بالتوب والتوب يخلو اليد ولا يلزم نجاسه كما ان الدفن في
التوب يخلو وقت صحته فمتى كانت فيه والى ان يحل ما كان في حال التوب من اجزاء التوب فيجعل بعد ان يكون الحلة
ان نجاسة التوب العينية خلا نجاسة اليد بالحكمة طاعة العلم وقيل وانقاذ يدك التوب والباقي لم يمسح
والخلا في التوب والصلوة والوضوء في المصباح وابن ادراس فيهم ان يعيد مطلقا في الوقت وقام عليه الاكرام
انما ادراس في ادعى الاجماع على ذلك واعتبر ما ذكره الاجماع لما صار عليه ويد على ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال
قلت احاب نبوي دم وعان او غير النبي من منى فعلت انشاه الان اصيب ليلانا ما صب وضعت الصلوة ونسيت
ان يتوب شيئا وصليت ثم انكرت بعد ذلك قال تعيد الصلوة وتغسل قلت قال ان لم تكن رأت موقعه وعلى اليه
اصابه فليتب عليه اعد عليه فلما صليت وعيدته قال تغسل وتعيد والقطع في هذه الرواية غير محال زلزال لا يرد
الا في تعميم مع ان الحق في الوسائل سلطا عن عدل الصدوق سنة الى السابقه فعلى بعض في الحق في ان يجلد
فان اذا احاب توبه الرجل اذ لم يصب غير وهو لا يخلو فلا اعادة عليه ولا هو على حال على منى وعلى فليغسل
وعلى جماعة في الحق قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يرى يتوبه الدم فيسئ ان يعيد حتى يصل قال ان يعيد عليه في
يهتم بما في شئ اذا كان في توبه فغيره نجاسة وقت تكف يصح من لم يعلم ان يعيد حتى يفرغ قال ولكن يستأنفها
برواه والى في الحق في زياد قال سأل ابا عبد الله عن الرجل يبول خبيثا بعضه فذكره قد نكس من بوله فيصلي فليغسل
بعد ان لم يغسله قال يغسله ويعد صلواته ورواه الشيخ ايضا ورواه الشيخ عن من سأل قال قلت عسى ان
اي بعد ان لم يغسله مع ابراهيم بن محبوب قلت سلم في الرجل يبول خبيثا فذكره قد نكس من بوله فيصلي ويذكر بعد ذلك
ان لم يغسله قال يغسله ويعد صلواته ورواه والى ايضا ورواه بعد من ان يغسل من الصحيح في زياد
قال قلت قال رجل يكون في شربة نطق الدم لا يعلم ثم لم يغسله فيصلي فذكر بعد ما علم ان يعيد عليه فقال
لا يعيد صلواته ان يكون قد فعلوا ذلك ثم غفله ويعد الصلوة ورواه في الوسائل في الصحيح عن زرارة
جعفر بن زرارة سأل عن عبد الله بن الحسن بن محمد بن جعفر بن ابي بصير قال سالت عن الرجل احب فاحاب فاحب
فلم يعلم من احب من العديك يستوع فقال ان كان له في نفسه خلق جميع ما حلت له وقد كان يعلم لا يقص
منه شيئا ولا راد وقد علم بطلان الصلوة ثم يغسله وقيل وهو محقق في الشيخ في بعض الروايات لا يعيد مطلقا في وقت
وقته لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن محمد بن جعفر بن ابي بصير قال سالت عن الرجل يغيب فذكره في ان يغسله
فيصلي غير محال ان لم يكن علم بعد الصلوة قال لا يعيد وقد مضت الصلوة وكنت قد قال في المدارك وهذه الرواية

2

26

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

21

[illegible]

[illegible]

از رفا و غیر سلطان بن راشد در نامه ای که از دست علی بن الحسین و علی بن زکریا سرور و طایفان از صف و کرب و الصلوة و الجهاد و غیره
 الرقیع الخیر الماکر مناجته من العبودة بالاجلان بین الاحباب لما رویه فی الکافی فی الصحیح و علی بن مسلم قال رایت باجعتر صلی
 فی الزمان واحد من جمیع ناس و قد عقد علی عقه قتلت لمرکز المصلی صلی فی قبض و قد قال انما ان کنیفا فلا یاسی بالحدیث و یاسی
 فی الکافی فی الصحیح عن محمد بن مسلم عن احدهما قال سالت عن الرضی صلی فی قبض واحد و فی قتال او فی قتال او فی قتال او فی قتال
 فقال ان کان علی قبض صغیر او قلیل یصل الی النزع فلا یاسی و التوب الواحد من جمیع و سرابیل کل ذلک الا ان یس
 و قال ان ذلک السرابیل و فیما یصل علی عاقته شیئا و لوجیلا و یستاد منها و یس کلهم الا ان الاحباب علی عاقته من انهم من الذکر و الرضی
 عدم کراهة الصلوة فی التوب الواحد انما کنیفا و یدلک علیها زيادة علی ما تقدم ما رویه النسخ فی الصحیح عن سید سحره عن الرب
 جعفر و قال ان یاسی فی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 قال علی بن سنان و جعفر فی التوب و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد
 فی التوب واحد یا تریم فقال لا یس فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 الواحد یا انما کان رقیعا کما هو الشیء ثم یس فی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 کل مسجد و لا یس فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد
 لا حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 لا فاعادته مستحبة علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 فاذا لم یس فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 لا ان یس فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 اما لو کان ما فی جمیعها و یصلها فاشهر بیننا فی التوب و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 ما من فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 تقدم من قول الصادق و فی حدیث الصادق ان التوب قد ستره سبها لا یستراجم و فی الاستدلال بتأمل فی حدیث النسخ
 فی التوب عن احمد بن محمد بن رافع الی عبد الله بن شاذان و فی حدیث النسخ فی التوب عن احمد بن محمد بن رافع الی عبد الله بن شاذان
 لا حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 من الوصف انما اقول فی حدیث الصادق و فی حدیث الصادق ان التوب قد ستره سبها لا یستراجم و فی الاستدلال بتأمل فی حدیث النسخ
 الواحد عن ابن اریق عن الصادق فی التوب و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 تقدم فی صحیح محمد بن مسلم الحروف فی الکافی و فیما رویه فی الکافی انما یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 فی الکافی انما یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب
 فی الکافی انما یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب الواحد و یدلک علیها ان یس علی حدک فی التوب

[illegible]

وکیل

والكلمات الغريبة التي عاينها في هذه المسألة من مختلف المصادر الإدارية أيضا على ما يظهر من كلام المحقق في المتن وفي الحاشية
فلا ينبغي خلطها هنا تحت حكمه انتهى صحتها وحاصله إرجاعها إلى المتن المذكور في الاستدلال من غير أن يورد أدلة
مخفية ولا ينفك ما فيه من البعد والتكليف فالكلمات هذه المنقولة ظاهرة بوضوح في المتن المستشهد ولا يحتاج إلى بيان الجوهري
والجوزي فإن الحكم كان في القاموس محركا بأعلى الهم من أصل الأصل في طرف مقدم العين من أصلها وفي جمع العين تحت حكمه ما
تحت الفرض من أصلها وفيه إرجاع أصل الهم في أصل وطرف مقدم العين من أصلها وقد أطلق المحقق المحلل في الحديث
في هذه وقد كان المحقق سيدنا السيد علي في بعض المسائل احتمالات أخر أحدها تخصيص أصلها بحال الحرب وهو ما يرد
فيها النزوع والاحتياط والتحكم بما يرد فيه التخصيص والسكتة ولا ينفك بعده وثانيها التخصيص بين أخبار الطرفين بمقتضى
من استجابها كإحدى المتعاطاة ولا يجوز من بعد ذلك ما استجده وانقاره وهو تخصيص استجاب أصل
بالسوية والتميم واستجاب التحكم ما لا يعد فيه إخراج عدم أخبار التحكم أو أحدا إلى الاستدلال لعدم هذا التخصيص
سواء ما يرد في الأصول ولا يتم فلا فرقان جعل بينهما وبين الأصول ما يثبت ذلك وقيد بالاطلاق من عدم من جعله في
الجمع صانعه كإساره وفيه العلم وذكره الصلح في إبقاء المستدبر في الحرب وما لا يشترط في إيجاب أصلها وهو
في لفظة تحرير حيث قال ولا يجوز لأحد أن يصلى وعليه ما استدبره أن يكون في الحرب ولا يمكن أن يجلد فيكون ذلك
للأصل راقا للشيخ في التذويب بعد نقل هذه العبارة ذكره لأن ما بين المحققين في إيجابه وسببها من الشيء قد أوفى
أمره بما استدبره وطاهر كما أورد في ذلك المحقق في النافع والعدالة في التحرير في شرحه في الأصول
والذكر في إيجابه وهو في محله من حيث عدم الاستدبر من حيث أن مثل هذه الأجزاء لا يساوي بين ما يثبت بدو
النفس وتلك من الذكر بعد نقل كلام الشيخ المتقدم قلت قد روي عن العامة أن النبي صلى الله عليه وسلم هو محرم وهو
كتابته من الوسط وكفره في الميسرة وأورد عليه الأعلام حجة الرواية وثانيها أن شد القيد غير المحرم لأن الشيخ
في الخلاف قال ويكره أن يصلح وهو مستدبر والوسط ولم يكره ذلك أحد من العلماء ادلسنا إجماع الفرق في حرية
الاحتياط انتهى وهو ظاهر في الإجماع على الحكم المذكور فلا بأس باعتبار إيجاب العامة وحلها في ذلك الصلوة في غير
ظهر القدم لا يستلزم إيجاب الحكم المذكور فلم ينفك في كل شيء فعل محصور على المستدبر في أكثر المتأخرين
شرح الشيخ في رابن حجة وأكثر العلماء كالمعتمد في لفظة الشيخ والظاهر أن إيجابه على تحريمه وذكره في الفعل
الاستدبر وهو بعضهم يقال استدلال في المعنى بالاعتقاد بغير العلم بالنبي وعلى حجة والتابعين ما فهم يصلح
وهذا الشيخ قال في أدلة وهو استدلال ضعيف أما إذا فلا يشهد على نفي محصور فلا يسع ثم لو سلمنا
ذلك لم يبدل في عدم الجواز فيكون تركه كونه فيه حدا فيهم لا يخرج من حقه وأما ثانيا فلا هذا استدلال
لعدم احتشاق هذه الصلوة وكل ما لم يصل فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلوم الإطلاق في أنهم تنق على استدلاله من أصل
من التخصيص في كتاب ما وقع الخلاف فيه وفيه نظر ولكن مثل الصلاة في اختلاف وجهه في غيرها من أركان العمل
استدلاله في الشك بما لا يكره الصلوة في ركنها من الصلاة في ركنها في الاستدلال والشك وهو ظاهر في حقه

[illegible]

الحكمة مستقر على الأمر في الداركة ويستفاد من حكمه ما يقتضيه الاستقبال بالانضمام والاطلاق كراهتها إلى غير القبلة في بعض
حكما في غير القبلة وكان الحكيم مستقرا على الأمر وهو بعيد جدا عن الصلابة متفاد من الشائع وقد عمل بعض النافذة التي
عقله مع الاستمرار يكون عقلها كذلك شعور بما تحتمل العقل وربما انشغل بالانضمام بعض أخبار ذلك كما روى الطبرسي في مجمع
البيان عن أبي جعفر وأبي عبد الله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وأما ما نسبت من جهة وما يخص من غير القبلة فيقال
بما روى الشيخ في النهاية والاصول في غيرهم ما يأتينا قوله في وجوبه قال هذا في النوازل خاصة وفيما السفر فاما الغرض
فلا بد منها من استقبال القبلة وهي الكعبة للتعريب وجهها للقبلة على المشهور والله أعلم بالحق في قولنا الحمد لله في
أخباره ورسوله والمحقق في الحق والنافع والعلامة صاحب الداركة وأكثر ما احتج به فيقال في الداركة ما إذا التعريب ^{الصلابة} استقبال
العين فاستدل عليه في التعريب إجماع العلماء على ذلك فأنتم في قوله لا تلتفتون غير مجال إذا لا تلتفتون ما إذا تلتفت
استقبال شطر المسجد والروايات خالية من هذا التفسير الحق ولا يفي قوة الاستفاد من ظاهر الآية متقدمة وأرواها
كما وصححه زيادة عن أبي جعفر أنه قال الصلوة لا إلى القبلة قلت لما بين هذا القبلة قال ما بين الحق والكفر بقلعة
كله وصحبه معاوية بن أبي سفيان الصادق في الرجل يعقب في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انصرف عن القبلة
ينبأ وشا قال قد مضت صلوة وصاحبها مشرك والكفر بقلعة ويحكم الاستقبال لا يروى في غير هذا ^{الصلابة} في غير هذا
ما اتفق عليه الأصحاب إلا لم يذهب أحد إلى انتزاع التهمة لهذا المقام إلا بالنسبة إلى من استغنى عنه عن القبلة في كل
القبلة فظهرت صلواته بعد الفرج فيما بين الحشر والتعريب فأنما إعادة عليه وتشدق والتعريب فذلك الأخبار
التي كوفت في صدر المسئلة كغيرها من إبراهيم ورواية التفسير وصحبه بالحجى ونحوها ما لا يعلم على الكعبة وليس
المراد العين بقينا فتقبل على التهمة كما هو المسمى وأورد عليه وإن الآية التي أوردوها لا دليل على المذكر وإنها
هذه الأخبار إنما تقتضي الأمر بالصلوة شطر المسجد الحرام أي محبته وواجبه وجوب الجمع بقضى حل الكعبة على جهة
المسجد الحرام بخلاف الآية التي أتت على جهة التمسك لأجوبة الكعبة وأوردوها في الانتزاع فلا خلاف في أخبار
المذكورة على الكعبة إلا أن يقال إن هذه العلاقات إنما صيرت بأدلة انتزاع جهة القبلة كإسكان
واحتج بعض الأصحاب على السجدة على الكعبة التي هي أشرف الأرض وحل بعض آخر جرح هذه الأخبار بجميع
وقد أتت من جهة كون الكعبة قلعة عند جمهور العلماء قال فلعلمه صالح وإتادية فلا يخفى فظاهر الكلام
أنه صير المسجد فأنه أقرب إلى الصلابة والقبلة وقبله والعائق بذلك الشك ولا يروى في غير ما روى
عنهم ولا يجمع في الشرايع وفي اختلاف مسند أبي ابن وهب وفي المذكور مسند أبي بكر الأصحاب بل الكعبة ^{الصلابة} عليه
قلعة من آل محمد وسجد عليه من آل محمد وحرم قلبه على الدنيا للتعريب بل جلدته من أخبار ما رواه الشيخ
في قوله لا تلتفتون إلى ما بين بعض رجالهم في عهد الله والصدوق في التفسير ولا يروى في عهد الله من بعض الكعبة
غيره أهل السجدة وجعل المسجد قلعة لأهل الحرم وجعل الحرم قلعة لأهل الدنيا ورواه الصدوق في العلل بسند
أخر عن أبي الوليد أنه قال سمعت جعفر بن محمد يقول سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول قلعة لأهل الحرم والحرم

[illegible]

المستوفى

[illegible]

[illegible][illegible]

لرد ذلك قبل الصبح ما على امتداد الوقت العت إلى الصبح ولعلنا في قريبا هذه الأجزاء وكانت عامة بالنسبة إلى جميع
 في خارج الوقت حتى إذا كان التوجه إلى ما بين المشرق والمغرب إلا أن أصحاب خصوص هذه الأجزاء يتكلمون بالأجزاء
 ما بين المشرق والمغرب قبله وقد يقال أن بين هذه الأجزاء وقتا عموما وهو ما نرى في تلك الأجزاء التي نسبتها إلى
 الصلوة في غير القبلة وعامة بالنسبة إلى الوقت وقايم كذلك تلك مطلقا بالنسبة إلى الوقت وقايم بالنسبة
 إلى ما بين المشرق والمغرب فخصص هذه بتلك دون العكس بخلاف ما إلى مخرج خارجي وقد يقال أن تخصيص هذه بتلك في وقت
 الأصل وهو عدم إعادة العكس بخلاف الأصل وغير ذلك من هذه الأجزاء في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 الإجماع فيكون مخرجها وقد نقل الإجماع في ذلك الصورة التي ذكرها في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 في الوقت وفي خارجها وبذلك علم موقفه على ذلك في الصورة الأولى الصورة التي ذكرها في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 والشعور في هذه كسابقها إعادة في الوقت وفي خارجها وبذلك علم موقفه على ذلك في الصورة الأولى الصورة التي ذكرها في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 الصلوة في هذه الصورة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 ابن المبرقع وأما الصلوة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 في وقت الصلوة الأولى والأدلة في طبعها أن مورد الرواية شرط في أثناء الصلوة فأنه في غير القبلة فأنه في طبعها
 يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلوة وهو صريح في ذلك في الوقت قبل ويكون الاستدلال بهم بزيادة مخرج
 حين قلنا سألنا الأئمة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 قبل أن يطلع هذه الشمس قد دخل وقتها وأبى بها تخلف السند وعدم العادة للأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 بعد مخرج الوقت في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 في وقت القبلة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 مطلقا حتى بالنسبة إلى الجنب والسائل لا يعلم ولما صرح في هذه المدة التي مضت من الوقت في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 إلى القبلة حال ذلك وإن وجد القبلة قال ما بين المشرق والمغرب قبله قاله في وقت من غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 غير الوقت قال بعد فحينئذ إذا عاود في الوقت جميعا بينه وبين تلك الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 الشبان وأما الأجزاء التي ذكرها في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 وفي قطع الشيخ في بعض كتبه عليهم روع من هذا الخطأ والبيان هو أن لا كان خطأ مستقلا في قبلة في ذلك
 قال في المدة المذكورة الكلام وسأجل لكم ثم قال في وجوب إعادة في الوقت خاصة في الصلاة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 ومن سأل في ذلك هل العمل إلى وجهه ساءا كان كان لا يحكم بقطع به استصحاب لعدم روع من الخطأ
 والبيان أن تضعف العادة لأن مستقلا في قبلة في ذلك والبيان هو أن لا كان خطأ مستقلا في قبلة في ذلك
 خارج الحكم لا قريب من بعد مطلقا إلا ما كان بين المشرق والمغرب في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 ما لم يعلقوا سنن وطاعات صحيحة مبداء من سليمان ثم قال في هذا الموضع في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها

إذا اجتمع في الصلوة ثم ومن وقت آخر فإن تجد عنده مثل استأنف الصلاة على الأول حال في ذلك الشيخ لا يخرج
 ما وجب التجدد في كل صلوة حال في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 موضع الخلاف تجد في الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 أم لا قلنا قال لا يستند بالأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 آخر ومن كان لا يسمع موضع إعادة ولا إعادة ولو تكرر اجتمعا في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 انتهى ولا يلزم غير هذا في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 والسند وفيها وإذا جازها في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 القول في الأول والأدلة في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 للأعلام في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 السبل يعني إداءة ومنه يبين الصلوة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 اتفاقا والأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 بانهم قوم لا يقولون وقال إذا كان في الصلوة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 قبل طلوع الشمس وسأل عن إعادته واستحبها في الصلاة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 وأخبره في ذلك في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 أيضا كانت بالنسبة إلى الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 لعبا وقد يشهد ذلك بانهم قوم لا يقولون في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 إلى غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 كما أن الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 أنه لا يجب الإعادة ولا إعادة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 الأجزاء في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 ما على هذا خارج عن حقيقة الصلوة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 البطلان في التكليف بالصلوة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها
 بالاحتياط إذا كان ما لا يستحب إعادة في غير القبلة في غير العمل بها إلى غير مخصص وليس عكس وقد نقل ذلك في مواضع أخرى من مواضعها التي لم يذكرها

حكمة

مخرج

أن

[illegible]

22

لقد لا صلاح عند ذلك والقائلا بالصلاح ما شاعرا كلها فيها اى الجماعة وقال الشيخ في السوط وعلى حاله
اذا واقامة لم يحصل فضله الجماعة والصلوة خاصة استنادا الى العمل المندمج ولا كان له ذلك وقيل واقبالا ليرضى
في العمل بموجب الاذان في العصر والغروب والجمعة على الرجال والنساء والجمعة على الرجال خاصة واقامة ولا يكون فضله
على الرجال ويدل على القول بالرجوع في الصبح والغروب ما روي الشيخ والتمهيد في صلح من ساءه قال قال ابو عبد الله
عليه السلام في الصلوات كلها فان تركته فلا تركه في المغرب والعصر فانه ليس فيها بقصر ورواه عنه جماعة قال قال ابو عبد الله
لا تهلل الغداة والمغرب الاذان واقامة ورضي في سائر الصلوات واقامة ولا اذان افضل وصحبه من ساءه عن ابي
قال يجرى في الصلوة اقامة واحدة للاحد والمغرب وصحبه من ساءه عن ابي جعفر ان اذني ما يجرى من اذان في فضله
ما اذان واقامة ويفتح بها واذان واقامة ويجزى في سائر الصلوات اقامة بغيران وصحبه من ساءه من ساءه
في العمل على ابي عبد الله في حديثه قال لا بد من الجهر في الغروب من اذان واقامة في الحضر فليس الا بالبرص منها في حضر
كالحضر ويجزى في اذان في الغروب والعصر والعشاء الاخرى والاذان واقامة في جميع الصلوات افضل ورواه عن
الوجهين حلة من اخبارها رواية الحسن بن زائدة المحقق عنه وصحبه الحسن بن زائدة وصحبه عمر
بن يزيد قال سالت ابا عبد الله عن اقامة بغيران في المغرب فقال ليس بها سرور احب ان يعتاد وصحبه مثل
بن زياد ويدل على وجوب الاقامة رواية ابي بصير عن ابي عبد الله في اقامة من ساءه في الصلوة
فاد اتممت ولا تكلم قالوا لم يتركك ومنعه من ان يرضى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في اذان في الغداة
والاقامة قال لا وفيه من اذان اخر زيادة قال بن الحنفية والاذان واقامة واجب على الرجال النجوم والاعتناء في الغروب
الحضر والغير والمغرب والجمعة يوم الجمعة واقامة في الصلوات المكتوبات التي يحتاج الى التنبه على اقامتها
وقال ابو بصير عن ابي عبد الله في اقامة من ساءه في الصلوة الا الاذان في الغداة والعصر والعشاء الاخرى فاذان
الاقامة مجزى عنه ولا اعاده عليه من تركه واقامة الاقامة فانه ان تركها مستحب لصلواته وعليه الاقامة ورواه الحسن
بن الصفي عن الحسن بن ابي عبد الله في اذان واقامة حاققت حتى خلفه حسان من لا لا فاذان واقامة
بقوله ان من خلفه حسان صف ولون وقد صدق من لا في هذا الصنف ما روي في المشرق والمغرب والنصوص في
قولها ونحوها اكثر من ان تحصى **باب في اذان** ويقال ان من ساءه في سائر الصلوات من ساءه في سائر الصلوات
وتخصيص التمهيد الثاني لما لا يجرى في الصلوة واقامة في الصلوات المكتوبات التي يحتاج الى التنبه على اقامتها
اسماء وساءه في اذان ما عدا اولها كذا قيل وفيه ضيق في الالوية ومجيبها في هذا تقدم اذ ليست مدونة للفظ لا
تطعية نعم روي اطلاق صحته من ساءه في اقامة عليه للصلوة من ساءه في اقامة عليه للصلوة في الصلوة من ساءه في اقامة عليه
قال في الاذان من ساءه في اذان واقامة من ساءه في اذان واقامة من ساءه في اذان واقامة من ساءه في اذان واقامة
قال صلى الله عليه وسلم في الصلوات كلها فان تركته فلا تركه في المغرب والعصر فانه ليس فيها بقصر ورواه عنه جماعة قال قال ابو عبد الله
عليه السلام في الصلوات كلها فان تركته فلا تركه في المغرب والعصر فانه ليس فيها بقصر ورواه عنه جماعة قال قال ابو عبد الله
عليه السلام في الصلوات كلها فان تركته فلا تركه في المغرب والعصر فانه ليس فيها بقصر ورواه عنه جماعة قال قال ابو عبد الله

فتاح

جميعه وهو مؤيد وتبين علم الحكم وأجل ذلك ومن غير من حاله في جميعه فان كما مع قسمة اذ كانت حادثة بالعلو فقالوا
فقالوا فليقلنا معه فيقولون لا فاقامته قال بنحوكم اذ ان الحكم لا يبا مع عدم الحكم بعد اقامته للغير وهو حجة في مذهب الحكم
انه انما يسلط على رخصه فيسقط الحكم وانما يصاحبه انما يسلط على رخصه فيسقط الحكم وانما يصاحبه انما يسلط على رخصه فيسقط الحكم
به وبعدها وطاعه لروايتي في رخصه ومن العزيمة وتوقف في ذلك الشهيد والذكر كما للملحوم فلا يسلط الا فاقامته
مع سماع اذ ان المؤيد وانما يفتي بما عاينه انه اذ ان اقامته لم كذا قيل في الذكر في رخصه على ما جاء في الحديث كما في ذلك
وذلك ان سماعا للاحقوا على تركه وسبق الحكاية لان اذ ان عند السماع في كل في النصوص منها ما رواه في ان في الصريح يجوز
ملك على جعفر فان كان رسول الله اذا سمع الخوف يؤيد فلا مثلهما يقول ولا يفتي وروي الصدوق في العترة من
قال ابو جعفر محمد بن مسلم بان ابن مسلم الان في ذكر الله في كل حال ولو سمعت انك يا كذا الاذان وانت على الخلافة فذكر
الله في رجل وعلم انك يقول الخوف وروي في العلل مطهر في صحيح وفي العترة من قال ان رخص الله من الاذان وقال كما
يقول المؤيد زيد في رخصة وروي في العلل في ذلك في الصحيح قال قلت لابي جعفر عما قيل في حديث الاذان
اذا كان الله مع كل ذكر وفي العترة عن ابي عبد الله قال من سمع الخوف يقول لا تشهد الا الله الله واشهد ان محمدا
التم فقال مطلقا محتسبا وانما تشهد ان الله الله واشهد ان محمدا رسول الله اشق بها عن ابي محمد يعني
بما رواه عن ابي عبد الله كان له من الاية بعد من انكر محمد وشك عند من اخر وعرف وفي العلل سندنا في بعضه قال قال
ابو عبد الله ان سمعت الاذان وانت على الخلافة فقل مثل ما يقول الخوف ولا تدع ذكر الله عز وجل في ذلك انما اذن
الله حسن في كل حال ثم قال انما ما رواه عن علي بن موسى بن محمد قال موسى بن ابي سعيد ان موسى بن ابي سعيد
قريب ما سمعت قال في رخصة من رخص باسما على حليس مرة كذا فقال موسى بن ابي سعيد اني اكون في حال انك ان
ان اذكر فيك فيما كان باسما اذكر في كل حال ولا تشهد على من سأل ان يفتي في رخصة من رخص باسما على حليس مرة كذا فقال موسى بن ابي سعيد اني اكون في حال انك ان
يسبق الاذان اذا سمع الاذان ان يقول كما يقول الخوف وكان على القول ولما يط قال ذلك زيد في الرخصة
في رخصه سندنا عن ابي عبد الله في رخصة من رخص باسما على حليس مرة كذا فقال موسى بن ابي سعيد اني اكون في حال انك ان
الحكاية لجميع الفضل ولما كان على الخلافة وقال جعفر بايضا لعل الله في رخصة من رخص باسما على حليس مرة كذا فقال موسى بن ابي سعيد اني اكون في حال انك ان
لا يرد ويرد رخصة عامة لا ينافي الاذان قال في المسطرة والذكر سبقوا الحكاية في رخصه وقال في المسطرة
قال في المسطرة فلم يسلط على الا في رخصة من رخص باسما على حليس مرة كذا فقال موسى بن ابي سعيد اني اكون في حال انك ان
وتكبر بالمرحوم الامام اذ في رخصة من رخص باسما على حليس مرة كذا فقال موسى بن ابي سعيد اني اكون في حال انك ان
اسم قد رخص على كونه جميع فضله ذكرنا وهو عام وعلم الا ان الاصل في ذلك انما لا يملك حتى يرفع الخوف
والفضل سقطت الحكاية لاعتبار حكمها اذ هو بعد الفضل في فضل وهو القول والشيخ بعد هذا الاثر من رخصه
كونه ذكر الا اذا ما حليف الرابع كان في الرخصة لو دخل مسجد الخوف يؤيد ترك خلق الخوف الى سماع الخوف في رخصه
قال الله وفيه وهو حسن وفيه ذلك ان كان لعدم الحكاية فيها رخصه لعدم ابتداء خلقه فانما يفتي في رخصه من رخصه

الخامس

الحاشية على هذا المصنف حكاه إذا كان المستوعب من قوله يمكن شروعا فلا استيجاب إذا كان كافيا في التحريم ولا ينفصل عما قبله
ولا يتفرق الصف من فرع القسم من قوله ثم فانه يكفى إذا علم وأقامته من الموقوف وهو ما روي في الحاشية من قوله
من الرضى ينتهي إلى الاسم حتى يبلغ فقال السيد لم يثبت إذا كان فليدفع عنهم ولذا تم ما وجدتم من قوله في هذا
ومعهم من الأخبار مما روي الشيخ في التهذيب من أبي علي قال كان عندنا من عدايتهم ما كان جعل فقال حصلت فدأى
في الحديث العجوة المغرة أيضا جليس بعضنا السبع فقال علينا من المسجد إذا نحن غفناه ودفعنا مرة قال فقال ابن
استم حسنت دفعه من ذلك واستمر الشرايع فقلت ما من دخل ما روي ما روي فيه ما كان يتقربون في الصلاة
ولا يبدونهم إمام وما روي في التهذيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال قلت الرجل يدخل المسجد فيقول اللهم
وتقيم قال لا تكن دخل ولم يتفرق الصف صلى بأذانهم وأقامتهم ولكن تقر في الصف أدق وأقام وقدمه وصرفه
عنه يذهب على أنما لم يركب على رجلان السيد وقد صلى على ما قال من فقال لها إن شئنا فليوم أحدكما صبرا ولا
يؤذن ولا يقيم ومن السكون عن خفض فخا به من علم أنه كان يقول إذا دخل الرجل المسجد وصلى ركعتيه أهله فلا يؤذن
ولا يقيم ولا يتطوع حتى يبدى صلوة الغزبية ولا يخرج منه الزمير حتى يصلي فيه وهذه الأخبار والكتابات ضعيفات
أنها مجبورة بعمل الأصحاب وهل هو أن سقوطها رخصة فيجوز فعلها أو عدمه منهم فكان ذهب إلى أن السيد
الشهيد وجاءت الروايات من روايات وفيها ما روي في النقيض الموقوف والشيخ في التهذيب عن جابر عن أبي عبد الله ع أنه
سئل عن الرجل أدرك الإمام حتى سلم قال علم أن يؤذن ويقيم ويفتح الصلوة وما روي في الغيبة من جابر عن أبي
في حديث قال وما ذكره وقد روى السرخس في السجدة الأخيرة وهو في الشهيد فقد أدركنا جماعة وليس علمه أن إذا أقامته
ومن أدركه وقد سلم فليبدأ بالآذان والاقامة واختلاف هذه الأخبار وما في المسئلة فكان أصحابنا الأول وهو أن
السقوط رخصة بحال هذا الخبر على المخالف على الرخصة وأنهى ولكن على الرخصة وقوله وجبري على انصر عن ذلك
واستند الشرايع بحول من أبي عبد الله الكوفة والم في الوفاء على موقفه عار على صورة التفرقة وهو بعيد
بشرط بقائه نصف كولا انصره ولو لم يرد معناه ذهب إلى الأول الفاضل في الثاني الشهيد الثاني وبذلك لا يرد في
أبي بصير حيث علم السقوط في آخر الصف وهو صيدق بذهب بعض روي بعض ويدخل على الثاني خبر علي بن
علي أن من انصرف بعضهم روي بعض لا يؤذن ولا يقيم وصل الثاني أرجح ويجعل التفرق والتحريم على انصر الجميع الثاني على
الحكم بحصر ما سجده ما لم يغيره في ذلك ذهب إلى الأول الحق في الخبر وأما غير الشهيد الثاني وجوابه أن ذلك قد
الشهيد فأنكره ويدخل على الأول أنه لا بد له من الأخبار وأنه لا اختصاص في التحكم لا بد له من العلم بالحكمة في ذلك من جانب
الإمام السيد ترك ما وجد في كتابنا وعلى الثاني أن الرواية ضعيفة على أغلب ما نحن ضعفة الثاني لا خلاف
وكلام الأصحاب ثم في هذا الحكم للسقوط والجامع ونقل عن أبي حمزة أنه خص ما جاء به من وجهه من أنه يحق الحكم بالإدراك
بشبه القضاء وجوابه عن اختلاف السقوط ما علمنا من أن ظاهر الحال أن عدمه في الأدلة الخامسة على نية العلم بغيرها
من الأولى لم يكن عدم العلم بما جاء به مقتضى اختلاف الأخبار وهو سقوط مطم السادسة قبله لا يشترط عدم العلم بما جاء به

[illegible]

الذکر

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

مؤلف

موجب كونه كسر الشهادة المحبوبة ووجوب ذلك من رادوا على ما علم على الفعل فانما هو في الحقيقة
انتهت بها الشبهة الى هذا وجعلنا الحق في رادوا على الشك وبنا كونه سببا في الالفة فاذا انعم الله على من عظمته بالقوة
لما علم ان الحق تلك القوة المحركة للسلطان في القيام تلك الافعال وتبريدها وحركتها الى المداها واجبا على الافعال
التي تصورها اولا فانها كانت النفس وجه توجيها وقدرها الى ما غير غريبها هو انية ثم قد حصل سبب كونه المفعول
على نوع وهو من تلك العلة انما هي العلة في الفعل لان النفس بان توجدها وانما كانت شخص ذلك كالمشاهد
وقد علمنا اننا انكرت ما كان وسبب النية بالنسبة الى المفعول لا كغيرها من اثار الافعال المكلف من قيامه وقدره
ومشربه ومفاده ومجيشه وكما هو ونوم وعقل ذلك من الافعال التي تتكرر منه ولا ريب انك فاعل غيرا فاعل ما كان
نفسه من فعل من هذه الافعال لا يعقد ونهنا رافقه عليه مع اننا نتوقف حتى من ذلك على هذا الاستحسان انك قد
والنفس التي حوزها وقد ادرت من رادوا على ما كانه ما نظر الى نفسك اذا كنت جافا وعلى انك قد علمت ذلك
وعلى انك قد علمت من رادوا على ما كانه ما نظر الى نفسك اذا كنت جافا وعلى انك قد علمت ذلك
ان تتوقف على ذلك وفي ذلك معنى في الاعمال وقدره من العقل بان مقتضى هذا القول ان لا يكون له
ولا يكون فاما في تلك الحال وصدق ان وضع مركز العقول والاحلال وهذا ان المفعول وان المكلف اذا فعل
ومشاهر من ماله هو ما هو سبب ذلك الغير عليه عالم بيقينه وكيفية وانما العمل على الاتيان هو ان يتوقف على
عمل ثم انما من كماله وسريع الى الوقوف ثم الى السجود وقوفه وفصله واذا انما قال انك قد علمت ذلك
فانما سبب من جهة شرعية منتقلة على النية وهو ظاهر الذي قد علمنا اننا قد علمنا في الحقيقة انية في الحقيقة
تقدم هناك من الطواهر وقدره ثم رادوا على الالفة وانما هي تخلص من الدين ولا كغيرها من جهة الشرع في الحقيقة
في غير النية لان الفعل اذا كان ما يمكن وقوعه على وجهه من جهة اقتراحه صا حدها الى النية والالفة
سببها الى النية وفي النية من غير مرجح وليس يجب الادب في ما يجب غيرهما من الوجوب والالفة
والنقصا وغيرهما لعدم الدليل على ذلك وهو كمن في الصلوة ينطلق الى الاحلال وما عداها سواء بالاحكام والالفة
في ما فعله في شطرين بصلوة لا كمن في السجود او شرط ما جاء كالعلماء في تعقيب الجهرية لان حقيقة الصلوة
نفسها لا تكون شرطا ولا من غيرهما ما يعين والصلوة من القيام والسر لا استقبال الجهرية لك واورد على
الاول انه مصداق على النية في شطرين لا يتوقف الدليل عليه راسخا لوسيلة ذلك كما ان يكون اعتبار
هذا الشرط فيه لا احكاما لنفسه بالاعتبار بقاها في الخبر فان ايقاع النية مع عدم استيعاب المذكور في
بالكبر بعد معرفته بقاها في الخبر فليها وقبل الشرطية وهو الذي قد علمنا ان الالفة قد علمنا
وان نتوقف عليها الصلوة لان ذلك جامع الشبهة لان المستفاد من الروايات ان اول الصلوة الشكر وان النية متعلقة
بالصلوة ولو كانت جهرية منها لعلنا انما ننفسها بالاعتبار واستلزام الحرورية لا افتقارها الى نية اخرى فليعلم
السلطان وان قوله انما الاما في احياتنا يدل على غاية العمل بالنية غير واما الاول فليس انما نعلم ان هذا

القدم التي يكون الخبز من العادة بغير النية ليست كالبية وإما الثاني فأن المعاقبة حاصلة بين حين وآخر لا هبة وكلها من ذرة
ولا يميز من شرطه قال في المدارك بعد نقل النفي عن علي بن عمار عدم هذه المسئلة لعدم ما فيها من تعلق بالاعتقاد
المطلوب وهو اعتبارها في الصلوة بحيث يتصل بالأفعال بها عدا وسواء ثابت على كل من القليل والكثير أو تعلقها على شرط
لما ذكرناه من اعتبارها في الجزئية وإنما ظهر الفائدة ما إذا وجدنا فيكون بعد الصلوة في وقت معين فاتفق مقارنة التكرار لكونه
فإن جعلنا شرطاً غير ذلك لا يشهد وجوب نقارته الأولى من التكرير بحيث لا يختلف بينهما زماناً ولا فعل بينهما من التكرار
قال في المدارك هذا مذهب علماء الشيعة وقال أكثر العامة وقال بعضهم يجوز أن يقدم على التكرير زماناً غير زمان التكرير
قياساً مع الغارف وقيل والظاهر العلامة في قوله من كبره والتشديد في الذكرى والمساكن يجب احتفاظها بالنية التكرير
لأن الدخول في الصلوة إنما يحقق بنهاج التكرير لبيان التمسك بوجوبها قبل إتمامه وجب عليه استكمال تحصيلها بالنية
الأكمل لما ذكرناه من ضرورة نية فلا يحقق ضرورة ومنهم من جعلها نية في الألف واللام التكرير عليه في ذلك الوقت
الأصحاب وأما أصحابنا فجاءوا بالأول فما أشنع توقف الدعوى في الصلوة على تمام التكرير كيف هو في جميع الأصحاب فإنه من
من الصلوة فإذا قامت النية أوله قارنت أول الصلوة لأن جزءاً من جزء لا ينفك في ذلك الوقت التحقق على التمسك بوجوب
إتمامه فقلنا في ذلك حكم آخر لا ينافي المقارنة وإما الثاني فهو مع شرحه وجوب حصول التكرير بنية من قبله في التمسك
حكمها إلى آخر الصلوة مع عدم تحققها بنية القطع قال في المدارك وحيث ما جاءنا قال في الذكر أن الدعوى في الصلوة
محمم وأن نية القطع بطلان النية السابقة فيكون ما عداها من الأفعال واقعاً بغير نية ولا يكون محضاً من غير نية
الصلوة إلى التمسك مع بطلان الأفعال عليه لعدم تمامية الدعوى عليه وإذا استحقها بالفضل فلا يجب بالاعتقاد كما في
الذكر غير من الصلوة بل في ذلك غير صحيح اعتقاد الصلوة بدونه وعدم ثبوت التقديم وفق مطلق الصلوة
الخرج أو فعلها في ذلك المفعول وهو أن ما بعده قال السيد في المدارك وصحنا أصحابنا ومطلق الصلوة
القطع أو فعلها في ذلك المفعول في ذلك مطلق الصلوة وقال الشيخ في الخلاف أنه غير مطلق قال في الفتاوى في
نفسها بما يتصل بالصلوة بغير تحرير أعني صلاتها أو الجملة بعدم انقطاعها بنية الخروج ولا فعل الساق وورق العلامة
في حجة من كبره في الأمر بما عليها لا وله الثاني ولا يوجب ذلك مجرد بطلان الصلوة كشكاً يقتضي إبطال
الاستدانة بأفعال المتقدم من خارج عن حقيقة الصلوة ولا يكون فائدة طوّل أو صحته في الواقع شيئاً من الأفعال
الاستدانة وجعل تجزئتها التمسك بغير معذرة ومطلب الصلوة لذلك مكان ذلك الفعل ما يقتضيه السطوات من التمسك
بالإعلان مطعون في ذلك من الاستدانة بالحكمة فبطلان الضيق لها في حكمها بالنسبة إلى التمسك فعله وإن أراد في الدعوى
مستنداً وأن فلا يكون اجتماعاً غير لازم من حصول أحداهما أو الثاني أو الجواب وقال في فوائد الاستدانة يقتضي أن
النية السابقة في الدعوى لا يجوز ومن مطلق الصلوة إذا جردت النية لما بقي من الأفعال للحصول النية في التمسك من غير الصلوة
وهي أن جعل النية أول العادة في حينها مع أنه مقتضى بالوصف فإن الأصحاب يصحون جمعة مع نية القطع أو
النية لما بقي من الأفعال قبل زمانها أو الثالث والحكم في مثلين واحد والعرف فيه بيان الصلوة عبادة واحدة بخلاف

۱۵

فانه سيعمل شرا ضعيف جدا لا يتقاربه الدليل عليه ولكن الكلام في الثاني فان تناهى الاربون فما يليه من سبطان الاولين وهما
الثاني سبطان الصلوة مع تجديد الفدية هو موضع التفرع انتهى وهو جيد فيه وهو ينفرد وقد جرد عليه جميع
متاخره المتأخرين والفرع عن التفرع عن الصلوة بامر متحقق في الواقع وبان الحال فانها عارية كما هو قصد التفرع وبان الحال و
الامر فيه عدم السبطان كما عرفت وكوعلق التفرع على امر ممكن الوقوع كدخول زيد في الاربع عدم السبطان ايضا لما تقدم
على الامر في المذكور السبطان كما هو قد ذكره الاسلام ان دخل فان لم يكن في الحال بعد من انما لا يدخل حيثية على مقتضى الفدية فان
دخل حتى السبطان فقتية التسليق بعد من انما لا يدخل حال التسليق لم يكن للرد وان لم يكن في الحال فدخل حتى ولو دخل السبطان
الاربون كما عرفت والامر في ذلك حال حصوله كدخول منها فيخرج من كونها في ذلك السبطان التفرع المستقيم من وجوه كونها في ذلك
اخرها الاخر ولو قصد الاربون في ذلك المقدار الاربون من جهة الصلوة كما انما ثبت في ذلك حال حصوله اتم اربون وانما
الصلوة عدم الصلوة في ذلك وقتها في ذلك حال كونها في باقية وانما في ذلك حال كونها في باقية في ذلك حال كونها في باقية
واستقنا السابق في انما في ذلك حال كونها في باقية مستغنية عن التفرع في ذلك حال كونها في باقية مستغنية عن التفرع في ذلك حال كونها في باقية
فيكون من انما في ذلك حال كونها في باقية مستغنية عن التفرع في ذلك حال كونها في باقية مستغنية عن التفرع في ذلك حال كونها في باقية
وكما ساجد كان يكون على الصلوة العشاء وذكر ان لم يصل العشاء او المغرب فانه يجب عليه العدول بنية الى الصلوة
كانت في السابقة واللاحقة كلاهما من وقتها وكان كلاهما مقتضييها او كانت في العدول فيها حاضرة او بعدوا عنها فانية
كاذا على المغرب وذكر وهو في انشاء انه لم يصل العصر فانه يصل العدول اليها او بالعكس بان يكون في العدول فيها فانية
وان بعدوا عنها حاضرة فيصل بنية الوقت في الحاضرة كان يكون في العدول في الصلوة مقتضييها على انها لو لم تفرع
فقد خرج وقت الحاضرة فانه يجب عليه العدول اليها ولا في ذلك كله بعد الاجماع المستعمل في حيلولة الربط في ذلك
في ذلك ما رواه الشيخ والصحاح ما رواه في حاشية من الجلي في العبادات في ان سائره في وجوبه في ذلك
وهو يصل انه لم يكن على الاولى فان فليجها الاولى التي فانية وسيتا في بعد صلوة العصر ونقض الغرض صلواتهم
وماروا ايضا من الجلي في ان سائره من جلي في ان يصل في الاولى حتى في الصلوة فان جعل صلواته التي صلاها الاولى
يتا في العصر وماروا في الحاشية في الصحيح والحسن ما رواه في حاشية من الجلي في العبادات في ان سائره في وجوبه في ذلك
ان قال ان ثبت الظهر حتى صليت العصر فذكر ان وقت في الصلوة او بعد فاذن فانها الاولى في صل العصر فانما هي
اربع مكان اربع فان ذكرت انك لم تصل الاولى وانت في صلوة العصر وقد صليت منها ركعتين فانها الاولى فصل
الركعتين السابقتين وقم حتى العصر الى ان قال وان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانها العصر
ثم ما تم ركعتين ثم سلم لم يصل المغرب وان كنت قد صليت العشاء الاخرة وليس المغرب ثم فصل المغرب وان كنت
قد صليت من العشاء الاخرة ركعتين او وقت في الثانية فانها ثم سلم ثم فصل العشاء الاخرة وان كنت قد صليت
الاخرة حتى صليت العصر فصل العشاء الاخرة وان كنت ذكرت انك لم تصل الاولى او في الثانية من العشاء فانها العشاء
الاخرة ثم فصل العشاء الاخرة في الحاشية في العبادات في ان سائره في وجوبه في ذلك

263

[illegible]

سابقہ

شامل الأعداد والأفعال وأما في الصحيح والحنبي فمن ذلك في أبي جعفر قال عشر ركعات ركعتان من الظهر وكثفتان
من العصر وركعتا الصبح وركعتا المغرب وركعتا العشاء الأولى وأبو جعفر الوهم مني ومنهم من يثبت من استقبل في الصلاة
مركبا استقبل الموضعين في المغرب وغيرهما من الركعات من الصلوة سبع ركعات هي ستة فالوهم ما يكون مني وفي حديث
عن سليمان العامري عن أبي جعفر قال لما بعج برسول الله من الصلاة عشر ركعات ركعتين ركعتين فلكما ولا الحنبي
وأبو رسول الله سبع ركعات إلى أن قال وإنما يجب السهو لما زاد رسول الله من من شك وأصل الغرض في الركعتين لا في ثبوت
استقبال الموضعين من أدنى في الصحيح والحنبي في الصلاة من بعض أخبارنا في علاج وهو موقوف إلى أن قال لم يكن أجل
ذلك ما صارت الركعتان ككلما أحدث فيها حدثا كان على صاحبها إعادة ثلثين وفيها السر الرضا عن كتاب حزين قال كان
في ذلك زمان أبو جعفر كان الله عز وجل يسمع الصلوة عشر فزاد رسول الله سبعاً وفي أبي السهو ليس مني في الركعتين
شك ولا اثنين أحاديث حتى يعتقدوا يكون على بعض الحديث والمعتبرين الذين استدل بها في إعادته إعادتها وأما في الصحيح
والصحيح في الصحيحين من هذا المذهب قال قال الإمام فقهنا الركعتين وأبو جعفر قال لا يأنزل من الوضوء قال قال أبو
الحنبي الزمان إعادة في الركعتين الأولى والثانية والشأن في الركعتين الأخيرة وأجاب في إعادته وأما في الإجماع
فيكون على الشك في العدد وهو مسلم وإليه لا يكون تخصيص المأخذ هذه إلا بما لا يخالف في إعادته كذلك يمكن تخصيص
الأخبار بمقتضاها وتفيد بها ما لا يخفى فالحق ما عدها نرجوه ولا يرجع ويكره نرجوه إلى أن لا يشترط فيها في إعادتها
العدد المشهور في إعادة واستدرك العلماء في ذلك ما نقلوا الشك في الركعة من العدد نقل المصنف في القسم
في إعادته في الركعة سواها كونه فالشك فيه في الحقيقة شك في الركعة فلا يكره في إعادته في إعادته وهو من ذلك
في إعادته على وجه الصحيح والبيان قال في إعادته بعد نقل ذلك وعلى ما ذكره أن الشك في الركعة على هذا الوجه شك
في إعادته الأولى وفيه وهو صحيح وغير متحقق في الشك في الفعل والعدد والاستدلال بمعادة وترد الأخبار
المقدمة في هذا الشك في الأفعال على القول المذكور بمعادة في إعادته الصلوة المعدودة في كتاب الصلوة المقتضية في إعادته
من أخته وتكرار الأجزاء والقيام والقراءة والركوع والسجود والتشهد وأما إعادته من من مقتضاها كما ذكر في المصنف في إعادته
للسجود وما يكره في سجود أو أجزائه من القيام وما سبقتم قالنا والوضع من السجود لأجل التشديد لا لأجل ذلك قال الثاني
ولعله يشترط بعد التشديد على كل ما أورد في صحيحه زوائد وسجود منها برؤية ما وقد جمع المصنف في إعادته
على القول في إعادته الأخيرة فائدة في ذلك المقدمات وقبل الأولى ونقل عن المصنفين في إعادته زوائد المقدمات
استعمل في إعادته من أبي جعفر حيث قال في الأولى ما يكره إذا احتجبت من ثيابهم وحلت في غير الحديث في إعادته في إعادته
على المصلحة والتميز بين سجود واحد واسطة بين الفعلين في إعادته وهو إعادته وحسب قال في الثانية وإن شك في الركعة وسجد
سجدة فليكن وإن شك في السجدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة
في إعادته قال قلت لا في إعادته من أبي جعفر حيث قال في الأولى ما يكره إذا احتجبت من ثيابهم وحلت في غير الحديث في إعادته في إعادته
قلت من أبي جعفر سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة فليكن سجدة واحدة

[illegible]

لا قيام بها ومن تصاحب لها فله الحق ومن ان العبد لا يصلو لم يفرح كان ولا اعتقاد انما العبد لا يفرح بالكان فزاد الفصل الحاد
ثلاثا ثم ان في المذكور قد ذكر الشيخ ان قوله ان بعض التكبير يجب ان كان ولم يفعل ما هذه الثاني بشرطها العبد انما
اجازها لا تقدم فلو قد بها تكبير الركوع ثم تعقد الصلوة كاد عليه صحيحا انما لا يعفون واليقان ولو قد اجازها كانا في موضع
ثان والذكر ما لا خلاف في ذلك والشيخ في خلافه ما اجازها ورواه معاوية بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
وامام الرضا عليه السلام في رواية اخرى في تكبير الركوع والعلو والركوع وتكبير الركوع والعلو والركوع والعلو والركوع
يكون في رواية اخرى في تكبير الركوع والعلو والركوع والعلو والركوع والعلو والركوع والعلو والركوع والعلو والركوع
توجب تكبير الركوع كما يجزي وقد خرج به الشيخ في الخلاف لم يخرج الوردية لان ذلك من اسباب مع اختلاف السبب في كل
فكذلك في تكبير الركوع لم يخرج الوردية من قوله هاهنا ولا قريب منه بحرية الصلوة لعدم صحة العبد انما لا يعتد
صلواته فلا يعتد بعدم فثبت ان السبب الوردية لا يخرج عن السبب في قوله هذا الوردية لا يعتد في التكبير الواحدة تكبير
الاحرام والركوع لم يصح ولا احدها وعقد وهذا المستند على ان اسباب قد استند على ما في قوله ان احد الفصل
الجنب وما سبب وبذلك كان في اخر الفصل المذكور في اسباب كثر وان العبد الواحدة يحصل الجنب والركوع والركوع
يقع الصلوة على اثنائه سنا وانما تصحبها السني حتى لا يقع في التكبير والعلو والركوع والعلو والركوع والعلو والركوع
رواه البرقي في الحسن في قوله قد عدا اسما من قوله اسما من قوله قد عدا اسما من قوله قد عدا اسما من قوله قد عدا اسما
الوردية في الصلوة والركوع والحمل المذكور الا لا يبعد ضرورة ان في قوله قد عدا اسما من قوله قد عدا اسما من قوله قد عدا اسما
كذلك قد عدا ولم يظهر مستنده ولو قد خرج من غير حيث قيل استقامها ما عطلت طهارة فلو لم يصح مع تعدد الاستقام وبذلك قد خرج
لان الدلالة غير تابعة للدلالة كحق في العلم والخبر غير انهما من اسباب الشيعة واحتمل بعضهم عدم انطوائه بحيث ان
الاشياء بحيث يحصل ما يحرف طابع وكلام العرب وفيه ان الاحتمال لا يقع في القام وشق الصلوات بالعبادة وبوجهين
الاول وهو ان يحصل الاما لا في ركعة الكلام ولما لم يترك مع الفتح من عدا انما بان على انما وهو الطل النية في
والحد بطلت مع العقد بقاء ومع عدمه على الصحيح وتجب ترك الاعراب في اخرها الحديث التكبير جزم هذه الرواية في قوله
في كسر الاستلام مروية عن ابي بصير ولم تعلق بها في كتاب الحديث وكفى بهم ما قالا وتجب رفع اليدين في عبادة الله وتجب
للإحرام في كسر الصلوة المستقيمة الثانية ومنها صحته عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الصلوة المستقيمة عن ابي بصير في قوله في الصلوة المستقيمة الثانية ومنها صحته عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
انما الجنب الحديث الجنب وهو صحيح مروية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اذا اعتقت الصلوة فارفع يديك ثم اسبغها بسطها ثم تكبيرا ثلاثا تكبيرا وثما صحته معاوية بن ربيعة عن ابي بصير
انهم كبر في الصلوة ورفع يديه حتى تكاد تبلغ اذ نهى عن صحته اخرى في قوله قال راسي لا بد منكم حتى افترج رفع يديه استقر
جبهه فليلا في صحته في ذلك اذا اعتقت الصلوة فكبر فارفع يديك ولا تقرأ بكيفك اذ كبر في حال وركعتك وفي
صحته عن ابي بصير في قوله انما عدا انهم اذ كبر في الصلوة ورفع يديه حتى تكاد تبلغ اذ نهى عن الطمسي في انهم في كسر

وغير مجموع التكليفات المستحقة والرابعة وعلى هذا فلو كانت في أدلة صلوحة الفجر أدلة غير تكبير بعد الاستماع لم يسل التكبير في ذلك
لكذلك فالجواب أن أكثر مستند تكبير بعد الاستماع الجزئية والذي يرشدنا إلى ذلك هو تعدد التكليفات فذلك ما رواه والكا في الصحيح
والحسن عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله قال التكبير في صلاة الفجر خمس صلوات خمس صلوات تكبيرا منها تكبيرة التقوى فخصها
أيضا على غير ما يروى في الفجر فخص في الفجر التكبير في صلاة الفجر وحده وتكريرا في صلاة الفجر وحده وتكريرا في صلاة الفجر وحده
الثبات الآخر استحبابه في صلاة الفجر وتكريرا في صلاة الفجر وحده وتكريرا في صلاة الفجر وحده وتكريرا في صلاة الفجر وحده
مأنه كان شهيدا والذكر في الصلاة بعد الفجر استحباب تكبير سبع وسبعين أو ثمانين أو تسعين أو مائة أو مائة وستين
سبعين أو مائة وتسعين أو مائة وستين أو مائة وتسعين أو مائة وستين أو مائة وتسعين أو مائة وستين أو مائة وتسعين أو مائة وستين
أتم في الذكر بذلك قال الحلي في الآثار بعد ذلك لا يجب أن يركع في صلاة الفجر إلا بعد أن يكبر في صلاة الفجر
والتجديد سماعا والظاهر أن التكليف في الاحتجابات وتعدد من ذلك التكبير أيضا ذلك وما التعليل ليس في ذلك لرواية وحده
أنما بعد بعد من التكبير في صلاة الفجر وتعدد من ذلك التكبير أيضا ذلك وما التعليل ليس في ذلك لرواية وحده
ففي الصحيح بعد قوله وسبعين أو ثمانين أو تسعين أو مائة أو مائة وستين أو مائة وتسعين أو مائة وستين أو مائة وتسعين أو مائة وستين
عنه ما حسن انتهى من صحيح زرارة التي أنشأها على ما رواه الصدوق في العتبات في الصحيح في ذلك عن أبي بصير في ذلك
تكبيرات الاستحباب قال في ذلك أن تكبيرا بعد كل ركعة في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
فأنه قال في ذلك أن تكبيرا بعد كل ركعة في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
أن يركع في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
وذلك التكبير في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
متابعة ومتتاعفة بعدة قال في ذلك أن تكبيرا بعد كل ركعة في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
والظاهر من هذا القطع في الموضوع سبب تحصيل الفضيلة كما ذكرنا وجوب كونه متتابعة لا ذكر الشيخ في ذلك في قوله
من تدسية التسليم ويكون أن يكون بها الوجوب التقريبي بينه وبين فعلها في المراتب وكان التسليم أفضل ما وجوبها
فلا يجوز ما عدا ذلك من تدسية التسليم التقريبي في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
القول في الترتيب قال في قوله ما يترتب من القرآن استدلاله بوجوب استكمال الصلاة في صلاة الفجر في صلاة الفجر
الصلاة حيث دللنا على الوجوب وجعلنا على ما يجب في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
حيث قالوا الأمر بالوجوب وما يتبعه من وجوب قراءة كل ما يترتب على وجوب الصلاة في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
والأجزاء في وجوب سورة سألنا عن المعاص لا يخفى ضعفها ما فلا احتمال كونها موصوفة بالوجوب في صلاة الفجر
فلا تكون للعموم ولعلنا لا نعلم إلا ما رواه عن الصادق عليه السلام ما رواه عن الصادق عليه السلام ما رواه عن الصادق عليه السلام
ما رواه عن الصادق عليه السلام ما رواه عن الصادق عليه السلام ما رواه عن الصادق عليه السلام ما رواه عن الصادق عليه السلام
الصلاة في سجدة السجدة في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر

منه من الشيطان الرجيم ومنه من ورد في القرآن من تلاه وقوله فاقربوا إليه من مقتضى وجب قراءة الفاتحة في الصلوة على
والإمام في ذلك من شأنه لا يصح وجبته في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
فلا بد من تلاه في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
إلى غير ذلك من تلاه في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
عن الرجل يقوم في الصلاة فيسجد في سجدة الكتاب قال في ذلك استبعاد من الشيطان الرجيم أن يركع في صلاة الفجر في صلاة الفجر
ما دام لم يركع في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
أما في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
تكريرا بعد وسهل الصلاة المشهورة في الصلاة على علم الشيخ في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
ركع بلا شيء عليه كاهل القاعدة المستندة لفرضه المستندة إلى الدلالة على عدم الركعة فيها ما رواه الحلي في الصلاة
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن حماد قال قال في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
الصلاة ومن شئ القربة فقد تمت صلواته لا شيء عليه وروى الصدوق في الصحيح عن زرارة عن الصادق عليه السلام
في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
والاستغناء سنة الفريضة وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن الصادق عليه السلام قال قال في صلاة الفجر في صلاة الفجر
الركعة الأولى في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
أخرها غير واجب في كل ركعة في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
أن يركع فيها فليصنع صلواته فلا يركع في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
سركنتها للصحيح الذي رواه محمد بن مسلم عن أبي بصير في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
أن يركع فيها في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
بالكتاب في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
تقول أما ما رواه الشيخ في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
وليس ذلك فالتصريح بالتقدم في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
قول في ذلك وفيه أن ما في سورة كما فقه على الترتيب المطلوب شيئا وهو يمكن بالإتلاف وظاهره هو غير ما
هو في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
فوقها فأنه ما رواه عن الصادق عليه السلام في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
في الذكر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
المحمد في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
قراءة الفاتحة والحال عدل في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر

فلا يتحقق الصلوة مع الاختلال ولو عرف واحد من الشرائع بان كانا بها انما يتحقق مع الايمان بجميع اجزائها فليس من الاجل
بالخلل خلال ما هو من جملة حقوق التشديد فان حرف وزيادة وهو ادغام وحرف آخر قبله ادغام بتكرار الهمزة كالجو كالحرف
به كالا خلال الادغام اختلال بشيخوخ ولو لم يقطعت وان لم يقطع الحرف لولا الادغام وعدم وقوع الزيادة على الكيفية بالزيادة
وهذا كما جازي قدوت عليها انصوب كما قال ويجعل الايمان بها معبراً على الوجه المتقول بان التواتر في الاول يثبت صحة
نعم كعلمنا ان النعت الكافي بعد الالحاد في ورد في الشواهد ان الاعراب كيفية للقرآن كما يجب الايمان بحروفها بحسب الايمان
بالاعراب المتعلق من اجاب اسرع وهو انما ان كانا في القول بعدم اختلافها غير المتسبب الى السيد المصنف
معللاً بعدم وقوع الاختلاف وهو على ما لا خلاف في قوله في القرآن السبع والزم نقل سائرهما كما هو على ما علم بالقرآن
كما يعرف انما اسرع في الكافي مستلحقاً للحسن قال قلت جعلت فداك انما نسخ الايات في القرآن هي من هذا
شبهها ما اخبرني من طريقنا كالبخاري عن علي بن ابي حمزة قال قالوا لابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في القرآن
سبعة قال من جعل على قوله سبعة وعشرين حرفاً على ما قرأه في القرآن من قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله
الاسم من يقوم مقام الحرف في القرآن ذلك ما كان في الشرح في التبيان حيث قال انما يعرف من هذا
الاسمية والتسليم واجابهم وروايتهم انما في القرآن حرف واحد على ما روينا عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في القرآن
ولا تاتينهم باي قرآن الا هو هو كقوله في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
انهم اجابوا في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
لا يمانع من ذلك وهم سائر السبع كما ادعاء بعض اصحابنا لا خلاف في انما كان في ما روينا عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
قالوا في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
انما اسرع في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
اشارة الى ما استدل به في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
شأنه وحلف ولورد في بعض اصحابنا ما رواه في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
الاسم انما في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
فقال ابو عبد الله عليه السلام في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
فبعض اصحابنا في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
حيث انما بعد العاصم في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
لا يتحقق احداً وانما يتحقق واحد من الشرائع بان كانا بها انما يتحقق مع الايمان بجميع اجزائها فليس من الاجل
بالخلل خلال ما هو من جملة حقوق التشديد فان حرف وزيادة وهو ادغام وحرف آخر قبله ادغام بتكرار الهمزة كالجو كالحرف
به كالا خلال الادغام اختلال بشيخوخ ولو لم يقطعت وان لم يقطع الحرف لولا الادغام وعدم وقوع الزيادة على الكيفية بالزيادة
وهذا كما جازي قدوت عليها انصوب كما قال ويجعل الايمان بها معبراً على الوجه المتقول بان التواتر في الاول يثبت صحة
نعم كعلمنا ان النعت الكافي بعد الالحاد في ورد في الشواهد ان الاعراب كيفية للقرآن كما يجب الايمان بحروفها بحسب الايمان
بالاعراب المتعلق من اجاب اسرع وهو انما ان كانا في القول بعدم اختلافها غير المتسبب الى السيد المصنف
معللاً بعدم وقوع الاختلاف وهو على ما لا خلاف في قوله في القرآن السبع والزم نقل سائرهما كما هو على ما علم بالقرآن
كما يعرف انما اسرع في الكافي مستلحقاً للحسن قال قلت جعلت فداك انما نسخ الايات في القرآن هي من هذا
شبهها ما اخبرني من طريقنا كالبخاري عن علي بن ابي حمزة قال قالوا لابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في القرآن
سبعة قال من جعل على قوله سبعة وعشرين حرفاً على ما قرأه في القرآن من قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
الاسم من يقوم مقام الحرف في القرآن ذلك ما كان في الشرح في التبيان حيث قال انما يعرف من هذا
الاسمية والتسليم واجابهم وروايتهم انما في القرآن حرف واحد على ما روينا عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في القرآن
ولا تاتينهم باي قرآن الا هو هو كقوله في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
انهم اجابوا في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
لا يمانع من ذلك وهم سائر السبع كما ادعاء بعض اصحابنا لا خلاف في انما كان في ما روينا عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
قالوا في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
انما اسرع في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
اشارة الى ما استدل به في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
شأنه وحلف ولورد في بعض اصحابنا ما رواه في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
الاسم انما في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
فقال ابو عبد الله عليه السلام في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
فبعض اصحابنا في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً
حيث انما بعد العاصم في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً في قوله سبعة وعشرين حرفاً

مشور

[illegible]

انتهى به الرجل الحزين ففرض هذا الحديث عليهم مشروعة قولهم في الصلوة فان علمه عن جواب السؤال عرفها ان الرجل الحزين عليهم
 ولا الصلوة على النسيئة ولا يعرف ان كان غافرا في المجلس او همدا ان سواله ما رواه ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 ايضا الباقى وما بين قوله عليهم اليهود والنصارى والتشيع على الخلفاء والروايات الذين يقولون في الصلوة عليهم يهودا وبنو اسرائيل
 في هذه وهم منحرفون في النجاسة في حكم الله وعن رجل الخلفاء قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في انك تقول في الصلوة على ابي طالب في
 دعاء السلام وروايتهم انهم قالوا ايديهم بعد اسم الله الرحمن الرحيم وكذا في رواية الكتاب في انك تقول في الصلوة على ابي طالب في
 الكتاب ايديك في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 مشروعة من فيها حسنة جميلة بالخطيب القليلة ما قبلهم ولم يعرفوا قايما لفعل هذا الكتاب ولم يكن فيه ايديهم وفي
 الى الثاني ما جاء في الحديث في الصلاة على الخلفاء في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة
 بعد ما تحت الكتاب ايديك لان ذلك في قول الخلفاء في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة
 في قوله الحاج في قول الخلفاء في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 في الحديث المتقدم مع ما رواه الخلفاء في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 قول الناس في الصلوة على من تحت الكتاب ايديك في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 اياك انك تقول في الصلوة على من تحت الكتاب ايديك في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 جعل فيهم يد في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 وجعل فيهم يد في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 كما يشهد به صحيح يميني وجب وما رواه ما جاء في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 حيث قال في النسخة وليس ما قال بعضهم ان اسم الله في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 لان العرف الصحيح يقولون مع ما رواه الخلفاء في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 الكلام ومن ذلك ما يروي هذا في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 وان لها معاني مستندة في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 يمكن وكذلك ما نقل في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 كذلك وفي رواية هرواس في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 اللهم سبحانه وقال ابو جعفر في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 ما فعل المذكور سبحانه لان رويده وحدهم احوال سميت بالانصاف التي هي اهل حلقه في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 ذلك الخلق هو القوم والاطال الذين في الاخبار المتقدم مع كونه في الخبر حقيقة والتي فيها يتبعه الصادق والاحكام في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 في بعد انفس والاصحاب واجتمع الشيخ في الكلام على الخبر والاطال في اصحاب العزة فانها تتخلل في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك
 ويقولون انهم في هذه الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك انك تقول في الصلوة على ابي طالب في قول العادة وقال بعض من بعد اياك

والاسم

[illegible]

لم يذكرها المارة والذي وقتت عليه من كلامنا من غير ان فيها ما ذكره قال الشهيد في الذكر ما لفظه وقاها على حجبها كانت
احي وهذا الشيخ الاقرب نعم شوية بيني وبينك والبدل منه ونفا ما زاد ارسلا من عدم انصرفنا عن ابحاث في
الفرعية كالشروع اعتقاد ما احتياض انتهى وقال السيد في الذكر ذكر جرح ما احتياض به حجبها كانت وهذا الذكر
شوية بدنية ونفا ارسلا من عدم انصرفنا عن ابحاث في الذكر ما لفظه وقاها على حجبها كانت
غير واضح والكان الاحتياط يقتضي المصداق ما ذكرنا انتهى وقال الفاضل المجلسي في الجواب عن حجبها كانت في الشيخ
نعم شوية بيني وبينك والبدل منه كما احتار الشهيد وقيل والله ذهب من ارسلا من عدم انصرفنا عن ابحاث في
مقتضى اخبار ظاهر لفظ الجرح ولم اربطه قالا انتهى وقال المحقق الخواري في الحديث المشهور بيني وبينك احتياض
الابحاث في شيخنا لا غير بيني وبينك على الاجماع حكمي كلام الذكر والذكر والذي يقتضي من كلام من ذكرنا هو ان
الاولى انما قائل بوجودها كالجرح وهذا الشيخ لا يوافق بل مرجحنا تصحيح حمله منهم بان الاحوال والابحاث لا يفرق
الجرح والثانية انما المشهور بيني وبينك على الاجماع وجوب الابحاث الثلاثة لم يقتض الشرح بيني وبينك
فمن غير احد من اصحاب سوى الزاد ارسلا من عدم انصرفنا عن ابحاث في الجرح المشهور بيني وبينك
عنها وقد قلنا في ذلك سوى الصدوق في الفقيه فان ما حرمه وجوب الجرح وشيئا وانما امكن التوصل
وعبارته وتجميع هذه النوادر وتجميع هذه الجرح بيني وبينك وتجميع رتبة شناعة الطاع السليبة على الجرح
المستقيمة يتم بيان امور **الاولى** قد يخرج وجوب الابحاث في هذه المسجات بوجودها لا بالارباب وبذلك
الاخبار ونفا من الاراد عدم جواز نقص البقية بالشك او يقيى مثله كما تقدم وما في حله ما في موضع متفرقة
ومنها استيفاد القاعدة المشهورة المتقدمة بيني وبينك على الاصول ان ينقل الامة البقية استدعى البرائة الميضية كارب
ان يقيى البرائة من اداء الصلوة صحيحة لا يحجب الا الابحاث فيه انما قائل بوجودها كالجرح المشهور بيني وبينك
ما تقدم الثاني ما روي عن الصادق في الصحيح قال صليت خلف الاعداء منهم انا فكان يقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع
الرجوع الرجوع ما اذا كان صلوة لا يجهر بها كالفاتحة حرم يمسك بها الرجوع الرجوع واخفى ما سوى ذلك ما رواه الشيخ
في الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عن الرجوع في المكتبة سمعت فيها السلام يقول فيها الحمد هو السلام
فيكتفه قال ان قرئت فلا بأس وان سكنت فلا بأس فان الظاهر ان الرجوع في المكتبة سمعت فيها السلام يقول فيها الحمد هو السلام
ولا اثر على ان الاستدعاء المرفوعة بين الشيعة بما يوجب بيني وبينك ما هو الابحاث التحكيمية كالفاتحة المرفوعة
الامام وهذا ما هو المعروف ولا يقتضي على تمام نعمي ما قلنا انما قائل بوجودها كالجرح المشهور بيني وبينك
بل من اصدق ذلك فانما هو بالنسبة الى الامام كما في تحفيقه انما قلنا في ذلك ما هو الابحاث التحكيمية كالفاتحة المرفوعة
ان هذا الشيخ يدل على ان الفاتحة لم يثبت حكمها وهو وجوبها بالابحاث لان لا صلوات الله على من
في جميع الاحكام واورد على المحقق الخواري في الجواب عن الاستدعاء من الاخبار كون الفاتحة لا في الشيخ العكس
ما عرفت واجب بان ليس له اداء بدلية كونه احوالا للشيخ وما لا يذكر من بدلية كونه احوالا للشيخ

إلى الصلوة على كل منهما إن لم يدل على أحد فوجب أن ثبت له ما ثبت للآخر القول ولما قلنا من جلال ما قلنا هذا
 الأصل كما وهو اشراك النبيل والعميل منه في جميع الأحكام إذ لم يدل عليه دليل عقل لا عقل فثابت أن الرسول
 فهو ما إذا أصبح الصلوة بان هذا يدل على هذا الأصل لا يخفى ولم يرد في شرحنا ما قلنا في إقامه بالدعوة التي هي الصلوة
 من الشهادة في الذكر من محرم ما دل على وجوب الأخفات والفرضة وأورد على أن ما منع من وجود الدعاء المذكور
 وثانيا أن الرسول ما قلنا ورسمه ما عرف في القرآن التسبيح ولا يستدل بصحة زرارة إلا في فليس في محله كما في
 في محله الصلوة استخ الفاعل لها التحريم بالجموع والأخفات موجودة الأولى طلاق لا وأمر الولد في الصلوة وطلاق
 الأمر والتسبيح من عند تعبد بالجموع والأخفات فيجوز التحريم وفيه هذا الأصل معتمد ما مر من الأدلة الثابتة
 صحيحة زرارة قال أنما الصلوة إلا من خمسة الطهور والقنعة والركوع والسجود ولو وجب الأخفات لوجب إعادة
 الصلوة مع فمهم وقد مر في إعادة عامة الخمسة فتشقق وجوب إعادة من فيشتر وجوب الأخفات و
 خبر أن وجوب الأخفات إنما استفيد منه دليل خارج كما مر فيكم من إتيان بطلان الصلوة في هذه الخمسة كما
 ثابها الصحة المذكورة لتقيدها بها الثالث أن لو وجب الأخفات لوردت به الروايات العجاجة التي لم
 ترد ولم يجب وفرا منكم من إتيان وجهه لا خلاف فيها لم يرد فيها أية رواية وأما استفيد من إجماع الإمامية
 كما وجوب الاحتجاب والصلوة وما مر من الروايات فلا يتوكل لوجوب احتسابها كنعمة في محض الطهارة ونحو
 ذلك على أن صحة ما من يقطن فيها ولا على العلم الصلوة قد عرفت من كلام المجلس أن بعض الأصحاب قد اعترضوا
 الجهر بهذا التسبيح وإن لم يرد ذلك وأما ما ذكره قدشاع من بعض أخبار من هذا العصر وجوب الجهر
 خلف التسبيح وقد ذكر في النبيل والفقال وطال الشرايع والحدود فلا بد من بسط الكلام في ذلك وحقيقة ما هنا ذلك
 فتقول قد عرفت أدلة القائلين بوجوب الأخفات والقائلين بالتحريم ولما من أشرف الهم من ذهب إلى وجوب
 الجهر به فاقض ما زعموه واستدلوا بثلاث دلائل الأولى ما روي الشيخ في مسند محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن
 من يوسف بن عمار عن محمد بن جعفر عن أبي جعفر قال كان أمير المؤمنين ع إذا صلى يقول في آياته من صلواته الظهر سبعا
 وبسبح في آياته من صلواته الظهر على من من صلواته العشاء وكان يقول في آياته من صلواته العصر سبعا وسبح في آياته
 على من صلواته العشاء الحديث ووجه الاستدلال أنه لو كان يسبح في التسبيح والآخرة في الصلاة لما كان تنزيه الكلام
 وحدا من الأمر القريب والبعيد الاستدلال على حكم مخالفه إسماعيلية مثل هذه الاستدلالات الفاسدة
 المسندة التي هي من بيت العنكبوت والقائلين بغير ذلك في هذا الحديث على أنه كان يجهر في التسبيح
 في آياته من من أنما القائلين العاقبة أو التنزيه أو التقرام ثم لو كان حاله أدلة وأوردوا ما لم كان يجهر في آياته
 العشاء وأورد هذا الحديث الاستدلال به بعضهم ما وكفى في وجهه لوجه الطاهر من كان يسبح والآخرة في الصلاة
 الحمد كما كان جعل في آياته العشاء فيكون فيه دلالة على إسماعيلية التسبيح على الرواية كما مر من ذلك حديث من أصحاب
 منهم صاحب الوسائل في الحديث المذكور على من القريب أن من سجد في ذلك يدعى بالآخرة الحكم الأنعم ويعلم

[illegible][illegible]

[illegible]

5

[illegible]

و محلی

[illegible]

13

قال انا احكام حكمه بغير ان يبين في صلواته سبيل الجمل او يبين سبيل الاجتهاد وما من قول الا انما هو الحاشي من حديث ابي عبد الله قال
اذا سئل احكام ولم يبين على النبي سلكه لم يبين انما يبين الاجتهاد ومنها ما رواه الصدوق عن ابي بصير وزاد قال في حديث قال
ابو عبد الله ان الصلوة على النبي من تمام الصلوة اذا تركها سبيل لا صلوة له اذا تركها الصلوة على النبي من جهة الاجتهاد
بجملته بالنسبة الى جميع محله من الصلوة الا انه لا رجوع الى افعال الصلوة كغير من الاخبار لم يجد لها موضعا في الاثر
بل ذكرها في الاثر في التشهد كما ورد في رواية عبد الملك وغيره من الروايات الا انه لا يبين فيها الصلوة كما في الذكر في الحديث
على وجه الجمل لا اخبار ومنها ما هو في حديث المذكور المتقدم ومنها ما هو في رواية وعنه العترة رضي الله عنهم قال
قد سبق في رواية سماعه على سبيله والروايات اختلفت في بيان الفرق في كافتة الروايات ويمكن ارجاع الخصوص الى الصلوة
النبي وقيل في الظاهر جامع بينهما الحق في الاثر وهو جوب وجوب واحد لا يشك في كونه اشهادا بالوجودانية وجوبه
ووجوبه على كونه انما في الصحيح المتقدم من حديث سلم وهو تقدير الملك المتقدم وما رواه في الخبر على وجه
سبيل من ان عبد الله بن عمار قال انما العبد في التشهد اخبره جالس تشهد ان لا اله الا الله تشهد لا
شريك له تشهد ان محمدا رسله وان الساعة لآتيه بها والاشهاد من القيود ثم احسن حقا قد ثبت
صلواته وهو جوب على العترة الغيب محل صلواته الاخبار وعلى تقدير جملتها على ما رواه في حديثه شتان جدير بالاعتدال
في ما لا يجب اجماعا ومعها على ان لا يجب كذلك الصلوة على النبي مع قصور التشهد عنها والاطلاق في الخبر
والجملته من احوط سبقنا وظاهر الصدوق في العترة والفتح عدم وجوب الصلوة على النبي كما هو ظاهر الصحيح الذي
اشترى في القبول وزاد في الحديث جعفر بن محمد عن ابي جعفر قال افرغ من اشهاد ابي قد مضت صلواته كان مستحبا ان
تجاف ان يقول نعم او لا نعم فافهم من الاخبار والاشهاد في التشهد والاصل عدم نظير الصلوة الا ان
ما من من السمع من ما رواه في الحديث المذكور في الطول بانها اوردت في التشهد الجمل والخبر بانها في السؤال في بعضها انما وقع
كغيره في الاطلاق وهو مقيد بالخبر والاشهاد وجوبا والاحكام على فلا تكان ولا ساعة ثم في الشكل المذكور
مجدد سلم المتقدم حيث قال بعد كونه اذ قد تم في جميع النسخة المذكورة المتقدم حيث قال افرغ من اشهاد ابي قد مضت
صلواته وعلى الجواب بان الروايات تنص على ان الصلوة لا تسير ما يعطى ثم الا التسمية كاملة والرسالة في الجواب
انما هي على التسمية وعلى كون ترك الصلوة في غير ذلك من تعلم وجوبها من كتاب والعدم فيها خصوصا وجوبها في التشهد
ذكره كالمقدم هو مقتضى كلام الصدوق في ذلك من انما هو الجواب كذا كما تقدم فلا شك في اختلافهما في الصلوة المذكورة
والقول في كونها في غير الصلوة على الاخبار على وجهها كما تقدم واجزاء الاسكان في اشهاد ابي قد مضت صلواته على النبي
الفرق بين الصلوة في غير الجواب وفي التشهد وفي غيرهما ايضا لا يروى في بعض الروايات المتقدم في الاصل في الحديث
محمدا شاعره في سبيل الله في الحديث والفرق بين الصلوة في غير الجواب والاشهاد كما تقدم وحدها في انما هي حاشية في الصلوة
الا كما في التسمية الا انه في الوضوء من غيرهما من قول من كان موقفا في ذلك انما هو في الحديث على وجهها في الطول
واجبا معناه في ذلك انما هو جيبا بانها وبذلك صلواتهم واما قولنا ما من ما يروى في الحديث في اشهاد محمد صلى الله عليه وسلم

والصلى

والصحيح في ما تقدمه الصحيح المتقدم في ذلك ولا يصح فيه حيث قلناه فاذ اختلف في تشهدك الحسن كيقول كذا
قال الشافعي في ذلك انما يدل على انك اذ اختلفت في ما سبق من ما بال سابق بما وصح به اثنان من اهل البيت وهو ما يتقبل منه فيها شيئا
ولو غلبا ولكن ظاهر ذلك انك اذ اختلفت في ما سبق من ما بال سابق بما وصح به اثنان من اهل البيت وهو ما يتقبل منه فيها شيئا
على الاضطرار وطرفا بها من اهل البيت على الاضطرار وهذا هو الترتيب الذي تقدم فيه ترتيبا واستحبابا وادراكا والتقدم على تقدمك
فتاوى بذلك لا تكفي فاعلم على الاضطرار انك لو اختلفت في بعض ما لا يشهد به ولا تدان في اهل البيت في
في التقدم على التقدمين ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
التيقن بها رافعا عند الله وتجنبها في قريب قدس وتعلقا لا في غيره ولا يكون في الاضطرار لا يكون موصلا اليك
التيقن بها ومعناها عليها انتهى اقول وهذا هو معنى انما اختلفت في بعض ما لا يشهد به ولا تدان في اهل البيت في
حالة الترتيب في التقدمين ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
رجل اهل البيت في تقدمه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
ولم يحمى في وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
الناحية فقد سمي الله اشد من غيره في الاضطرار وقد اشد من غيره في الاضطرار وقد اشد من غيره في الاضطرار وقد اشد من غيره في الاضطرار
بالحق في غير وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
وارفع وجهه في وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
انك اشد من غيره في الاضطرار وقد اشد من غيره في الاضطرار وقد اشد من غيره في الاضطرار وقد اشد من غيره في الاضطرار
وان جعل في وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
تقدم ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
يشير عند ربي في وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
من في وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
الهم من على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
الهم من على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
والله من على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
السلام على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
الصالحين من على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
السلام على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل
ركعتين من على وجهه ما ان مراد من جعل ظاهره قدس على الاضطرار وعلى وجهه ان جعل باطنه قدس على ارضه من جعل

2

١٢

ان السلام علينا لم يوجد احد من القدماء ان القائل بوجود تسليم جعلناه مخرجاً من مقتضى خبرنا وروى السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين كما روى صاحب المحقق في كتابه الثلاثة وبقية العلامة وانكر الشهيد والذكر في البيان فقال في الذكر انه قد عدل في
 المحقق او جعله بياناً غير معتاد الا انه اياه ان يخرج من تاسيسه ورواه في قوله وقال في موضع اخر في خبره مقتضى الا ان كان بين القدماء
 وكيف يخفى عليهم شديداً كان حقايقه حال ذلك في الرواية لا يقتضي القدر المشعير الذي في الخبر مصفاة ثم يتبين الثاني وهو
 السلام علينا وعليهم عباد الله الصالحين كما ذهب اليه صاحب الجامع حجة به بعد وانكر في الذكر وقال ان يخرج من كلامه صاحب
 لا يشترط قابله وشبه المحقق في العبارة القول في الشرح وخطائهم الشهيد وهذه النسبة وهذا المعنى صاحبنا على
 وجوب السلام علينا ايها النبي ورواه في نسخة وبما كان وهو ظاهر لقد ادعى في نسخة في نسخة اربعة احوال وانما قلت
 الا قول الاختلاف في الروايات التي استأصرت به في ظاهره وروى في الاشارة المستقيمة ان السلام علينا مخرجة من الصلوة وقوله
 لها انتم ان ذلك ورواه الامير السليم يقول سئل في حديثه عن الاخبار المحتملة لمسلم في السلام علينا وروى في نسخة في حديث
 السلام عليكم تحلى الصلوة وان كان الاصل غيرهما وادان في حقهم خبراً في خبره في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 والخروج من الصلوة كانت سجدة وانما روى في الاخبار في السلام علينا في رواية في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 على خصوص السلام عليكم جعلوا سجدة وانما كانت مخرجة من كلام صاحب الشرح في ذكر الاخبار في الرواية في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 صفة في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 فاذا قلنا ذلك فقد انقضت الصلوة ثم روى في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 فنقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين من بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 على ما في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 منها وروى في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 على ما في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 وصححنا على ما قال ابو عبد الله في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 انما الصالحين فقد انقضت الصلوة في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قلنا ذلك فقد انقضت الصلوة ثم روى في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 على وجوب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة
 ايضاً خارجاً في خبره وجوبه في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 فان شئت انما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة وانما انقطع الصلوة
 الصادق عليه السلام في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها
 والذي يوضح ذلك ما روى في نسخة في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها في حديثه في كتابه في بابها

[illegible][illegible]

الفرق بين هذه نظرياتنا العقلية ما دون علمه العقلية الأخيرة من تفصيل بين الساطعة والكنوزية من جهة في أوله وفي الثانية
بما ساطعة والكنوزية بالجملة مستقيمة بالجملة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
أي الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
وفي الثانية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
وهنا ما رواه الشيخ في الصحيحين بعد ما يشرح قال كتبت إلى الجعفر في آخر حياته فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له
فأجابني بغير تردد وما رواه الكليني في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
الأولى من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
تتفق بينهما وما رواه الشيخ في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
هو سائر من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
أي أن يكون فاعلا أو مفعولا أو متعلقا أو ظرفا أو جاريا أو متعلقا أو ظرفا أو جاريا أو متعلقا أو ظرفا أو جاريا
في ذلك المجرى المستقيمة ومنها ما رواه في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
التي ذكرها ولا يرد في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
والأخرى من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
منها ما رواه الشيخ في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
وإذا عرفت هذا فليس في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
الأولى من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
والثانية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
بما سنده عن أبي الحسن قال قيل له إن الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
التي سألنا عنها منهم صلوة فبعضهم جاءه الأبي عن الجعفر من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
عن ذلك في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
التي سألنا عنها في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
وهو الحسن في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
الأولى من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
تدلى الجواب عن أبي الحسن وما رواه الشيخ في الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
قال ثم قلت هل ينشأ عنها الفرق قال نعم وهذا سائر الأهل المؤمنون في جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة
على المؤمنين وفي الصحيحين من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة والكنوزية من جهة الساطعة

[illegible]

[illegible]

الدارك

[illegible]

م

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

المرضى عام من هو معاق كما تقدم ولما طلق من طرف العرش انما هو عاصف وهو عاصف الذي هو محل النزاع ولما انما هو عاصف
الذكور قلنا انما يخصه هذه الاوصاف ويحول من وجهها على الذنب انما يخصه من ارض الجار كالحق في محله ولما انما هو
صحيح عند الزعم كما اشكيت على بعض الاولاد المحبة اشكيت ايضا على بعض الاولاد العاجبة فيسا فاقا وبقي الامر الى العلم سلما
في اوصاف فيمكن حقيقة في الوجوب ولما راعوا ان العروة في التقوى كما تبين في افعالها والمبالغة فيه كما تبين في التفسير
اخبار ومنها ما تقدم ولا تفتد بانواعه من قولهم يبري يان معهم من حديثه على معنى وجوب العروة قلنا فاعاذا لم نعلم ما
ما ذكره من التفسير في الاختلاف بالبحث كما في صحيحه انما يطبق المتقدمه قال سالت ابا الحسن عن الركنين الذين هبت به الامام
ابن وهب ما هما عندك **فرفع** الاول الامام وانما يجب قوله السويدي اذا تمكن منها لا ان يحد على الحدود كما كانها في المتقدم
والثاني يمكن من قوله الحمد على المبالغة في الركون من اني بها وان فائدة الركون قبيل ما والحق الامام في الصحيح وانما يتبعه
وهذان اصولها الاول واحوط منه ان يرضى **الملك** هذا الاختلاف وهذا التمسك بالوجوب كما نقل في المتن وانما يقال
للاول ظاهر بعض الصحاح المتقدمه فيها صحيحه عند الزعم ولما في الاصل وينبغي ما سطر **الملك** من ادخل المأموم مع الامام في
الركعة الثانية سجد المأموم متابعه لاسم والوقوف والطم يان موضع فوضنا نسبة اليه لما روي الشيخ في الموقوف
عند الزعم من ابي عبد الله عن ابي عبد الله من ادخل في الركعة الاخرى من المأموم مع الامام فقتل الامام بقتل معه لم يقاتل
جليل الامام الشهيد وليس له من المأموم على شهيد تخلفي ولم يكن له الحق في ذلك ولا في الصحيح الذي رواه الشيخ عن عبد الله بن جابر
قال سالت ابا عبد الله من الركنين الذين الركون الثانية من الصلوة مع الامام وهو المولى الا في بعضه اذ اطلق الامام قال تخلفي
ولا يمكن من الحق فانما كانت الشائكة الامام وهي الثانية فليت تليها اذا قام الامام بقدر ما يشهد من طمحين الامام
باني في الشهادته سبحانه والركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة فان شئت من فائدة الركعتين
انقرض مع الامام واركد الاثنى في الاولى هو الثانية المقوم بقدرها قال نعم قلت دانانية ايضا قال نعم قلت كل
كله كلين قال نعم ما هو ركعة وقوم وعوام وافق ساجد من تركها قال قلت لا بد من جهات وذلك بسبب اسم
ركعة فتكون واحدة في الشك انما تشهد بها فانما تشهد بركعة خلافا في الصلوة ولزمه وعلمنا قضاها
والذكر من انما يتيسر من انما يشهد به من غير انما يشهد بها ولا بد من انما يشهد بها المأموم فليت تليها في الركعة
معقد الشك من طمحين الامام كان في الصحيح المتقدم عند الزعم في الصحيح والشيخ الذي رواه الشيخ في الصحيح
قالوا الشائكة من غير انما يشهد بها من الخطبة يوم الجمعة فقال يعلى ركعتين فانما في الصلوة على يدك في كل ركعة واما
اذ ادركت الامام من ان يركع الركعة الاخرى فقد ادركت الصلوة وانما ادركت بعد ما ركعت في ركعة الاخرى بعد ما
الشك الذي وقع عليها من الظهور ومع ذلك معناه اخبار صحيحه الفضل من عبد الملك تارقال ابو عبد الله من ادركت
ركعة فقد ادركت ركعة وصححه حماد بن عيسى عن ابي عبد الله قال اذ ادركت الامام يوم الجمعة وقد سبق له ركعة فاضف
اليها ركعة اخرى على ما كان ادركته وهو يشهد على اربعة وعلى اهل من لا يوجب على ما روي الشيخ في الصحيح من ان
سالت عن ابي عبد الله ما لا تكون ركعة الا ان ادركت الخطبة الا انما على كل من كان حيا في ركعة يوم الجمعة

۱۱۱

[illegible]

۱۰۰

لم يستجد حواره اذ قد ثبت حواره لك في صلوة الخوف وهو غير بعيد بل هو بعيد غاية البعد لعدم الوقوف واستند
مع سائر رتبته المصروف المستقدم وثبوت ذلك في صلوة الخوف لا يستلزم الثبوت لها سيما بعد ما عرفت من المصروف
والثبات الاستتابة الاولى مشيئة لما عرفت **فصل** الاول استقر على العلامة في ان ذكره انه نقل الاجماع في عدم وجوب
الاستتابة ولكن روي الشيخ في التهذيب والصحيح قال سأل علي بن جعفر عن ابي موسى عن ابي امام حدثنا فان قلت
احدا ما علمنا لعدم قال لا صلوة لهم الا امام فليست عليهم فليقيم بها ما اتفقوا عليها وقد ثبت صلواتهم في صلواتها
الوجوب ولكن يشترطها على الاحتياط المؤكد لما تقدم وما رواه في الصحيح من ذلك من احد ما قال سالت عن رجل
يقوم وكعبته ثم اخبرني انه ليس على وضوء قال نعم صلواتها لانه ليس على امام فاما ان تصح جلسته في حوائط
بحوار استتابة ثم يكون في المأمومين قال لا صلوة في المشي والزواجة او بعد ذلك امام ما رواه الجوزي
في الاصل لا استتابة استتابة السماع غير الاولى من قبله عليه طاهر صحيح جليل المستند وما رواه في الكافي في التهذيب
من زكاه قال سالت احدهما عن امام ام قوما فذكر انه لم يكن على وضوء فاصرفوا عن سيد رجل وهو صلي وقد ثبت
عليه الله فثبت ما صلح النعم قال صلى هم فان احطوا بجهة النعم برئى على صلوة الله كان حمله وهذا الخبر
لا يوجد في نظر في الرابع لان صلوة هذا المذنب ليست بصلوة حقيقة وانما يتبع فيها على علمنا ان كان ولو لم
واحدة **فصل** الثاني ثبت بعد الصلوة ان الامام فاسق او كافرا على غير طهرين وعلى غير اقله الا انك صلواتك على ذلك
لم تقبل صلوة المأمومين لا استتابة لما رواه في وهو الصلوة خلف من خلف استتابة في صلاة الامامة اذ هو في حال الطهر
باستخراج الامام شرط الامامة اجماعا ولازم تكليفه بالانطواء واعتقال الامر بغيره الاجزاء وان اصل تكليف
الاعادة وفاقا لاكثر الاشهر بل يذهب عنه من تأخر للصحيح المستند جدا ما رواه الشيخ في زكاه في الصحيح
في ابي جعفر قال سالت عن قوم وفي التسمية التمام فيها في جماعة صلح امامهم وهو غير طاهر حتى صلى امامهم
بعدوا فقالوا اعادوا عليهم فقد صلواتهم عليه هو اعادة وعلى ان يعلم هذه الصلوة موضع رواه في الصحيح
في الصحيح في الحديث سلم في الصحيح قال سالت عن رجل وام النعم وهو طاهر وهو لا يعلم بغيره صلواته فقال في رواية
بعد من خلفه وان لم يعلم ان دخل في طهرين وما رواه الكلب في الصحيح عن ابي بصير في الصحيح في الحديث
عن ابي عبد الله وقم حركته من ان بعض الكيال وكان يؤمهم رجل لما ساروا الى الكوفة فعملوا في حركته قال
يعيدون قال الصدوق في الصحيح في كتاب زيارت مولانا في الحديث في قوله بعد ان في قوله في الصادق فقال رجل
صلح يقوم رجلا من رجس ان حتى قد مررت فاذا هو يركع او سأل في علم اعادتها ما رواه
الشيخ في الحديث عن عبد الله بن بكير قال سالت حرة عن حرة لما عرفت ان من رجل استأجر في السر وهو في غم ولا
تعليم قال لا بأس في صلاة بين الى بعض ربيد معتبر قال سالت ابي عبد الله عن رجل لم يقرأ ما هو عليه غير وضوء
ليس عليهم اعادتها وقد علموا ان يعيدونها ما رواه في الصحيح عن ابي بصير في الحديث ان قال في رجل صلى امام النعم في النعم
هم الى ابي عبد الله قال ليس عليهم اعادتها ما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي بصير في الحديث ان قال في رجل صلى امام النعم وهو في غم ولا

[illegible]

[illegible][illegible]

سواء عثر بها والظاهر من العقل وجواز التسليم ويدل على ذلك مضافا الى الاصل ما روي في الصحيح والحق في معنى
او عدلهم قالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وروى عليه وان امر الله بغيره على الناس ان يكونوا مسلمين وانما يتبين ذلك
اختلافه ان يعجز عن فعله على اكثر ما احاط به لا جرمه في الحقيقة قال سفيان الثوري ما روي عن ابي عبد الله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا دخل على القوم قال اعلما تقول عليكم السلام والرجل يقول اسمك عليك **السلام** وهو جواب الرجل عن قوله لا اقلنا ان الله
لنستعيب بلا ميلة وكذا في كتابه من لا يرد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسهل الفداء العاطفة وهذا الجواب هو الجواب في ذلك
الاخر ذلك وعلى القول بان ما فينا جرمه في معنى من كسر ما لم يعمد اليه او جاز **السلام** انما هو اتفاق الاصحاب
ان لا يوجب كفا ولا يوجب استحبابا لا بد او نقل في التذكرة على الاحكام وهو كذا مضافا الى ما روي في الكافي في قوله تعالى
من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم واحدا جز منهم وغدا من يكره من بعض اصحابنا في قوله تعالى ان الله اسلم من القوم
نعم ان سلم واحد منهم واذ اسم على القوم وهم جماعة اجزم ان مرادهم **السلام** الظاهر عدم سقوط الرد في سلم عليهم
بعدم سلم كل واحد منهم وهذا يقتضي العصبى كما في ذلك وان كان واحدا منهم وجاز استظهار ذلك لعدم ذلك قلنا
ان عباد الله مشرعة لعدم استئصال الامر ليقع في الجواب وقال في ذلك في بيان ما في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم
انما افعلنا مشرعة ولا يوجب في الرجل انه يرجع ان افعاله غيرية ولا يجرى في سلمه نفي ظاهر الجواب في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم
الاجزاء من الاصل انما هو عدم توجب الخطاب فيها الى المكلف ولو كان سلم حينا مبرا فحق وجوب الرد عليه
وجاز استظهار الجواب من اصحابهم السيد والدارقطني والشهيد في الروي وجزم في ذلك تحت عدم لائبة
لورد بعض الجماعة فيل يوجب للخطا الرد انما لا قال في ذلك في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
حارج الصلوة مستحبا وزانته في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في الروي وجزم في ذلك تحت عدم لائبة
لا شك انه سلم عليهم وحوله في الروي فخطا بآراء استحبابا وان لم يكن واجبا وروى الجواب بالكفاية لا يوجب في قوله
الاستحباب كما في غير الصلوة فانما استحبابه الثاني محقق اتفاقا فان لم يوجب بالوجوب معللا الامر في قوله
ولا يحوط لعدم **السلام** من فعل في الصلوة فعلا كثيرا حاصلا منها عدل بطلان صلوة اجماعا كما حكاه الدعا في قوله
لنؤمن من كان مصليا اما القليل ومع السهو لا يبطل الصلوة بالانحلال فيها لان الثاني وهو السهو وسرور في قوله تعالى
الصلوة بعد ان يفتي في الشئ اجماع الصورة فبطل حصر ويرجع في العلم والكثرة الى الرد وعدم التذوي في الشئ
كما عليه اكثر على ما في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
فان يتبين في العادة كثيرا من كسر الاصل لان عادة الشئ وانما هو في سلمه لم يوجب في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
بعضهم القليل ولا يسع في انه بعض ركعة من الصلوة والكثير ما الشئ وانما بعضهم لا يتجاوز الى معنى التذوي في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
الا انه من قبله يحتاج اليها معا فيكون في الروي في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
ليس في الصلوة والكثير ما يتبين في الشئ انما هو في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
منه في مكان مستند من كسر الشئ في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة

في شئ

اصح

حجة

تاج

في شئ من كتب الاستدلال فاذا استدعاهم هو الاجماع في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
بطلان وجوبه ان لم يكن بغيره في بطلان نفي استحبابه الامر في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
يحتاج الى دليل يثبت ان الصلوة اسم لا مكان لائبة سطحت في هذه الامور خارجة عن حقيقة ما يجعل القول بالصلوة
الاجماع لقوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
في الكثرة في مكان الرد بها ما روي في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
التمس لو اردت ان العلم خاصا بغير اختلافهم في الكثير البطلان بعض يبطل ما لا يبطل ما الاخر وما حصل الحقيقة التي هي
المرجع وكذا لو اردت ان العلم مع انهم لم يرجع في شئ من هذا حسن في الواقع في الكل في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
الخطية والحق في الجاهل ونحوها ما شهد به الصادق عليه السلام في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
التوقيت في العبادة وكون تحريمها التكبير وتخليتها التسليم هو بطلانها لكل فعل خارج قليا لان وكثير الايام
ونت النصوص على جواز بعض الافعال الخارجية وعدم بطلانها بها فيجوز في هذا فصار عليها عدم انقضاءها على كل ما فيها
بالعقل كما ذهب اليه اكثر الاصحاب لان بعض ما روي في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
استناد الى الاجماع في ما عرفت من عدم استحباب القليل وارجاعه الى الرد في ما عرفت من عدم استناد الى الاجماع في ما عرفت من عدم استناد الى الاجماع في ما عرفت من عدم استناد الى الاجماع
كما ورد في بعضه في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
الشرعي كمثل البرق في المحبة والعقوب والبقرة والعلو والذباب يدرك في ذلك ما روي في الصدوق في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
الشئ في التذويب في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
فان لم يقتله ما كان ان كان يمسونه عليها خطوة واحدا فليخطوا وليقتلوا ولا فلا وروى في الحسن في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
فان سالت ابا عبد الله عن الرجل يركب الحجة والعقوب وهو يخطو المكتوبة قال يخطوها وفي الصحيح في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
ان قال في الرجل يركب العقوب ولا يخطو الحجة وهو يخطو القليلة قال نعم انما فعل في الكافي عن ابي عبد الله في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
ابا عبد الله عن الرجل يركب البقرة والبرق والعلو والذباب والصلوة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
اما وانه كما روي في الصحيح في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
ان قال في الرجل يركب العقوب ولا يخطو الحجة ولا يخطو البقرة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
يخطو الحجة حجة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
ما روي في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
وهو الصلوة فقال يركبها ويخطو الحجة والبرق والعلو والذباب في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة
من الرجل يركب الحجة وهو في الصلوة فقال يركبها ويخطو الحجة والبرق والعلو والذباب في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة في قوله تعالى من لم يؤمن بالله فان الله اسلم من القوم مشرعة

[illegible]

الحفظ

[illegible]

2

[illegible]

الكتاب

[illegible][illegible]

[illegible]

عند أسهل الكلام وما قال الصدوق في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
قال وقال الصدوق في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
انصرفت ركعتين من الغرض ثم قلت في حديث راجع لك فاضل في صلواتك ما نقص ولو طبقت النصيب في الصلاة
فان اعاد الصلاة فلهذا ما ذهب إليه من بعد ابن قال في الذكر عقد المجلس في صلاتك الصلاة فلهذا ما ذهب إليه
الاخر عن الصلاة بكيفية قبل ان ينها وهو مذهبنا وهذا القول المشهور في نسبة الصدوق في الغرض هذا القول في
من هذا الموضع خاصة في قوله فاضل في نفسه في مجلس مع العلم في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
للصالح المستقيمة وغيره من المصنفين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
ركعتين ثم ذكر وهو في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
الصحيح في مجلس في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
دخل مع الإمام في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
ان يثبت الصلاة استقبالا لا يكون ولا العشرة وما رواه الصدوق في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
ما عدا ذلك من ركعتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
في الوقتين بعد ذلك في ركعتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
عده انه انما صلى ركعتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
ما قام وكل من صلى في ركعتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
الصحيح ولا يبعد الصلاة في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
وان توقف بعضهم في نسبة الحديث إلى الصدوق في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
والصحيح في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
ركعتين ثم قام قال يستقبل قلت ما يروي في الحديث في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
ولو سرج استقبل عن الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
يستقبل الصلاة في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
في الوقتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
انما صلى ركعتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
فقلت ان رسول الله لم يركع في مجلس في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر
الركعتين في الصلاة في الغرض على ما نقلوه عنه صاحب الشهيد في الذكر والسيد في الذكر لأن المجلس في الجهر

[illegible]

انذکون

[illegible]

تاریخ
الهند
و
الهند

عن الحسن بن عمار قال قال لي ابو الحسن الاول اذا شككت فاسأل على اليقين قلت هذا اصل قائله واراد الشيخ بالصحيح من
الدين بما يحلح وعلى هذا ابراهيم بن محمد السبوق قال ينبغي على اليقين واحدة بالحكم ونحوها بالصلوات كلها واجب في الاستلال
لها تنبأ الرواية ونظامها بان المرددة أي اليقين فيهما السواء على الأكثر ولا تبيان بالاحتياط بعيدا لتمامهما جميعا في
الخصوص كما يستفاد من الخبر المتقدم المروي وقرب الاسناد حيث قاله فيه ينبغي على اليقين اذا فرغ من جهده وقام له
بما عجزه الكتاب قبل وجوب اليقين في ما اشار اليه مجمع وضم الموقفي في الاستدراج حيث قال في جميع هذه الاحكام زيادة
على الاجماع ولان الاحتياط ايضا لا ينافي على التقصان لم يمس ان يكون قد قبل على الحقيقة الا انه يكون ما الى به زيادة في
صلواتهم قال ما اذا وجد انه على الأكثر كما لا يتقربون الا ما بين ان يكون في انفسهم الاحتياط لا ينبغي ما فسد من الخبر انما يستفاد
من الصلوة وبعد استلزام قلنا ما عجزا في الصلوة على كل حال ان الاشفاق من الزيادة في الصلوة لا يجزئ في الاشفاق من تقدم
السلام وغيره ومنه ومنه من كلام الفاضل في العشرة والتمسك وكلامه فيها الصريح لاربع وانما على اليقين انما
يجوز في البناء على الأكثر الا انما هو مما ينبغي من جهة العرف ما لم يلق الا في المرحلي في السيرة لعله فيها ان ذلك
والاخر في ينبغي على اليقين قالنا ان هذا دعبا وهو الصحيح فدا ما في القدم ما عجز في ذلك فهو ويكون في هذه
الاجزاء على الحقيقة الواقعة في العادة كما صرح به في خبرنا انما هو وصاحبنا سليمان والحلي وشا في ذلك الشهيد في
قاعا ما ذهب اليه في انما هو ما في الخبر اصوب فغير انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
ومعها وصاحبنا في انما هو ما في الصلوة المستقيمة الواردة في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
في خلافه لم يحكم قال في هذه الاجزاء لا الصدوق وقد عرفت ما في الخبر من وجه السيد وفيه ما تقدم مع اننا في هذه الاجزاء
يجوز قال الشهيد في انما هو ما في الصلوة المستقيمة الواردة في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
الصلوة بها الكيفية فمرة حكما واجبا هي ان اجابات الصلوة وشكها في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
الاولين وثالثه والاثلاثه في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
العلم حكم ما يجب معرفة فيها شر في جهة الصلوة فتعريف من فيها ما طالع في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
ويبين ما في الاجابات والشرائط التي لا يشرع الصلوة بغير معرفة ما في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
الماورى يقتضي انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
والسؤال عند من لا يمانع من عدمه في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
العلم في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
والثلاث والاربع خبر في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
جوز في بعض الاحكام انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر
في الثلاث والاربع خبر في انما هو في الخبر بعد ان كان في هذه الاجزاء لا في الخبر ولا في الخبر

[illegible]

يكونا اثنتين يجب ان يتطابقا بركنين من قيام ركعتين من جلوس في النصوص المقدسة وحمل على الرخصة يمكن ان لا يتطابقا
تأليف صاحب ولا من حمله على تقدم ثم على تقدير القول بالسجود قبل الجلوس على ركعتين جازا كونهما معا
ام لا اقول ثلاثة الاولى تخميسه في الذكر كما في ظاهر العهد في الغرض وسدور الثاني عدم جواز وسر في الذكر كما في الجواب
وثالثها التخيير لساويا في البداية والركعة من قيام اقرب الحقيقة المحتملة وهو قول العلامة والسيد قال في الغرض
ولا وسطا اقرب وقفا على القول في الحديث اقول ما ذكره جليل في المسئلة الاولى انما يراعى من ذلك
والا ما ينظر لما ذكره من صحة هذا الوجه من الجواب ورواية كتاب الفقه ما ثالث على ما لا اعتبار ما ذكره من الاحتيل
ما قيل بل من حيث الجمع بين الخبرين وان كان اذ كانا هو يقع على القول المشهور وهو يجب تقدم الركعتين من قيام ثم
ايضا اقول الاول وجب كذلك وهو قول الشيخ المفيد في المغنعة في بعض من احتج بقوله الثاني في الغرض على ما هو في الغرض
والا في الثالث نعم تقدم الركعتين جازا وقد عرفت في بعض الجواب حكايته قوله الرابع نعم تقدم الركعتين من قيام
وهو قول الشيخ المفيد في الغرض والاحتياط على ما ذكره في باب النسيء في بعض النصوص المقدسة وهو
تفريق الركعتين من جلوس بعد الركعتين من قيام كما هو المشهور ولا بد من وجوب احتياط في الثانية لا باعادة وعلى ما هو
الابنية وذكره في احكام اعمام صاحب ورواية الشيخ في التهذيب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
او عن ركعتان قال انما يستحب ان لا يخلو فيهما ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
يقربها ما عدا ذلك من الركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
ففيها ما يجب في الصلوة لا القيام حيث لا يجب ويحتمل في الغرض ان لا يكون الصلوة من ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
ويحتمل في الغرض ان لا يكون الصلوة من ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
والجواب في الغرض ان لا يكون الصلوة من ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
تتبعها الصلوة من ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
من غير تحليل حدث او كلام وغيره من وجوب سجدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الحديث فيها كما في العهد والعلامة في المختلف والشهد في الذكر وغيره في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
سجد في السجود ولو لم يكن في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
للتعقيب والاحتياط في التعقيب على الركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
انها احرى حيث جعل القيام جزءا للشرط وهو يقتضي تعقيب فعل الشرط وتوحيده ان الاحتياط لا يكون تاما في الصلوة
فكما ينظر الصلوة كما في الحديث المتعلق بها من اجزائها فيكون ذلك ما هو بمنزلة ما ذكره في الاستدلال بالرواية الاولى وما يصح
في ركعة واحدة لا يكون انما يكون السجود في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة

بين الصلوة قبل على ان ركعت السجدة عليه غير صحيح وتحرير مع انه لو سلم غير ما لم يرد من سلطان الصلوة وغيره ان صغرها في ركعة
منها احتياط وجعل الاحتياط كالتقدم وكما ذكره في الاستدلال فيها من الاستدلال في الظهور في ركعة واحدة
هذا على تقدير ان الامر بالشئ يقتضي ان يكون في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الفساد وعلى الاستدلال بالرواية الثانية من وجوب ركعة واحدة على التعقيب الاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط
الاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط
يستلزم سلطان الصلوة مع ركعة واحدة لا تقدم من ركعة واحدة لا تقدم من ركعة واحدة لا تقدم من ركعة واحدة لا تقدم من ركعة واحدة
بالرواية الثانية لا يقتضي الجواب ان يكون بعد الشرط مع ان ذلك لا يقتضي الجواب بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط
ذهب الزاهد من الحكم والعلامة في الارشاد الى انما ينظر الصلوة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
كونهما بالايجاب مساويا في الركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
في خصوص هذا الحكم فالظاهر من النصوص انما تقدم وورد العلامة في مختلفه على ان اورد في استحقاق بين قوله بعدم الاعطال في ركعة
الاحتيل وقيل يجوز ان يستحب في الركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الاستدلال على الحكم كما ساءل الجواب احتياط في الصلوة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
لويست التبع في ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
والاعطال في ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
بالصحة في ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الصلوة بعد الاحتياط ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
فانه كان احتياطه فانه كانت فاقصه كان مشا وركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الظهور بالاستدلال من غير وجهان والظاهر من انما على جواز قطع الركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الاحتياط ما قلته ان احتياطها تام وقد تقدم الكلام فيه ما ذكره في ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
بعد العرف من الصلوة والاحتياط ما قلته انما على جواز قطع الركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الا ان الاحتياط كانت صلوة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
الاحتياط فيما اذا قلنا الاحتياط انما هو ذلك ظهر بقية كما اذا كان الشك بين الركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
يركع من ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
من الاحتياط الركعة واحدة من قيام وهو انما هو الاحتياط في ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
في ذلك يقتضي الاحتياط وما قلته انما على جواز قطع الركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة
تقدم فلا ريب ان الاحتياط في ركعة واحدة لا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة ولا يركب ركعة واحدة في ركعة واحدة

[illegible][illegible]

26

قلت نعم قال فكيف في صلوة وتبتي يا شيطان ارجع يا فاجر يوشك ان يدبر غشه وهما سائلان **قوله** في قول
الشيخ الاولى بذلك كثر امره بالذكورة في طريق الشك ومختلفاته والحال شكاً واحداً اذا شك بين التثنية والثلاث في كل
المرور بمرور الشك الثلاثا فخرجت الرواية واحتج بعضهم بحديث علي بن ابي حمزة الثمالى فيكون معنى بين الاصلية وعدم التثنية
بعد **قوله** قال في المدارك بعد ان ذكر الصالح الثلاث المتقدمه وهذه الروايات لا يمكن وجوبها في الاثنان بالنقل **قوله**
بعض الكثرة ولو انهما كانا غيرهما لكانا من طوائف حلول الشك وحكم الزيادة في العلوة متعللاً بحديث الكثرة بعضه
بين على فعله ولو شك في غيره فادخله الصواب على تعدد ما بينا لصدق الكثرة فيه عليه والذكر في قوله السهو في كل
من الاعادة وكذا في وجوب سبحة امان في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال في كل مرة
قبل ظهور حجة الذكر في دعوى الجمع وبذلك وهذا ظاهر في ان اقصى ما قد علمه الروايات المتقدمه وجوب اثنان في الصلوة
الفتاى الى الشك في الاوامر المتضمنة للعبادة في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال
لعدم ما دل على معنى والصلوة مع الكثرة والثبات السهو بينهما عدم تزوجه منصوص هذا لعدم ذلك في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال
الترجيح لعدم المعنى دفعا للجمع وزمانه حال الحلف والرجوع والكثرة الواردة والاخذ بالعرفه وما كان لا خلاف بينهم
الثبات في الشك وعدمه لا يحكم بما لم يرد به من الشك والظاهر في ثبوتها في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال في كل مرة او غيرها من ثبوتها في كل حال
في قوله بعد انهم استدلوا بانها لا يسهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
المراد بالسهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
سهواً وعدة ما يكون مجموع الثلاث خالية من السهو كما سبق في الصلوة في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
القطع كثر السهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
ان يكون المراد بالشك وان لم يرد واحد من الثلاث او ثلاث كانت مع قطع الثلاث مجزئاً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
او ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
من جهة ما بين سهو ثلاث مرات متواليات كما في قوله في السهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
واحدة ثلاث مرات فليقطع بعد ذلك حكمه لانها لا يسهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
الفرعية الواردة ان السهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
انما يرد من النصوص ان السهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
حصل ما ثلاث مرات لانها لا يسهو في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
فلو سعى او شك في شيئا واحد ثلاث مرات معى والواجب ولم يلبثت الا ان الشك في ثلاث مرات من الصلوة
حكم في الفرعية الواردة وهذا القول ليس بمكان السهو اسبق في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
صلياً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث
المراد بالثلاث في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث فلو كان سهواً في كل ثلاث

[illegible]

بعض الفوائد
٤٠

واجبة عليه في صورة ما في وقتها من استحالة شرائها اعتقده في كتاب الطهارة من المبلغ والعقل والوقت والخلو من الحيض
النفاس وغيرها أو قبلها أو بعده أو كان ركوعها أو سجودها أو غيرها من العبادات أجمعاً أو في الذكر أو في الصلاة أو غيرها من العبادات
فإنما يجب قضاءها على ما من تحقق الكلام في ذلك الإجماع المذكور والصالح المستطعة وغيرها ومنها ما رواه الشيخ
الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر قال سألت عن رجل منكم ركب في البحر ولم يجد ماء فمضى على ما كان عليه من الصلاة
ركعها فزأى سائمة ذكرها من قبل أو نذر في الصحيح عن حماد بن عثمان أنه سئل إذا عبد الله من قبل فاته شيء من الصلوات
عند طلوع الشمس أو عند غروبها قال فليصل حين يذكر في الصحيح عن ذلك عن أبي جعفر أنه قال أربع صلوات
الرجل وكل ساعة صلوة فأنكرت في ذكرها أدبها الحديث وفي الكافي في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر أنه سئل
سئل بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو ناسى فيها فقال بغيرها فزأى سائمة ذكرها من قبل أو نذر
وفي سائمة من مهران قال سألت عن رجل نسي أن يصل الصبح حتى طلعت الشمس قال يصلها حين يذكرها الحديث
ما فات من الصلوات الخمسة أو أكثر لا شيء عليه فإجابته بالضرورة في ذلك من قوله في الكافي عن أبي جعفر في
الحديث حتى يبين لقوله في الإسلام يجب ما قبله وكذا لا يجب على الحائض والنفاس قضاء ما فاتها في الحيض والنفاس
بالضرورة والإجماع المتقدمين في صلواتها عليها القضاة لما تقدم من موثقة يوسن يعقوب عن أبي عبد الله قال في
أمره دخلت من الصلوة وهي طاهرة ما حارب الصلوة حتى حاضت قال بقضاء ما فاتها من الصلوة وعشرة غيرها من الصلوات
قال سألت عن المرأة نزلت بعد أن تزود الشمس ولم يبق من الصلوة من غيرها فقلت لا شيء عليها من غيرها فقلت لا شيء
الطهر من نزلت فيها الواجب المأخوذ من النقص من مقتضى الدلالة على أن ما فات من الصلوة فليقضه ولو عدم النقص
للاولاد كما هو الصحيح ولو وجب قضاء الصلوة على السائمة والفقير والصوم على المأثم من سقوط الإلزام أجمعاً أو استحباب
القضاء فيها كانت بالآخر ما رواه في الأثر جماعاً ما رواه عن أبي جعفر من الصلوات المستقيمة وغيرها ما رواه الشيخ
سألت عن أبي عبد الله قال قلت لابي جعفر عن رجل منكم ركب في البحر ولم يجد ماء فمضى على ما كان عليه من الصلاة
ركعها فزأى سائمة ذكرها من قبل أو نذر في الصحيح عن حماد بن عثمان أنه سئل إذا عبد الله من قبل فاته شيء من الصلوات
عند طلوع الشمس أو عند غروبها قال فليصل حين يذكر في الصحيح عن ذلك عن أبي جعفر أنه قال أربع صلوات
الرجل وكل ساعة صلوة فأنكرت في ذكرها أدبها الحديث وفي الكافي في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر أنه سئل
سئل بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو ناسى فيها فقال بغيرها فزأى سائمة ذكرها من قبل أو نذر
وفي سائمة من مهران قال سألت عن رجل نسي أن يصل الصبح حتى طلعت الشمس قال يصلها حين يذكرها الحديث
ما فات من الصلوات الخمسة أو أكثر لا شيء عليه فإجابته بالضرورة في ذلك من قوله في الكافي عن أبي جعفر في
الحديث حتى يبين لقوله في الإسلام يجب ما قبله وكذا لا يجب على الحائض والنفاس قضاء ما فاتها في الحيض والنفاس
بالضرورة والإجماع المتقدمين في صلواتها عليها القضاة لما تقدم من موثقة يوسن يعقوب عن أبي عبد الله قال في
أمره دخلت من الصلوة وهي طاهرة ما حارب الصلوة حتى حاضت قال بقضاء ما فاتها من الصلوة وعشرة غيرها من الصلوات
قال سألت عن المرأة نزلت بعد أن تزود الشمس ولم يبق من الصلوة من غيرها فقلت لا شيء عليها من غيرها فقلت لا شيء
الطهر من نزلت فيها الواجب المأخوذ من النقص من مقتضى الدلالة على أن ما فات من الصلوة فليقضه ولو عدم النقص
للاولاد كما هو الصحيح ولو وجب قضاء الصلوة على السائمة والفقير والصوم على المأثم من سقوط الإلزام أجمعاً أو استحباب
القضاء فيها كانت بالآخر ما رواه في الأثر جماعاً ما رواه عن أبي جعفر من الصلوات المستقيمة وغيرها ما رواه الشيخ
سألت عن أبي عبد الله قال قلت لابي جعفر عن رجل منكم ركب في البحر ولم يجد ماء فمضى على ما كان عليه من الصلاة
ركعها فزأى سائمة ذكرها من قبل أو نذر في الصحيح عن حماد بن عثمان أنه سئل إذا عبد الله من قبل فاته شيء من الصلوات
عند طلوع الشمس أو عند غروبها قال فليصل حين يذكر في الصحيح عن ذلك عن أبي جعفر أنه قال أربع صلوات
الرجل وكل ساعة صلوة فأنكرت في ذكرها أدبها الحديث وفي الكافي في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر أنه سئل
سئل بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو ناسى فيها فقال بغيرها فزأى سائمة ذكرها من قبل أو نذر
وفي سائمة من مهران قال سألت عن رجل نسي أن يصل الصبح حتى طلعت الشمس قال يصلها حين يذكرها الحديث
ما فات من الصلوات الخمسة أو أكثر لا شيء عليه فإجابته بالضرورة في ذلك من قوله في الكافي عن أبي جعفر في
الحديث حتى يبين لقوله في الإسلام يجب ما قبله وكذا لا يجب على الحائض والنفاس قضاء ما فاتها في الحيض والنفاس
بالضرورة والإجماع المتقدمين في صلواتها عليها القضاة لما تقدم من موثقة يوسن يعقوب عن أبي عبد الله قال في
أمره دخلت من الصلوة وهي طاهرة ما حارب الصلوة حتى حاضت قال بقضاء ما فاتها من الصلوة وعشرة غيرها من الصلوات
قال سألت عن المرأة نزلت بعد أن تزود الشمس ولم يبق من الصلوة من غيرها فقلت لا شيء عليها من غيرها فقلت لا شيء
الطهر من نزلت فيها الواجب المأخوذ من النقص من مقتضى الدلالة على أن ما فات من الصلوة فليقضه ولو عدم النقص
للاولاد كما هو الصحيح ولو وجب قضاء الصلوة على السائمة والفقير والصوم على المأثم من سقوط الإلزام أجمعاً أو استحباب
القضاء فيها كانت بالآخر ما رواه في الأثر جماعاً ما رواه عن أبي جعفر من الصلوات المستقيمة وغيرها ما رواه الشيخ

ولعنه

[illegible][illegible]

26

[illegible]

المصاب

[illegible]

[illegible]

وهو لما لم يرضعها جازا لمقتدره بعض المحققين وهو ابو اسحاق وابن حزم على وجوب قضاء الحنفى وهو لا يخلو من تركه حيث
القول وجوب نية التعيين اعملا لا محض الاستدلال بالحسن والوجوب بالعموم والاحتياط لا يقدم منه الا ترى ما صاحب الاستدلال
انه نادى من حيث ما تقدم من اجازة النحر بقوله الاحباب والاجماع وعلى المختار وفيه تجوز بين النحر والاحتياط استنادا
وما عدم مكان النحر فيها حيث لا يوجب ثبوت النحر فيها وبني تقدم اجماعها على عدمه ولو كان في وقت القضاء رده بين يديها لكان
ان اوجبا بينهما الواجب على ما لا يحتاج اليها وكفى بقصد التوجه به ولو كانت انقضت من قبله فاسم قبل على معيار
ثابتة معلقة بين الثبوتات الاربع كما سبق في الروايات سيما رواية الحسن وظهورها في العموم وانما الاستدلال
يجب عليه قضاء الحنفى كذهب اليه ابن اوديس مع موافقة ما تقدم ولعله انقضى او فسخا لانه لا يملكه الا من اراد
النحر بالعدل وهو من ظهور الرواية والعموم فلا يجوز نقضه الا لادله بالمانع من اجازة بيع حياها بالاجماع وعلى الاحباب
وهو مختص في الصورة الاولى ولو مرة لك اى من الفرائض مرات لا يحسم عددها فانما يستمر ان يقضى حتى يملك
على طرفة العود الى ذلك ان هذا الحكم مقتضى به في الامام اصحاب وهو مشعر للاجماع ونقد والدخول في الشرح اجماع على
الظن بان قضاء الفرائض واجب ولم يكن التحصير في ذلك الا الاستكثار في غير ذلك والامام الذي لا يثبت هذا الحكم
في الفرائض يكون في الفرائض الاولى ثم على الاول ان الواجب قضاء الفرائض على طبق نية الله وعلى الثاني ان ثبوت
استحباب القضاء والفرائض لا يقتضي اوجوب ثبوت استحباب القضاء والفرائض لان الحكم الاستحبابي هو الذي كان مقتضى
الاستكثار بهذا على استحباب القضاء بقدر الظن والاحتياط لذلك كما هو ظاهر العبارة في علم الاكتفاء والفرائض
لا يقتضي اوجوب ذلك والفرائض اعم من غيرها شدا حتى وبالحمل فيها ان هذه المسئلة غالبة من غيرها والاجماع لا يدل
فيها بعد به فتعني بما ارجع الى اصول الفرائض والقول في هذا مستقربا بعرضه ومقتضاها وجوب القضاء على الفرائض
لان شغل الذمة البيعية يستدعي ابرائة البيعية لقوله انقض البيعة لا يبيعي مثله ونحوه وثبت مقتضى الذمة بالجملة
مستقيم يجب بيقين الفرائض وحمل العبارة في ذلك في الاكتفاء بقضاء ما يتقرب في ثمانية واثنا عشر يوما من يوم
الدارك والذخيرة مستدرة في اكمالها لانه من التكليف بالانقضاء مع عدم ثبوت الفرائض وتوجيه الحنفى الذي رده ذلك
الاعتبار بما لا يعرفه انه من ما استقيمت او تكلفت في وقت حلها انك لم تحلها وان تكلفت بعد ما
خرج وقت الفرائض فتدبر على ما لا اعادة عليك من ترك حتى تستيقظ وان استقيمت فحليلك ان تضلها في ارجاء
كنت رده على الاول ان اصل البرائة لا يجري هنا مع ثبوت مقتضى الذمة في الجملة كما رقت ثم هو متجه مع القول بعدم الاستصحاب
وهو خلاف ما عليه اصحاب وعلى الثاني ان الفرائض اعم من الفرائض والاعمال والذمة مقدم وهو مسلم
فكفى به محال حيث وهو الشك في مقدار القضاء بعد التقطير ثبوت مسطر في الذمة واستغناء عما به لا يربطه بغيره فلو
شددت في بيع الكفاية من الشغل على فريضة ظاهر الصراح ومنها صبر زاده ان مقتضى ما لا يملك ولا
تطوع بركعة حتى يقطع فريضة كلها ومنها صحت الاستدلال على ما تقدم من اجماع على فريضة او وقت فريضة قال
الانصاف في فريضة او وقت فريضة ان لم يكن عليك من شهر رمضان ان لم يكن تطوع حتى يقضى فلو قلت لا فان ذلك

[illegible]

وفاطمة بنت ابي طالب
عليها السلام

[illegible]

الحسن

[illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is written in a single column on the left page.

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is written in a single column on the right page.

عليها ركونه فقال نعم عليها ركونه فلا تضار أخبار التقوية لضعفها واضطرابها قالوا والرسالة في الشيخ ان الأصل في هذه الأحاديث
سواء من هذا معنى أنها حديث واحد ولا تضار أخبار الكثير ثم جعلها على الاستصحاب من أن لا يخرج خبره عن كونها موقوفة
ولا موقوفة ويجعل الحمل على التقية انتهى وهذا مستلزم أن الأصل في خلاف الاستصحاب من تحقيق الاسم الذي يرتبط به
والعطف الذي يقطع به الاسم وإن شاء المحول ضمن الشيخ وفيه اختلاف آخر لولا أغلب وفي ذلك وفيه قولان على السمع
استصحابا كقولنا لو كان اسم السم لا يترك العطف اليه فإنه لو كان اسم السم في جميع المحول لما جرت الاستصحاب الأولى فلو أغلب
بغيره من سائر العطفات فكيف كان اسم السم وأوردوا قولنا قد ورد اسم السم بالعطف اليه لا يفتقر اعتبارا ولا عطف
بغيره فلا يكون دليل على الثاني منع الأول منه وبطلان الأول من جعل العطفات من غير وجهين أو من وجه واحد
أخبار الاسم طول المحول وإنه يترك العطف اليه كما صرح به في الشرح قال لا بد من استصحاب الاسم جملته المحول
معيها وموقفا استتغنا المحول عند استغنا الاسم واستدل عليه بأن الاسم شرط للذهب فكان كاستغنا
العطف اليه لا يقطع المحول مع غيره فإنه لا يقال للمطرفة سائمه وقال عليها وأورد عليه في الغالب قد ورد في النص
على اعتبار ملكه طول المحول فيقطع خبره عن تلك وإن شاء خلاف الاسم لعدم التيقن باعتبار وجهين
فورد باسم الوصف إلى العرف وقوله أنه يقال للمطرفة سائمه في حال عليها خبر جديد إذا ظهر وجهها بالعطف
اليه عن كونه سائمه عرفا لا يخرج القيمة العرفية في كونها عينية باشكالها أو بعدا لها في الجملة في العادة
والتحريم والركون إلى غير الاسم فإنه يقع عليها اسم السم حيث الركوة ولا سقطت طهارتها أنها ترجع اليه
الآن ويؤيد عليه جهودنا خريفنا ومنه ما يترتب سقوطها بعطف الاسم وعدم اعتبار الطهارة في الركوة قالوا في الركوة
والاسم في السعة على الشرح تردد أقرب منا اسم السم لعدم التيقن باعتبار وجهين وقد ورد في الوصف العرفي
وعلى خلاف جاراها من الشرح الثاني وهو كونها خبرا موقفا كصريح جملته من أصحاب وفي الشرح وقد ورد صريح
فأما لا أغلب أيضا كما أنه لا احتياط لا يترك **باب** الظاهر من إطلاق المصنف كلاما صاحبنا لا يترك في
العطف موجب سقوط السم من كونه من تلك أو لا يترك نفسها أو عطف غيرها بما أن تلك أو غيرها من تلك
أو ما عطف لا يترك أن يكون خبرا من الزم كالتحريم ونحوه إما بعد عن العطفية في جميع هذه الصور قالوا في
استشكال الشرح الحكم لوعظها الغير من أن نفسه من إطلاق العطف المقتضى سقوط الركوة في العطفية وإن كان
المقتضى سقوط الركوة مع العطف المؤثرة لا يترك لما كان المقتضى للتحقيق وهي شبهة وهذه الصورة وهو
استصحاب ضعيف فإنه هذا إنما سبب لا يشرع لمعاودة إطلاق النفس انتهى وهو جدير بحجة الركوة إليها والخطأ في
الشيء والتمس الزميا بمركبة أو زائدة أو ما لا يتبع ولا يترك والمجبة ونحوها أو المنقولة اليه قبل انعقاد الحب ويدل
ولعل المراد بالزائدة أو اصطلاح كصريح به الشهيد انعقاد الشرط في تلك الأحوال وأصلها إذا انعقدت الوجوب
عليه حتى لا ينافي بغيرهم وجوب الركوة فيما يتعلق في الملك قبل تعليق الوجوب على جعل الاستصحاب ونحوه لا يرد
الوجوب يحصل أحد الأصول المذكورة قبل وقوع البيع إلا أنها قبل من بعد التحقيق أن يجعل شرط حصولها

في ملكه

في ملكه

في ملكه

في ملكه في الوقت الذي يتحقق الركوة فيه ولا يترك الركوة في شيء منها إلا إذا ملكك قد وقعت الوجوب على الحال السابق كما
في الخبر وهو قوله العلماء أن الركوة لا يترك الركوة في شيء منها إلا إذا ملكك قد وقعت الوجوب على الحال السابق كما
في عام واحد شرط يلزم كل من استغنا الركوة الغالب المعتبر بها خبرا أحاما حتى ولو كان خبرا مستغنا كما كان
قريب الشرح من شرط حصول الركوة على الغالب المعتبر بها في الركوة الأولى أجازا ما يرد في الموضوع من مستندة كما تشر
على عليها متواترها ما روي الشيخ في الصحيح في الغالب في الخبر والصادق قال ليس على العرف من لا بد من التيقن في الركوة
وكما لم يحل عليه الركوة فذلك لا يترك الركوة في الركوة الأولى وجب عليه ونحوها حسنتهم الآخر منهم فهو قوله
في القوم في أحدهم في حديث قال ما كان من هذه الأصناف الثلاثة لا بد والبقية وانتم فليس بها شيء حتى يحل عليها
المحلول من ذلك من يتبع وجهه زائد في الركوة قال ليس في مكانها بل شيء حتى يحل عليها الركوة من عدم يتبع وجهه
أي محلي قال كان علم الركوة من صفات الركوة التي يحل عليها الركوة وقوله زائد في الركوة قال ليس في مكانها بل شيء
والبقية وانتم شيء إلا ما حل عليه الركوة هذا الرجل وليس في الركوة شيء حتى يحل عليها الركوة وقوله زائد في الركوة
قال لا يترك من الركوة والبقية وانتم الأصناف الثلاثة الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه
في الركوة من الركوة قال لا يترك الركوة حتى يحل عليها الركوة وسواء زائد في الركوة قال لا يترك الركوة من الركوة
عليه الركوة ولم يحرك وجهه زائد في الركوة وقال في الركوة والذهب أن قال الركوة على الركوة في الركوة
الموضوع إذا حل عليه الركوة فذلك الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
الركوة وإن سبغ بالمال العظيم فقال لا يحل عليه الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
أن سبغ بالمال محلول عليه الركوة فذلك الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
قال سبغ بالمال محلول عليه الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
عليه الركوة من الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
الكلام قال وقت لم يبق خبره شيء الكثير فثبت خبره من الركوة فقالا كلام محلي عليها الركوة من الركوة
فرد ركوة الحديث وصحبه إمامان في الصادق أنه ما نزلت الركوة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله من الناس
من ركوة الركوة التي قال لم يبق خبره شيء من الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
وفي الركوة من الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
يعبر ما يباع بذهب أو فضة فذكره ثم محلي عليها الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
أنه عن الصادق قال ما كان من الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
فعل ذلك فلا يحل عليه الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
كذلك ما لا يحل عليه الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة
به يبيعها بيعها ركوة قال لا يحل عليه الركوة من محلي عليها الركوة من عدم يتبع وجهه في الركوة من الركوة

[illegible]

تاریخ

[illegible]

ما كان حجة صلاته عليه وقدمت ان يكون قد اختلف من وجه ثم قال ان هذا هو الذي هو
ثم مات فيه كان يصاحبه عند طه قال ولما كان الرجل في وقت الصلاة على الجمل ووجد الجمل قد مات
في الوقت فخرج من بين يديه قال سالت ابا عبد الله عن الرجل في وقت الصلاة على الجمل ووجد الجمل قد مات
عنه ثم قال قلت له الرجل يجعل اهل بيته على ما كان عليه من الزكاة في وقت الصلاة على الجمل
فمنه من الزكاة عليه زكاة وكان ما فعله فيجعل به فليس عليه زكاة ورواه ابن ادریس عن سفيان الثوري عن ابي عبد الله
معوية بن وهب عن ابي جعفر ع صححه وباروا اسحاق بن عمار في الوقت على ما سالت ابا عبد الله عن رجل في وقت الصلاة على الجمل
اهله وكهله فقال ان كان من بين من الزكاة على زكاة لم يجرها وروى ما يندرج وعنه ما يندرج في وقت الصلاة على الجمل
وما في الفتاوى من حيث قاله وليس في سائر زكاة لان يكون من الزكاة فان وقت من الزكاة في وقت الصلاة
فمنه يعني هذه العبارة في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
الشيء مختلف ما لم يكن في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
عدم الوجوب على الشيء حتى قال في الاستغفار على ما في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
التجديد ان الزكاة لا تكرر في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
التجديد ان الزكاة لا تكرر في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
ويمكن حمل ما في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
بأن الزكاة تكرر في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
التجديد ومن تأخر عنه الى زمانه الى سقوطه الى ان يكون في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
على ذلك في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
الجواب ومقتضى ذلك الوقت خلاف من ذهب الى ذلك فغير ان هذا هو المذهب في وقت الصلاة على الجمل
بل عدمهم وانهم في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
السيد وهو يعرف هذا منهم ثم اعطى ان يكون اوصافه واحكامها فابدى فيها بالبرهان الى ان يكون في وقت الصلاة على الجمل
غيره في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
يعرف الا لا يخرج في زمانه ان الزكاة لا تكرر في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
انما لا يخرج في زمانه ان الزكاة لا تكرر في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
الخروج من الشهادة من وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
القول بالوجوب لا يخرج في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
عدم الوجوب ولا يخرج في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
مستثنى من الوجوب لا يخرج في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل

فانما

جاءوا واستدلوا في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
ما رواه الكليني في الصحيح عن ابي عبد الله عن رجل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
قل حاله عليه الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
ثم انه احتج بالوضع في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
مما رواه عن رجل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
رواه الشيخ في الصحيح عن رجل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
لعدم واحد وكان بعده مستند وهو يدعي على احد فليس له الزكاة في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
الجمل اسامة بشرط الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
الاخرية والجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
ان السبا لا يتكفي في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
والسبا لا يتكفي في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
فانما سبى ذلك فليس في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
واما حديث الرواية في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
استجابها من وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
به خصامع الباقين والاحكام والاحكام في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
افضل على مستند وقد مر في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
واستدرك الشهيد في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
الاستجاب في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
استدركه في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
كالجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
مع استغفار من وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
ابن قال ان السبا في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
سألت في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل
ديان وروى في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل في وقت الصلاة على الجمل

جسود العاصم على وجوب الركاة في غلظة ومواسم حكماء عنهم العلامة في المنهي وما ساند المحلل على التقيد بأوله
الشع من موطأ من سلم على الحسن ع في الصلاة ما كان لا يجزئها من صلاة اليوم ليس عليه ركاة واحدة ولا ركاة
أمر الزكاة في نقد بها من الذهب والفضة فاجامع كما تقدم الكلام فيه والمقصود من مستغنية **مستغنية** وجوب المحسن في
والعلائق من المنهي الركاة على الملوك على القول بتلكه مطلقا على بعض الوجوه وهو الأصح الذي دللت عليه الأدلة من ملكه
أمر الحاشية وفاضل الضميمة وما وجهه سيده كونه ما حكم الله أن فتوه لأخيه الدار على وجوب أخرج الركاة في
ماره عبد الله بن جعفر الأسدي من خلاصة من الحسن بن علي بن جعفر عن أبيه مرسى قال سئل عن الملوك ركاة الصلاة
فأجابهم **ويجب على الصحيح** أن تركها أحدهما في الكافي من عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله م قال ليس في مال الملوك
ولو كان ذلك لكانت ولو احتجوا ببعض من الزكاة شيء وشأنه في حق بعضه القليلة من عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
قال سلم رجل وأنا حاضر عن أبي المولود عليه ركاة فقال لا وكان الف الف درهم ولو احتج لم يكن من الزكاة
وفي الصحيح من عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله م قال قلت لمرءىك في دينه ما زال عليه ركاة قال ما كنت خطا سيده
فقال لا لأنه لم يصل إلى السيد وليس هو المملوك وعن إسحاق بن زمار قال قلت لأبي عبد الله م ما تقول في رجل
لعهده ألف درهم أو أقل أو أكثر إلى أن قال قلت فبيع العبدان تركها إذا حال عليها المجلد قال لا لأن ماله بها
ولا يعطى العبد من الزكاة شيئا **وج** قال في ما عليه جبهه ولا صاحب من قدم وجوب الزكاة عليه ولا يفتقر إلى ملكها
عدم الوجوب للركاة في ماله على القول بعدم تلكه نعم فلا خلاف في أنها لا تصاب إلا بما يملك من ملكها
وعليه ركاة من لا وجه لا يشترطها المحقق في هذا القول لأن اشتراط الملك بغضبه لا يفتقر إلى ملكها المحقق ترك
بالسنة كما قاله قال السيد في ذلك لما وجب من ملكها على المكاتب المطلق أنه لا يفتقر إلى ملكها فيصير
أخرضا بالارباب وكان العدم شيئا وله كما يناول لا حرار وما استوفى من المكاتب شيئا لم يملكه المطلق الذي يرد
فما يعرف من هذه المكاتب لا يملكه عليه ولا يعتبر به من وجوب من استوفى من المكاتب لا يملكه المكاتب ولا يكون ملكا
وعلى ذلك لا يملكه المحقق عن أبي جعفر م قال سئل عن المكاتب ركاة في الصلاة الأولى فلهذا في سند
الرواية ضعف من أن يقتضيه ما قلناه من أن يعتبر المنهي من وجوب الركاة على الملوك أن قلنا بملكه وجوب على
المكاتب بل هو أولى بالوجوب انتهى كلامه في ذلك ضعف سند الرواية غير أنه بعد احتجاء بعض الأصحاب
بما رواه الصدوق عن محمد بن وهب القزويني في الصلاة من فرائده عن أبيه م قال ليس في مال المكاتب ركاة ولا في
للجنة الأولى لم يظهر وجهه نعم يمكن أن يقال أن ظاهر الأحكام المتقدمه هو سقوط الركاة عن المملوك مطلقا كما
كان لا يفرق بين المكاتب وخرج المكاتب المطلق إذا أخرجه من شيء ويبلغ نصيبه من الحر ما كان لا يفرق
عليه ولا كلام بعد شدة وكان لا يفرق تحت العمومات الدالة على ذلك انصاف مع شرط الحرية فيقولوا
ولا إطلاقا أما ما تضمنه في الأثر الشافعية فتكفي في أن ركاته لا يوجبها له لا البعض ثم لا يشترط في أن يملك
مع الجواب عما احتجوا به لا سيما في **مستغنية** ركوة القرض على من حال عليه المجلد غلظة لا في ملكه وما رده

متاح

الشع

الشع في الصحيح من يعقوب بن شبيب قال سألت أبا عبد الله م عن الرجل يقرض المال للرجل السنة والسنتين والثلاث وما
أقرض من الزكاة على القرض أو على المستقر فقال على المستقر ولا له فعهده عليه ركاة وشهد له في الصحيح ما روي
الذي رواه الخطيب في الشع في زكاة قال قلت لأبي عبد الله م رجل دفع إلى رجل مالا فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة
لا بل كانا كائنا من ماله فعهده حوله على القرض قال قلت فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة
ليس على الذي دفع شيئا ليس في دينه شيء إنما كان في يده بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة
ماله ما دام في يده وليس ذلك المال أحدهم ثم قال يا زكاة البيت وشيعته ذلك المال ويجهه فهو على ما كنت
قال فلا فضل وعليه النقصان ولأنه يملكه وليس له ولا يبيع من يملكه لا يبيع من يملكه فانه عليه بركاة فباعه بركاة
بالأخرج للركاة آخر من القرض الصحيح الذي رواه الشيخان في الكافي والتهذيب في حضور من عاينهم في زكاة
في رجل استقرض مالا فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة
أما المستقرض فبكره الشبهة بأن القرض من غير الزكاة فانه لا يفتقر إلى ملكها المطلق فبكره بركاة فباعه بركاة
وجواب الشع ما رواه القزويني أنه اشتراط ذلك عليه فقال لا شرطه المستقرض أن يملكها فاحتج عليه بوجوب
المستقرض لهذا الحديث الذي رواه الصدوق عن أبيه م قال لا يفتقر إلى ملكها المطلق فبكره بركاة فباعه بركاة
ركاة على القرض مطلقا أما المستقرض فإن ترك المال بعينه حوله وجبت الزكاة عليه لأن ذلك هو اشتراطه في
والشع في النهاية في باب الزكاة في الخلفاء والمفيد في القصة والشع في باب البيع في الزكاة وإن لم يملك الشع
باب القرض من النهاية في شرطه المستقرض الزكاة على القارض وجبت عليه في المستقرض أن يملك القرض مطلقا
والشع في الزكاة لا يشترط للمعطي أن يملكه من وجب عليه وإن لم يملكه من الزكاة من العبادات وما روي يعقوب
شبيب في الصحيح ثم سأله في تقديم وسأله حسن بن زاده المقدسي فخطا حتى ما روي في الصحيح من عاينهم في باب
الحق في تقديم قال في جواب ما تقول هو جبهه فان القرض يورثه ولا يورثه المستقرض أما الوجوب مع الزكاة مع من
في الحديث ما يدل عليه م قال قال الشع في باب البيع أن عت شيئا وبقيت غيره واشترط على المشتري ركاة سنة أو سنتين
أو أكثر فإذا كان ذلك لم يرد فقلت من يملك هذا الشيء فقلت لا يملكه قال لا يملكه المشتري ولا يملكه المستقرض
فقلت في شرطه المالك ما قلناه من أن يملكه من وجب عليه إن لم يملكه من الزكاة من العبادات وما روي يعقوب
الركاة على القرض ومن يملكه من الزكاة فبكره بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة فباعه بركاة
عنا الشع المفيد في القصة حيث قال لا يملكه على القرض إنما القرض لا يملكه المطلق بركاة وعلى المستقرض ركاة
دام في وجهه ولم يستطع أن يفتقر به إلى الشع في النهاية حيث قال وماله القرض ليس فيه ركاة ولا صاحب من يملكه
أن كان تركه بحال حتى يملكه المجلد ولم يملكه من يملكه من هذا القبيل ومن ذلك أن جاز الزكاة ما كان
فاحتجوا بالطلاق للركاة على القرض ولا يفتقر به إلى شرطه نفيًا لا إثباتًا ولما كان ما روي من أن شرطه على من
لأنه اشتراطه للمعطي أن يملكه من وجب عليه وإن لم يملكه من الزكاة من العبادات وما روي يعقوب

بما كان مرجع بتقليد من يعينه بها سقطت عن المعتز ولا يلزم ما ذكره كذا من ان اشتراطها من قبل اشتراط العباد على من وجبت
عليه اذ مقتضاها تحقيق الوجوب على المعتز من حيث هو لا سقوطه عن فعل الغير بها كان اشتراطا وانما كان اشتراطا
ان كانت من قبل العباد من جهة الايمان من قبل الذين من وجبت بها فاشترطوا بها وهو العبد في الاستعداد لا في الفعل ولا في
تحقيق الفعل على المعتز كما نقله في كتابه على الحق بن عباس بن علي بن ابي طالب في صدر كلامه من كتابه
على ما نقله ما رواه ثقل السلام في الكافي في الصحيحين في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
الملك ان ابا بصير كان في طريقه فالتفت اليه فقال يا ابا بصير ما فعلت قال قلت انك انت ههنا ما كان هو انما هو في
والعقل في الصحيحين وفي الكافي في الصحيحين في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
عبد الملك بان في حديثه عليه السلام في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
والزهر بن زبير بن العوام في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
الحسين في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
سنة في الكافي في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
في القصة وهو ظاهر في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ذمة الشرع عليه السلام في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
فانما يتحقق ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ولا فانه من كان مطلقا كان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
في باب الزكاة ما رواه في الصحيحين في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
الاطلاق الاول في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
بحر القصة في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
غير ما ذكره في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
صحيح في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
عليه السلام في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير

قال في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
المقتضى في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
الدين وما رواه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
كان لا يرد على المعتز في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
كل من يدعي هو اذا اراد ان يثبت عليه الزكاة في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
قال في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
وان هو لا يثبت عليه الزكاة في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
باخذ منه قليلا قليلا في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ويعمل ويبيع ويشتري فهو شبه العبد في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
لك في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
فان الزكاة عليه حتى يخرجها من كفايته في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
الخير الاول في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
في الدين في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
تأخر من جهة صاحبها في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
جهته فانهم لم يكن يمكن ان يثبتوا الزكاة عليه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
هذا اذا كان حلالا وان كان حراما فلا زكاة عليه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
انما مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ما رواه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
ان مقتضاها هو الكتاب المذكور في كتابه في حديثه عن الصادق عليه السلام في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير

اخرجه في الصلوات اربعة وعشرون في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه وظهرها الخضر
هذه النور بعد النور باحد النورين بلخرج بعضها ذلك كصحى عبد الرحمن ورواية الى جليل المقدس في
الشهد الثاني في المسالك ان التقدير بالاربعين والخمسة عشر على وجه التحيز على وجه التقدير يحصل الاستحباب
ما اذا كان بها تحيز ولم يكن بها وجب اعتنا واكثرهما استحياءا معرفة تحت التقدير لم يكن الا بها وجب الجمع على
هذا يجب تقديرها وهذا الحساب وهو اربعة وعشرون في كل اربعين ولما كان في الحصة من لونه في سبعة ارباع
والثاني في كل اربعين في اربعة ارباعها وكل واحد منها قبل ذلك صرح الشيخ في ما خلاصه من حصة واحدة في
النهاية وانكر في الاستحباب على ما هو عليه في المذاهب بعدة حتى عن الشهيد ذلك وما ذكره الا
ان الظاهر في التقدير بكل واحد من هذه المذاهب قدس سره وفي بعض المذاهب قدس سره في المذاهب الاصحاح بالاطلاق
في لم في حصة واحدة ان زاد على العشرين ولما كان واحد في كل حصة وفي كل اربعين استحبوا ويؤيدون على
التقدير بالتحيز خاصة في رواية عبد الرحمن ورواية جليل المقدس في المسالك التقدير بالاربعين مستحباً ولما كان في حصة
وما في بعضها لا يساوي ذلك قطعاً انتهى لانه في وجهه ان الاحتياط يقتضي احوالاً في المذاهب كونه
القاعدة حتى في المذاهب التي في ثلاث بنات يكون على وجه التخصيص في بعضها مقادير الى انهاء اخرى في
القيم مشروطة بان التسليم عليها **التم** ولا يخفى ان الاحتياط في الواحدة الى اربعة على لانه في بعض المذاهب
او شرطاً في الوجوب ليست يترك الاحتياط بل هو على وجه الاحتياط في كل واحد منها والى وجه الاحتياط
او التحيز على وجه الاحتياط في كل واحد منها والى وجه الاحتياط في كل واحد منها والى وجه الاحتياط في كل واحد منها
الشهد في الثاني في المسالك وذلك من وجه اعتبارها في الغزيرة من ايجاب الغزيرة في كل حصة وفي بعض المذاهب
خرجها في كل اربعين في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
المحذرة في حق الاحتياط في الاضمار وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
كونه محذرة في بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
التقدير في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
صحة القضاء المقدس فيها فيها حقان طرقها الحق قال والجواب المحذور في ذلك استحبابها الطرق على المذاهب
ولا ما في بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
ثلاثين من اربعين وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
والان لم يان هذا ما جاء انما يكون في كل اربعين في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
الاخذ من من شاعفت وانفتحت فانه بعد النصاب بالثلاثين في كل اربعين في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
ما يحصل به الاستحباب او يكون باقرب المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة
كان انكر في المسالك في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة وفي بعض المذاهب في كل حصة

نفس

نفس في المقام سره ما روى الشيخان في كتابه من التقدير في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه وظهرها الخضر
من ذلك شيء واربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
وليس فيها في كل اربعين في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
الى الثاني في كل اربعين في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
واما في كل اربعين في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
اذ ابلغت ثلاثين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
بلغت ستمين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
تايع ما ذكره في بعض المذاهب في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
القدر ما ذكره في بعض المذاهب في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
رجح المشهور في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
في بعض المذاهب في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
ولا يخفى على ذلك صفة ما في بعض المذاهب في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
تصادف في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
كانت عند من في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
وسنة في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
التسليم والتسليم في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
كلها في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
مثل في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
اقول وربما يستدل من قول التسليم في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
بالاجماع في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
لما ذكره في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
شي في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
الحكي في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة
في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة وفي كل اربعين بنت لونه في كل حصة

[illegible]

الزيتوني

[illegible]

الزيتوني

[illegible][illegible]

لا حاجة لهم وانما الالاء على المحل الذي لا يستحقها سوى كونه لا يكون بغيره واختلفوا في الامم الملقاة فذكرنا انما التملك
فبسط على الاصناف ومن كل صنف لا بد بمقتضى لفظ الجمع وذلك بوجوه واما ان كان الامم لا يستحقون الا بالجمع فليس
الاصحاب كما ياتي واختلفوا في الفقير والمسكين من امتعنا برزاق من ثلثه فان ذهب الاكثر الى الاول فتكون الاصناف
ثلاثة وذهب جماعة منهم المحقق في الشرايع الى الثاني وعليه تكون الاصناف سبعة والاخرى هو ان لا ياتي في تقدير
التمتع باختلاف في انما بها اسو حاد لا يقبل انما الفقير هو المستعفف الذي لا يسئل المسكين هو الذي يسئل وهو الذي
بين مياس وقيل العكس وعرض الشرح الى ان الطوسي انه جاد والحديث ما يدل على ذلك فنذكر في من يسمونه بالاسئلة المسكين
الذي يريه الحكم والاكثار في التفرقة ولكن المسكين الذي لا يجدنا فيخيه ولا يسئل الناس شيئا لا يقبل به فيصدق
وقيل الفقير هو من يحتاج والمسكين هو الصحيح يحتاج وهو الذي في الصدقة والفقير فانه لا يقبل المحتسب فاما
الفقير انهم اهل الزمان والفاقة المسكين اهل الحاجة من فقر اهل الزمان وقيل ان الفقير الذي لا يسئل والمسكين الذي
يلتزم من العيش وهو الذي من الشرح في المصنفات في الجمع وانما هو من يريه وقيل العكس وهو الذي من الشرح
في النهاية والفقير في الحقيقة واما الجند واما قال في المدارك ومنشأ هذا الاختلاف كلامه ان الفقير الذي لا يسئل
ومعنى هذا الفقير وقوله ان يكون له ما يكفي عياله او الفقير من يجد القوت والمسكين من يسئل او الفقير يحتاج والمسكين من لا
الفقير لا يبرح من الاصول والفقير من لا يملك المسكين من لا يسئل له وهو من حال من الفقير لا يسئل له وهو من حال من الفقير
فقر من قال انما المسكين الفقير الذي لا يسئل له والفقير الذي لا يسئل له وقال الاصولي المسكين احسن حال من الفقير
وقال موسى بن يعقوب حسن حال من المسكين قال وقيل لا فرق بين الفقير والفقير فقال له في المسكين وقال الفقير في الفقير
انما الصدقة لا تقبل والمسكين لا يقبل من غير فقير من يبرح من حال من الفقير وقال في الفقير في الفقير
وقال الفقير الذي يجد القوت والمسكين الذي لا يسئل له وقال في الفقير من يبرح من حال من الفقير وقال في الفقير في الفقير
انما يحتاج اليه فاما المسكين فذلك قد زاد الفقير فاما انما مسكنه من جهة الفقير فذلك لا يصح في الفقير فاما انما
قد ذكر في سوي الفقير والصدقة لا يجوز ان يكون شاعيا في اللغة ان يقال من يبرح من حال من الفقير وقال في الفقير في الفقير
الشرع والاسباب واما بمقتضى اسم المسكين من جهة اللغة انتهى كلام السيد في المدارك ولا يصح ان يقال من يبرح من حال من الفقير
اسو حاد من الفقير وانما يحتاج الذي يسئل والفقير يحتاج الذي لا يسئل لا يسئل له وهو من حال من الفقير لا يسئل له
من انهم امة سئل عن الفقير والمسكين فقال الفقير الذي لا يسئل والمسكين الذي هو احد من الله يسئل في حق
الزكوة والكا في اعيان على الجبر من حيث لا يجزى مثله حيث قال في غير ذلك لا يبرح من حال من الفقير لا يسئل له وهو من حال من الفقير
للفقر والمسكين قال الفقير الذي لا يسئل ان سئل المسكين احمد من زكوة واما ما وجد من الحديث ويدل على ذلك
ايضا ما روي في الشرح في بيان كونه على ابراهيم وكتاب التفسير فيقول هذه الآية اصناف فقال فيهم العالم فقال
الفقهاء هم الذين لا يسئلون لفقولهم في سورة البقرة فقلوا الذين احصوا في سورة البقرة لا يسئلون في الاخرى
الحاصل انما من تصنف من غيرهم يساهم لا يسئلون انما على احوالهم اساكيمهم اهل الزمانات قد مضى فيهم الزمان

وانما

والاشياء الصبيحة الحديث قال الشهيد الثاني في الفقير والمسكين متى ذكر احدهما عاصده فخره الاخر فخره بل من
على ذلك جماعة منهم الشيخ والعلماء كانوا في الفقير والمسكين فيدخل فيه الفقير واما الخلاف فيما وجدنا كما في قوله
الاخرى الاصح انها متعارفان لفقير الله وصحبه الى فقير ولا تفرقة بينهما في تحقيق ذلك للاتفاق على استحقاقهما من الزكوة
ذكر في دخول احدهما تحت الآخر حيث يذكر احدهما واما فقير الله فانه قد لا يكون له من الزكوة او قد يكون له من الزكوة
لا يدخل فيه بخلاف العكس وعرضه سبطه والمدارك انما الله انما فانه متى ثبت التقارب كان هو المشهور في دخول احدهما تحت
الاخرى كما في انما لا يسئل الا بالقرينة ومع استحقاقها يجب حمل اللفظ على الحقيقة وما ذكر من عدم تحقق الخلاف في ذلك لا يكفي
في اثبات هذا الحكم واما ثانيا فاما ما سئل على التقارب بين فقر الله وقرينة في بعض غير جيلان اهل اللغة فيختلفون
في ذلك فاما نقلنا ورواية اي صير صفة استحقاقا مشتركين او ياتي في التقدير والضعف وان من جهة هذا فاما
من يبيح والفقير انما هو الذي هو من يبرح من حال من الفقير والاستحلال على ذلك برواية محمد بن يعقوب السند في
الذلة ولم يجمع بها احد من اصحابنا اعلم واما ثانيا فخره واما فقير الله فانه قد لا يكون له من الزكوة او قد يكون له من الزكوة
من جهة عدم حصول كل منهما والاخرى وانما اسو حاد من الفقر ولا في اللفظ لا يتناوله كالفقر وهو من جهة ثانيا
في بعض لانه محال فيحصل الى التطويل في اختلاف بين اصحابنا في الحد الذي يبرح من حال من الفقير لا يسئل له
لها هو عدم الغنى فانه لا يسئل له على حالها فاما ما تحقق ذلك استحقاقا حاصلا في انما الخلاف في ما يبرح من حال من الفقير
لا يستحق في الزكوة ولا يظهر هذا ان الغنى الذي يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكذا في بعض من يبرح
كفاية في الزكوة من فقره من حال من الفقير على كفاية وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكذا في بعض من يبرح
الصدقة وقا في المصنفات واما في المصنفات لا يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكذا في بعض من يبرح
فذلك الغنى الذي يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
مضيق وكان شيعته من عليه كفاية وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكذا في بعض من يبرح
حكم الفقير وان كان من اهل الصانع او يحتاج ان يكون من جهة الصدقة وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
له الصدقة ويختلف في ذلك على حسب المسمى ان كان الرجل من اهل الصانع او يحتاج الى الصدقة وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
انما في انما نقص من ذلك قليلا ما له اخذ الصدقة حتى هذا عندنا في حق الفقير وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
وتخرج على صاحبنا في ذلك على ما وجدنا في ما يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
منها ما يجب فيه الزكوة من كفاية وتخرج على صاحبنا في ذلك على ما وجدنا في ما يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان وكفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
تجارية والفاقر من ماله في الزكوة من كفاية انتهى وكذا في الفقير من الزكوة من كفاية من يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
انما يحصل من كفاية من ماله من ماله من كفاية او يسئل او ما لا يجزى به جلا لا يسئل فاما صاحبنا في ما وجدنا في ما يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
فما يبرح من كفاية من ماله من ماله من كفاية او يسئل او ما لا يجزى به جلا لا يسئل فاما صاحبنا في ما وجدنا في ما يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان
في ماله من كفاية من ماله من ماله من كفاية او يسئل او ما لا يجزى به جلا لا يسئل فاما صاحبنا في ما وجدنا في ما يبرح من حال من الفقير لا يكون نادرا في كل زمان

[illegible]

۱. مسیحا

[illegible]

[illegible]

6

[illegible]

الزائد مع ذلك فلهذا اوردت من كان معدا لا يخرج من مجموع استتماد الكفاية لا ذوالكيفية القاصر من وهو صمد المتقفل
عن الكتب في طلب العلم حتى يحتاجه ويقر ان هذا هو عينها لا ما هو بالطلب العلم والطلب ان يحصل الفهم والقدرة

[illegible][illegible]

يعيشون اذا قطع عنهم فقلت انهم لا يعرفون قال يحفظ فهم بينهم وصحبهم وهم ولا يسلطون الحق اذ يراهم انهم
 ما عودوا وعدوا اليهم فلا يعطون وما رايه وانما يحفظ خبرهم من ابيهم فلهذا لا يسلطون الحق اذ يراهم انهم
 وانما رايه انهم لا يعطون وما رايه وانما يحفظ خبرهم من ابيهم فلهذا لا يسلطون الحق اذ يراهم انهم
 وله حال ينكره الملوك وذرته صغير يترى مكانه ان يعطوا من عبيد من الزكاة قال لا لا من وما رايه في الدار ايل عليه من
 في قريه لا تسمى محمد بن الوليد بن يوسف بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اعظم من الزكاة قال لا تسمى
 شيئا ما وطعا ما ورك ان ذلك خير لهم قال فقال لا لا من ولا طلاق هذه الاشارة بقضيه عدم الفرق والطلاق التوسيعي والى
 اباهم فما قام الاصرع به جلد من اصابه المقدسين والناظرين وحكي عن ابي ابراهيم واسراره واشيخه والبيان
 في مسائل الطرقات والاعلان في الحبس والتشديد في اللغة وشربها وخبرها وسخريه والذكر في مال الدنيا وما لا
 استولى به على النفع من عطاء الناس ما يملك على النفع من عطاء الطغاة استقام فاهر هذه الاخبار وقد علموا انهم
 على سبيل ان يدفعوا اليهم والى ابيهم انهم اذا كانوا يحكمهم النفس ولا احد والعطاء والبيع والشرع لا يملكه الا الله
 انكره كما حكمه جميع من دفع الزكاة الى الصبي وكان ميمرا واستدرك عليه ما ذكره من الاستبصار من امره فلهذا
 هذا وما لا ينفك وهو صحيح ما لا يخفى من الاخبار المقدسة قال لا فرق بين ان يكون شيئا او غيره فان دفع الى الولد فانه
 لا يملكه ولا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره ويحكي بما ذكره في مال الدنيا وما لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره
 اذا لم يكون له ولا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره ويحكي بما ذكره في مال الدنيا وما لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره
 فيه وحكم الجور في حكم الطغاة اما السفيه فانه يجوز دفعه اليه وان علق الجور عليه منتهى وهو جيد اذا اناحق
 المحترق ومنه السفيه لا يجوز ان يكون له ان يملكه من دفعه الى من يقوم به امره ويحكي بما ذكره في مال الدنيا وما لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره
 فاما نحن بان يكون حكم الطغاة مستقيم في هذه الاخبار على اوله استمرار العدالة لا دلالة فيها على وجوب
 وذلك فاذ لو الشريد انشأ من انا عطاء الاطفال انما انا من غير العدالة في النسخ انما هو غير ما كان
 حوا ان عطاء الاطفال على عدم انصافهم بها والجواب ان الانصاف السفيه وهو سفيههم لا وجه له كما ان عطاء
 في مال الدنيا وبينه ولا انصافا مستقيم في الزكاة ان لا يكون لها شيئا اياها الا من ملكه اوقع حصول النسخ عن
 كفايتهم فيجوز انصافهم فيجوز انصافهم في مال الدنيا وبينه ولا انصافا مستقيم في الزكاة ان لا يكون لها شيئا اياها الا من ملكه اوقع حصول النسخ عن
 يكونوا وجميع الفقهاء والعلماء والاولاد وان شئنا والرواية الدائمة وهذا المستخرج باقر النسخ
 انما لعدم وجوب الانصاف عليها والقول بان دفع اليها الاطلاق المستحسن ضعيفا لا انصافا كما ان مقتضى العمل بالنقل
 في وجوب الاتفاق في حق الحقيقة على ان لا يجوز ولا يملكه فلا يجوز دفع الزكاة الى الزكاة الا ان كان في مال الدنيا
 والى اهلها وفي النسخ ان لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره ويحكي بما ذكره في مال الدنيا وما لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره
 في الجور عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره ويحكي بما ذكره في مال الدنيا وما لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره
 لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره ويحكي بما ذكره في مال الدنيا وما لا يملكه من دفعه الى من يقوم به امره

2

[illegible]

[illegible]

محمدرضا

[illegible]

الشريعة قال في الدار والماء كذا الاستحباب في الاحوال الظاهرة فلو افترضنا انهم عليه منقطعون لمعنا الجواب
تخصيصه من الاعلان بغير ارجح الاسلام والاعتدال بالسلف انكره حتى لا يفر ما فيه وما يقع ذلك جملته من اخباره وتدل
ايضا على عدم وجوب النفع الى الامام ومما مارطه في الكافي في بيان مقتضى تالاسات ما الحق من قوله صرح في حقه
من الاساس فقال ان كان فقه من يضعها على لم يكن فقه في زمانه وصنعها من وضعها من غير جملته في حقه
في الرجل يحل غير درهم بعضها قال بجريه مثل ما يجري للمعطي لا ينقطع العمل من اجرة شيئا وفي شهاب بن عبد ربه
وعنه قال قلت لابي عبد الله في انما وجبت زكاة اخرجها ما دفعه بها الى من ائتم به بغيره ما كان لا بأس بذلك اما ان
احدا يعطيه وما رآه الصدوق على سبيل من جابر قال قلت لابي عبد الله في الرجل ياتي باخذ الزكاة وهو لا يحتاج اليها فنفذ
بها قال نعم وقال في النسخة مثل ذلك انما لا يشرع في ذلك شي الى الفقهاء المجتهدين وهو فيها الى
من الفقهاء عند فقهي كافي الحجة بتقديم الذي رواه عبد الله بن مسعود انه خرج الى صاحب مائة دينار بها الامام جابر
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خلاف في غيرهم لوجوب اعاقته وتحريم مخالفتها ولو دفعها اليها الا ان كان المستعفي
والحال هذه فهو يكون غير مجرب في كافي الشيخ لا يهاجده لم يوثق بها على وجهها انما سئل ما لا يخرج من كافي ما من
العهدة وان الاثر بالشيء يقتضي النهي عن صدق الخارج الذي في العادة يقتضي العناد ان يكون مجربا في العادة
في الصدق كانه دفع المال الى مستحقه فخرج من العهدة كالدفع اذا دفع الى مستحقه وهو انما حيث ان الحكم بحسن النية
ثم تلا شجرة التبرع في زماننا والله العالم **مسألة** في الرجل يعطي الفقير الواحد ما يجب والنصاب الاول هو نصف
دينار قال في الذهب في خمسة دراهم في الفضة عند اكثره بل في الانصار والفتية الاجماع عليه المصنف اقرى
في الكافي في رواية في الرجل يعطي فقيرا دينارا قال سمعت يقول لا يعطى احد من الزكاة اقل من خمسة دراهم وهو قول
ما خرج من رجل من الزكاة في اموال الخليلي فلا تقطعوا احد من الزكاة اقل من خمسة دراهم وما رآه من قوله
رواية اخرى رواها الشيخ عن معاوية بن جابر وعبد الله بن بكير جميعا في ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله في رجل
اقل من خمسة دراهم فاما اقل الزكاة وضعف السدس بمائة درهم من الزكاة او ضعف السدس من الزكاة او ضعف السدس من الزكاة
الموسى والمساكين المصنف على ما يجب في النصاب الثاني وهو درهم او عشرة دنانير في رجل كان مائة درهم فلهما
هذا الاجماع الذي حكاه في مختلف من الفقهاء في النصاب المصنف حيث قال ان اقل ما يجزى من الزكاة درهم الا ان
واجب العشرة المحقة ان يخرج هذا السدس اذ غفره سقطت من ثلثه الاجماع وليس له من ذلك ثلث من ربع اقل
منه اثنى وعشرون وهو مبني على ان غفره معارض الاجماع المتقدم العقيدة بالصحيح وغيره وكل في مختلف
على ما يوجب الزكاة لا يجوز في الزكاة ان يعطى اقل من نصف دينار وفي النسخة في رجل يعطي الفقير
الواحد الدرهم في الزكاة لا يجوز في الذهب الا نصف دينار وعنه تفقه على مستند في السدس الموقوف في الجمل
اور في الجمل لا يجوز في رجل يعطي الفقير والفقير لا يخرج من ثلثه اجزاء الا على ما لا يخرج من ثلثه اجزاء
والا طلاق من الكتاب والسنة وانتقال الامر وهو قولهم واثق الزكاة فانه يحقق اجزاء من المستحقين على ما

محتاج

كان وارسله عليه انما يورد في النسخة الصحيحين من رواة اعيان الدرهم والثلثة حتى يسئل عنهم وهو ما روى
في الصحيحين من رواة الجمل الجار ان بعض هؤلاء كتب على يد احد من اصحابنا في رجل يعطي الفقير درهم او درهمين
من الزكاة الدرهمين والثلثة فكتب اقول انما الله وما رواه الشيخ في الصحيحين من رواة الجمل في الجمل في
عنه جابر بن اسباط ان ابي الرضا من اولاد من الزكاة الدرهمين والثلثة درهمين فذكره في النسخة ذلك على فقلت ذلك
في الزكاة ما روى في هذا الخبر العكس فيهم فان الرجل اذا كان من اصحابنا بهما ولعل النسخة في العاقد وفيه تقييده
الاخر لما تقدمت في سابقه اكثر الاخبار في عدم الزمان ويجوز الاستدلال على ما يحسنه هذا الحكم من حيث انها غلبت على
قال كذا رواه الله فيهم بغير صدقة احد السوكة في السوكة وصدقة احد السوكة في السوكة لا يحسنها اليهم بالسوكة
يقسمها على قدر ما يجزى منهم وما يرى ليس في ذلك بشي موقت وحسنه الجليل في رجل يعطي فقيرا قال قلت لابي عبد الله
قال ما روى الامام ولا يجزى لغيره في رجل يعطي الفقير درهمين في رجل يعطي الفقير درهمين في رجل يعطي الفقير درهمين
فيها الزكاة وجب في الصحيحين ونحوه على استحباب الفضل جبا في الاخبار وفي الجمع نظر لما لا خلاف في
اختال الامر فيخرج عنها بما من من اقله من اجزاء المعقول والصحيح ونحوه ولما انما يقتضي الاكثران جبا
يجوز ان على الشريعة لوانتها العامة فانما القول بعدم التقدير ذهب الحكمين في كافي في الخبرين
في الانصار حيث قال على ما في مختلف ما انفوت به الامامية القول بان لا يعطى الفقير الواحد من الزكاة الا عشرة
اقل من خمسة دراهم وروى في الاقل درهم واحد في الفقهاء في النسخة وفي ذلك ويجوز ان يعطى الفقير الواحد من الزكاة
غير تحديد وحسنه على ما ذهب اليه اجماع الفقهاء وطريقة الاحتياط ورواية الدرهم اثنى عشر في النسخة من
وسئل كونه ما كاتبه مع اهلها لا على عدم اشتراط التقدير بل غاية ما لا يخرج جوازا في الدرهمين والثلثة
في النسخة وهو ما في التقدير بما روى في كافي من الزكاة في النسخة ولما احتجوا بهذا الحكم فلا خلاف في الزكاة
على النسخة في الاظهر جملها على عدم وجوب السدس على الاصل فيهم وجوب التقدير لا يشهد به سابقها اذ احسنه
المصنف في قوله هو العامل في الفقير الذي هو محل النزاع في رجل يعطي فقيرا ما بعد النصاب الاول فيخرج من الزكاة
له بشي بعد ذلك والنسخة ما تقول الاول مع كونها اقل من الاول في النسخة في جملته من كافي في النسخة
اخذت في استحباب دراهم وجوب السدس على اجماع عليه في النسخة حيث قال بعد الحكم بان لا يعطى الفقير
ما يجب والنصاب الاول ما قلنا على استحباب الزكاة اجماعا انتهى وظاهر اكثر ما يرجع كلام الحق في الخبرين
ما على الزكاة حيث قال في قوله في النسخة في رجل يعطي فقيرا ما بعد النصاب الاول فيخرج من الزكاة
عدم معارض اخر من النسخة في قوله في النسخة في رجل يعطي فقيرا ما بعد النصاب الاول فيخرج من الزكاة
انما هو **مسألة** في من زكاة الفوائد في النسخة في رجل يعطي فقيرا ما بعد النصاب الاول فيخرج من الزكاة
من عقاب الذهب نصف درهم وروى في النسخة في رجل يعطي فقيرا ما بعد النصاب الاول فيخرج من الزكاة
نسخة درهم واحد في النسخة في رجل يعطي فقيرا ما بعد النصاب الاول فيخرج من الزكاة

[illegible]

والصغير

[illegible]

الحمد لله

على وجهه من اجابته ما روي الشيخ والصحيح المسمى من عبد الله بن مسعود قال سئل عن رجل باع من ابيه ارضاً عليه صدقة العتق قال لا
لا والله لا يباع ارضاً الا اذا هارم جيب العتق والسكينة له وهو كذا ورغب في حصوله من سواك في الماركة قال قلت لا ابي ابراهيم
على الرجل يحتاج صدقة العتق فقال من علم فطرقه من عبد الله بن مسعود بن ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
سبحه عن رجل باع ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
فردا لغيره قال سأل ابا عبد الله عن رجل باع ارضاً عليه صدقة العتق قال لا وفي الصحيح من موقوف من جيبه
من عمار قال قلت لا ابي ابراهيم على الرجل يحتاج صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
انما سمعته يقول من باع من ارضاً عليه صدقة العتق قال لا وفي هذا من ابي عبد الله قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
ابن عبد الله قال قلت له اني ابيع ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
بما هو عليه من ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
من عمار قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
والكبير من الموقوف والفقير من الموقوف من ابي عبد الله بن مسعود قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
قريب الاصل من ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
عبد الله قال قلت له اني ابيع ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
والاصحاب النجلى على الاصحاب من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
عليه وقاموا من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
تخفى من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
في الركا في الماركة وقال الشيخ والاصحاب من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
وقد ثبت من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
عليه من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
كادلت عليه من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
انما الركا في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
تخفى من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
يقول من ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
والاصحاب العتق هو ملك في السنة وهذا هو الغرض الذي في القيام واذا ما في ارضاً عليه صدقة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق
عبد الله بن مسعود بن ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل
من جيبه عليه فيكون الاستدلال على وجهه من ابي جندب روى في ركة العتق قال لا ابي جندب روى في ركة العتق قال علي بن ابي حمزة وسئل

[illegible]

[illegible]

وأما بقية ما مر من التعريف في المصنف من قوله تعالى ومن أجمع قال سالت أبا الحسن عن رجل يفتق على رجلين
 عانة لا ينكحها فتفتق كسوة تكون عليه طهارة فقال لا تأكلوا من ثمره حتى يعلم أنه قد صدق قوله وقال العياشي الوليد المالك
 وأما قوله الولد خصاء أنه لم يفتق بها البس هدية وقال المالك والشافعي في الرجل يفتق باحتشاء المالك هذا
 لا يفتق في النكاح كره إنما وقع على سبيل التمثيل على معنى أنك لا تأكل من ثمره ولا تسكنه ولا تكفي وجوب الطهارة لا يفتق
 بعد صدق العيلة ولا في الزوجة والمالك والشافعي في الرجل يفتق ما روى عن سالت أبا الحسن عن رجل يفتق
 الطهارة لأن قاله قال الولد عليك أن تغسل نفسك وأهلك وولدك وامرأتك وعادتك وفي بعض النسخ
 الماعل جاء وقد خصاه كفتقته لوجوب الطهارة على نصف سعة فقال للأصحاب الغيبة لم يفتق
 عن البسج والرسق على أن يختلف عمره ولا نساقه وإن قال ما انفقت به كما سالت الغيبة فإن من أضافه على
 شرطه كان يجب عليه الخروج من الطهارة وهذا الكلام فيه اشعار أن شرط الطهارة طهارة الشهر كمن
 كان يفتق في كل شهر من كل سنة ولا يفتق في كل سنة ولا يفتق في كل سنة ولا يفتق في كل سنة ولا يفتق في كل سنة
 من أضافه ما حلول شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها من أضافه ما حلول شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها
 الطهارة تابعة للعلية وهي لا يفتق في اليوم واليومين وأجاب بأن الغيبة معارضة الاحتياط وتقع من شرط الزكاة
 على الصوم والصوم من شرط الطهارة لا يفتق في كل سنة ولا يفتق في كل سنة ولا يفتق في كل سنة ولا يفتق في كل سنة
 أنها حكماء من أضافه ما حلول شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها من أضافه ما حلول شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها
 شرط أن يكون له حل شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها من أضافه ما حلول شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها
 فإن لم يفتق عنه إلا في حاشية الشهر وأخذ حيث يتناول اسم صيف فانه يجب عليه الطهارة فانه لا يفتق عنه
 والبلية لا يفتق عنه إلا في حاشية الشهر وأخذ حيث يتناول اسم صيف فانه يجب عليه الطهارة فانه لا يفتق عنه
 فيحاشي الخارج عنه وعشرة من يربدا لغيره وهذا في الحقيقة راجع إلى المصنف التسمية فلا يفتق عنه إلا في حاشية الشهر
 واحدة كمن الغيبة في السنة وإن ذكره أو حاشية منه حيث يفتق الصلوات وهو من حاشية منه وإن لم يكن كما قال في الحاشية
 حاشية من أصحاب قال وهذا هو الأول ومن الشبهة في ذلك من كان يفتق في حاشية منه حيث يفتق الصلوات وهو من حاشية منه
 مضافا لصلواته وهذا هو الأول ومن الشبهة في ذلك من كان يفتق في حاشية منه حيث يفتق الصلوات وهو من حاشية منه
 في حاشية منه حيث يفتق الصلوات وهو من حاشية منه حيث يفتق الصلوات وهو من حاشية منه حيث يفتق الصلوات وهو من حاشية منه
 كغيره انتهى وهو جيد ما ذكره الولد المالك والشافعي في الرجل يفتق ما روى عن سالت أبا الحسن عن رجل يفتق
 وقال على هذا القول الأخير حتى ينظر في ما ذكره المصنف من أن مقتضاها أن الزوج تأمر بالعلية لا بالاحتشاء
 التقية ولا تكلف التعريف بها عليه ولا خصاؤه من طهارة من لم يفتقها من أضافه ما حلول شهر رمضان وكف عن طهارة من لم يفتقها

[illegible]

كذا قال مؤيد من الكوفة من معاني الدرر العشرة في هذا الصنيع عزالي جعفر قال ان من العباد ما ينفصل عما
 كان له من رافة النفس وقال ما عساه بالكل نفس والصرح منه سبحانه من جملة من معنى النفس وما روى الشيخ في الصحيح من ان
 قال سالت ابا جعفر عن المسألة فقال وما المسألة فقال اني سمعته قالته فيجوز فيه ان قال فقال هذا الحديث
 النفس تملك والكبريت والنقط ينجي من الاض فقال هذا ما يراه في النفس وهو يولد على الفطرة فاعلم ان من العباد ما كان
 مما ينجي من النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 وما روى الصدوق في كتاب من كان من انما سمعت ابا عبد الله يقول ما ينجي من العباد والنور والفضة والجلال والجلال
 في العلم يعرف صاحبه والكنز والنفس وفي مثل العزرة طاعة النفس وجملة من معنى النفس وما روى الشيخ في الصحيح من ان
 على وجه النفس في هذه الاشياء ما روى في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 بطريق الحقيقة وشرحه ما انصاب وقاما في معنى النفس في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 عشرين ويا والشيخ الذي رواه الشيخ عز الدين بن محمد بن ابي الحسن قال سالت ابا الحسن ع انما ينجي من العباد من قبل ذلك
 فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في ملك الزكاة عشرين ويا روى في هذا الحديث في الصلح فدينا روى ابا جعفر
 عن حمزة صاحب الخبر الذي رواه الكليني والشيخ عز الدين بن محمد بن ابي الحسن في الصحيح من حمزة بن عبد الله وهو يروي
 عن ابي الحسن قال سالت ابا جعفر عن النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 فقال اذا بلغت فيه ثمانية عشر من النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 المتقدم على الصنيع والرضخ منهم عليهم السلام تسعين من عدم الزمهم ما روى في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 اصل وفيه ان هذا الحديث ارم الصحيح فيجب العمل في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 الشيخ في التهذيب بانما تامة حكم ما ينجي من النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 العباد وفيه بعد من العباد في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 محمد بن ابي الحسن قال سالت ابا جعفر عن النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 اولي من الحديث في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 الخلاف والاقتداء على ما حكى في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 من العباد على اختلاف اصحابها عليه السلام او كما كان في نفسه من قبلها من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 واما في بعض الذين يرون رسلهم وجوابها انما في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 الاجماع فهو صريح في موضع النزاع قال في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 عن عثمان بن ابي ربيعة والشيخ في النور والدار والنور والدار من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد
 حجة الصلح وروى عليه من انما في نفسه من قبلها من العباد والذهب والفضة هو ما يركب فقال له المليك تبت يداه العبد

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

معلوم

[illegible]

[illegible]

مجلس

[illegible]

[illegible]

و اما از نگاه استنباطی اختلافی
از احادیث صحیح

الأخبار

[illegible]

بها وأطلق قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وفي الأول فبقى الباقي داخل تحت الإطلاق المتقدم وصحاحنا واليه ما روي
في موسى في الصحيح من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقلت بصوم وهو ما روي قال نعم الصوم يوم عرفة وما روي أهل بيتنا
لقول الله عز وجل فصيام ثلاثة أيام في الحج وما روي الشيخ عن جعفر قال سألته عن الصيام في السفر فقال الصيام في السفر تمام أنا
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصيام العشرة فلا صيام في السفر لأنه لا ثلاثة أيام التي فلا تستعمل في الحج وعن الحسن بن النعمان قال سألت
عن رجل صام يوم ثلاثة أيام في الحج قال ما كان من صوم ثلاثة أيام في الحج فإن كان بعد ما كان صوم بركة ما لم يخرج منها فإن
إلى جاله أن يقيم عليه بليغ في الطريق وعن يونس بن أبي أسامة عن رجل سأل عن رجل صام يوم ثلاثة أيام في السفر فقال
ويوم التزوية وهو يوم عرفة فقلت له إذا صام يوم التزوية وهو لا يفي أن يصوم في أيام السفر فيقال له لا يصوم في السفر قال
قلت فإن جعله أصحابنا ويؤاخذون بغيره ما كان بليغ في الطريق قال قلت فصوم في السفر قال هو يوم صوم في يوم عرفة
عرفه في السفر وما كان بليغ في الصحيح من خبره عن أبي جعفر قال سألت عن رجل صام في السفر فقال من صام في السفر فقال
عليه يوم عرفة ما صام في السفر قال نعم ثمانية عشر يوما بكرة في الطريق أو في البيت أو في السفر أو في السفر أو في السفر أو في السفر
أيام في السفر وما كان بليغ في السفر وما كان بليغ في السفر وما كان بليغ في السفر وما كان بليغ في السفر وما كان بليغ في السفر
صام في ذلك ما روي الشيخ في الصحيح عن أبي جعفر قال سألت عن رجل صام في السفر فقال من صام في السفر فقال من صام في السفر
أنا لم أصبه ما يفي من السفر فقلت قلت له لا صوم في السفر ولا صوم في السفر ولا صوم في السفر ولا صوم في السفر ولا صوم في السفر
وإن كنت غافرت من غير عرفة فقلت له يوم السبت ما كان في السفر في السفر ما كان في السفر في السفر ما كان في السفر في السفر
الذي كان حسن لئلا يصحاح أو يفتد في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
وهو صحيح على من يفتد في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
المقدم وقد جازى صوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فقال ولكن صوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
من صوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
والصوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
الحمد لله الذي جعل في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
الشيخ من علمه من ذلك ما روي الشيخ في الصحيح عن أبي جعفر قال سألت عن رجل صام في السفر فقال من صام في السفر
أمره في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
وكذا في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
من الصوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
في صوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
لا يجوز في ذلك إلا ثلاثة أيام في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر

حوار التطوع في السفر والصيام وكانت أحسن كلمة ذلك وهو أن يطعمها على عتبة ما عداها عن أخذها حتى يتم ما روي
أحمد بن محمد بن الأشج عن علي بن الأشج عن أبيه عن علي بن الأشج عن أبيه عن علي بن الأشج عن أبيه عن علي بن الأشج عن أبيه
أولها هو وقال الشيخ في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
لا يجوز ما عدا ذلك وقال السيد المرتضى في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
وقال إن ما روي في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
في المساجد وما كان صوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
حضر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
مستحب وهو ثلاثة أيام في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
ولا ريب أن هذا هو اختيارنا في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
أولها التحريم مطلقا لا استثنى كمن السعد وقيل وثانيها التحريم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
كالأول في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
بن يحيى في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
وهو ما روي الشيخ في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فطرح كما يطرح في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
لأنه لا يحل الصوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
سئل عن الصلاة في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فجوابه في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فأمر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
أي ما روي في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فجوابه في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
لأنه لا يحل الصوم في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
سئل عن الصلاة في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فجوابه في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر
فأمر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر في السفر

[illegible]

المصوم

[illegible]

ایک

[illegible]

وعمامة

تجارتهم منهم كالمشقة وساروا من اوس على ما كان في فتح واختاروا القدم والاولى بالمشقة واستقلوا على البحر
قالوا لذلك ولم ينف الطهر واستقام على رواية ذلك على ما ذكره من التخصيص وقد اختلف في ذلك الشئ في الترتيب
فقال جده ان لو رد عبادوا هذا الفاعل من بين من يطيق الصيام مشقة ومن بين من يطيقه اسلام الحديث
معتصلا بالاحاديث كلها على ان من غير الكراهة والذي جده على هذا التخصيص هو انه ذهب الى ان الكراهة من غير
الكسوف ومن صنف من الصيام منعنا لا يغير عليه جده فانه سقط عنه وجوبه بل لا يشترط في كتيبة بالصيام والله
وقد قال انه لم لا يكتفي به نفس الا وسعها قال ليس هذا يصح لان وجوب الكفارة ليس بمنى على وجوب الصوم
يصح ان يقول استقيم من لم يطبق الصوم صار مصلحتك في الكفارة وقطع وجوب الصوم حكم ما قبله لا يوجب
الاخر هذا كلامه وهو جده كثيرا وخبره بكلام المفسر لا وجه له فان التكليف بالصيام لا يسقط مع العجز ولا ما
بالوسع كذا سقط مع المشقة ان يرد ان العجز غير له شئ وايضا فان الكفارة لا يجوز ان تارة مع المشقة
انما الكلام في وجوب التكفير به كما هو واضح الحق كلاما بذلك وهو جده ان في اخبارنا السلام الى النبي صلى
فانما الكلام لا خلاف في وجوب الكفارة وفي هذه الصورة كما هو ظاهر لاصحابنا في الخلاف في صورة العجز والاحتياط
في الحج قول المفسر ليعرف قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية حب ذلك بمنهم على سقوط الفدية او عدم فلا
فدية على الذين يطيقونه قال لان الاصل في الدية وفيما لا يشترط الاستبعاد في ايجاب الكفارة قطعا بما عداها
لكن في الاستبعاد ليس لئلا على ايجاب الاحاديث التي رواها جماعة للتاويل بما سمعته الجلي طيف
في معلقو بيان الصغائر لا يلزم البحر ونحن نقول اذا ضعف وانما الصوم مشقة عليه وجبت الكفارة في صحة
بمجرد سلم على الله سلم الذي يطيقونه فقال الشيخ ولو كان ما رواه الكفارة مما سمع ذلك منه وجبه عي
الملك مؤنة يا مقدم ايضا وصحة بمذهب سلم الاخر مؤنة ما يول به الاول ما رواه اذ كان في الحج فذهب
شوق التكليف وانما يتبع مع الفدية ومع جملة الرواية للتاويل بسقط الاستقلال كانا الدليل من شرط الاستقلال
سقط الاستقلال به انتهى المحذور اوجب رواية ما بها فسقط كما قد عرفت المفسر من ان كان انما على الصيام
الذي اخذ به من غير كراهة اي الصيام وفي الفدية تكليفهم بغير صاع وفي مد فان ذلك وعدم الاسلام بين
عليهم الصيام وفي بقية ما في الصيام والافطار والعدية ثم نسخ ذلك بقوله عز وجل من سئل عن المشرك
واما امره على الذين كانوا يطيقونه لم يخبرنا عنه كالمعروف في مؤنة ان يكون المقدوم فيه نقل ما نسخ كذا
على من جازا مع امره ورواها من الاخبار والاشياء وما الحق الاخره وان ورد في مؤنة من كبر الامور
في روايات كثيرة اوضح منها والآخر قد اوضح كالاتي ان المراد الذين يطيقونه الشيخ الكبير والمرضى التي فيها
على ولدها فله الذين من الصيام والمرضى فيها ما رواه الشيخ والكسبي في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق
امر عرقه على الذين يطيقونه قال الشيخ الكبير والفقير فاحذر الصيام في الحديث وما رواه في الوسائل من روايات في
تفسير من ساء له في اي صيام قال ساء له فاحذر الصيام في الحديث يطيقونه فدية طعام ما كثر قال الشيخ

الكبر والقدرة لا يستطيع والمرضى وقد راعاه عند عدم وقته وعلى ذلك يطبق قوله فدية طعام ما سأل في المأذون فأنفق على ما
واسخ الكبر وتؤيد به الأحاديث لو كان الحق هو قوله من يكبر من هذه الأخبار ولم يحرف والتقدم من الأثر
بالإسناد والظاهر في مثل هذه وجهه بوجه استدلال الختم أن لا يتصور على ما ظهر من الاستدلال بوجه الأدلة السابقة كما
قال استدلاله لا يكتفى به نقض الأول وسواء كان الروح ما لم يبلغ العاطفة بالحق أو في مركبات توحيدية الصلوة أو غيره
مطابق ما كان المراد من الاستدلال من عدمه وكذا في المسألة ما أخذ منهم مستور عنه وما لا يتصور لهم فهو موضوع عنهم ولكن
إذا سألوا عن فهمهم وذكر كتاب الاعتقادات لا يصدق أنه ركن من الأركان الصادقة قال كلفنا له العباد لا بد من ما
يطبقون وجهاً لذلك وليس له إلا بيان الذين يطبقون القسم كالشيخ في شجته وكان اعطى إلى ما يكون القسم بغيره
وكبرونه مع علمه بشفقة وعسى يكافهم انفسهم جملتهم بينه وبين الغيبة من حيث لم يجمع جعله من القسم
لهم من الغيبة في الأجر والتوبة إذا اختاروه كما قاله ويجمع البيان على ذلك وقد ورد خبرهم في مثل هذا وقد ورد في
تفسيره في الآية الثانية من الكبرية وجعل الحق الحق هو الصواب وفيه أن الآية في هذا المعنى كالأدلة التي على وجه الغيبة
على الخاص والكبرية كذلك والأدلة التي على وجهه فيستدل بها على أن الآية هي من الغيبة في معنى الاستدلال بالبيان
الأخبار المتقدمة كجسدي محمد بن مسلم وصحبه الجلي وقد يتعدا ذلك نحوها وأما إجابته في الختم الاستدلال بأما
المراد من معنى بعيداً بطلاق الأحاديث المتقدمة كما أنه لم يرد في هذا الضعيف من القسم فيصنع الجرح منه والشفقة
الأدلة وكما أن الجرح يجمع مع الموضوعين وإنما حصل أن الأحاديث متطرفة ويجب عليها أن لا تهاجمها
أولها في غاية الاعتدال المتقدمة وما ادعاء من أوسع قبولاً لرواية المتأخرين فيبقى الاستدلال بأحد هذه الظاهر من
جرحها حيث لا بد من استدل لا يفرق وجهه بطورها اتفاقاً كما لا يخفى وما يدل على أن قوله ما روى الشيخ لا يصدق
أوسع من الجرح في القرآن قاله قد لا يتصور من وجه الشيخ لا يستطيع القيام إلى الخلاصة فلا يمكن أن يكون الجرح
فقال فيهم بوجه ما أيا ذلك قال ذلك فالصيام قال إذا كان في ذلك الوقت وضعه وضعه وكان شدة جرحه
من طعامه بعد كل يوم حيث أن ذلك لم يكن له بذلك فلا شيء عليه إلا أن قوله أحب إلى شيء من أن لا يصدق
سحب الأناقول في قوله لم يكن له سائر فلا شيء عليه من تركه على الوجوب على أن لا يرب أن الطاعة اجابته من العصبية
والأدلة في الاستحباب فذكر ما عرفت هذا فقام في الاستحباب وحكم ذلك اعطى على قول الأئمة قد ذهبوا عن بعض
والسراج الربيب عليه السلام إذا شغل عليه الصيام ويحب عليه التكبير والغيبة وضعه الزمان واجب لظواهرها والآلات
التكليف من قبلها الواسع كعرض تقديمه لا يكتفى به نقض الأول وسواء كان الروح ما لم يبلغ العاطفة بالحق أو في مركبات توحيدية الصلوة أو غيره
قوله في الصلوة فيقول لكل واحد ما عرّفه من الأوامر وقد راعاه وما وجب به العتقاد فلا بد من مرض قد لا يجب قضاءه كغيره
من الأوامر فيكون قوله أن سبب مرضه أو على سفره قد من أيام آخره ويكمل بقوله في مرضه عليه السلام قاله عليه
السلام لأن يعلل على صورة الجرح من نقضها استزاد من عدمه من قوله في جرحه وعلى الأوطى ذلك وقيل والعطاش
أن كان مرضه الزوال في المرض فيبقى لا يفرق أحاديث الأدلة في جرحه من كونه لا مرضه لا يعلل على ذلك مع النقض

وہیل

فقولوا بل قد سألنا الشيخ عن هذا ما حكى عنه النكاح عن مجوز الزوال فلا يخفى ولا يكفر بعد ما ورد في الحديث
 من مخالفة إطلاق النكاح المتقدم من مجوزين سلم حيث لا يخل ويوجب النكاح مطلقا أي زمان مجزئ برؤية المهر لا وقت العقد ^{فقط}
 نعم من يرى الزمان لا يخرج فلا يخل الوقت على ما هو الحال كذا هو المبرأ من ولا حوا والمصلحة المدعى الحقن ولا بأس به ^{الأصل}
 وهذه المسئلة حتى لم يطلع على حقيقة النكاح قال العلامة والنج وهو العناش الذي يرى بطله وتوقع زواله بقوله حتى
 مع البطل وهو يجب الكفاية قال الشيخ نعم وبم قال سألنا زمانا في الجرح وأن من حصة وقال لعبد والسيد الموصي في الحديث
 لا يجب وهو لا يرب لسان الأصل برأه للامانة وأنه مروي ولا يجب عليه كفاية مع القضاء كقوله في حديثه ما عرفت ^{سألت}
 من وجوب الكفاية عليه وإطلاق صحة مجزئ سلم فقال لو كان العناش ما لا يرى بطله قال الشيخ بطله ولا يخفى عليه ^{فيما}
 الكفاية وبم قال ابن بابويه والسيد الموصي وابن الجبيل والمفيد وابن خرويس وابن البرقي وقال سألنا زواج الكفاية وقال
 ابن خزيمة والكفاية قولان ولا يرب الزوج لسانه مروي عن مجزئ الصوم اداء وقتها فكان على الصدقة كالأمر بغيره ^{فيما}
 مروي عن صفارة محمد بن سلم في الصحيح ثم سألنا لو كانت كالمقدم حتى سألنا زواجا لانه لا بأس بالامانة انهما معا لهما شيء ^{فيما}
 انما هو ما عرفت وجوبه فلا ولا يخفى وما رواه أشهر في العلماء والظاهر على صاحب الحق كلامه وفي حواشي الشرح
 من الشرايط وعدم بل الامتناع من التوسيل ما تقدم به المرفوعة وكان لسانا مجزئ فمادى على الأصل إطلاق قوله في
 صحة مجزئ سلم المتقدم الشيخ الكبير والذي به العناش بطله وقد اختلفوا في سبه في الحديث المجزئ لا يخل ويدل
 القول الثاني ما رواه ابن خزيمة اعتدله عن مروي عن ابن خزيمة ولا يخل بغيره العناش حتى يقال في ذلك قال في شرح
 بقوله ما يمكن دفعه ولا يرب حتى يرب ويكن من صحيح الأول ما يرب مودة رواية مروي عن العناش حتى يقال في
 على نفسه التالف دون ذلك العناش الذي هو الذي لا يخل في الجرح والنج في الثاني في العناش في جرحه قال في الحديث
 انما خشيته وشبابه لا يقدره على العياص من شدة ما يصيبهم من العناش قال في شرحه في بقوله ما عرفت ^{فيما}
 وما يجوز دفعه وانما جعلنا هذه اولية مؤبدة دون ان تكون دليل لا احتمال ان يرب مودة العناش لاني الترتيب
 كاهو الظاهر والاحتياط لا يخفى ^{فيما} **فصل في** العمل المريب وهو التوسل زمان وصحته وانقضت العقوبة التي اذا
 فلتت العزم بها او بولدها بطلان باحاج قضاء الاسلام كالمعتدل ان الضرورات تبيح المحظورات كالحاجة والكد في
 الكفاية السنة والامتناع والحواس من العزم ومقتضى العمل بمرور بدنه طعام الامتناع المحظورات التي اذا
 حانت على عملها عزمها خلاف فعله وهو كونه على الامتناع مطلقا في الإطلاق الصحيح التذلل والاحتياج الثلاثة من مجزئ
 سلم قال مستجابا جعفر بن محمد الحافظ المريب وانقضت العقوبة التي لا يخرج عليها ان يخل في شهر رمضان انما
 لا يطبقان الصوم عليها ان يتبدل كل يوم ^{فيما} حسنة في كل يوم بغير غير من طعام وعليها فضا كل يوم فطرا في غيبها
 بعده وفي هذا الاطلاق عامة ولا ممانعة كالمناصيق في طاعة الله فيع والشرع والامتناع ومخرج العزم وهو على
 فرائض حرة والامانة والحرمة وغيرها والظاهر ان هذا القول هو الشرح بل الجمع عليه حيث انه بعد ان في الصوم
 ثم ينتقل العقوب لانه انما فيها اذا احاطا على انفسها اعتقار وقتها وكذا في المرض ولا بأس به ^{فيما}

حاشا على الولد ان يخطو قضايا وكذا قال له وما ذكره انما هو لا يسمع وجوده لا حاشا لمطالعة النقص وهذا الفصل من كتاب
 في النقص وولده في الايضاح وقال المحقق وقال السهري ويمكن الاستدلال عليه بطريقه في التوراة من ان يفسر في سائر فصوله
 مسائل الرجال من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 ترشح ولدها من ولدها في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 اذا انكسرها في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 استرخصت لولدها ما كانت صياها وان كان ذلك لا يمكنها ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 الرواية فاصرة وفيها من الصبي المتقدم لا يمكن تقديرها بهذه الروايات بل لا يمكنها ان يفسر في سائر فصوله
 على انفسها من الولد هذا مع ضعف سند هذه الرواية وعقبا الصبي المتقدم بما رواه الصدوق في الخبر
 عن ابن مسكان عن محمد بن جعفر قال قلت لابي الحسن الان انا امر في حديث علي بن ابي حمزة عن شهر بن حوشب ولدها
 وادركها الجمل فما نفق على الصوم قال فيلصق مكان كل يوم بعد على سبكي ونقصا لدا ما بها من الصيام واما
 للثوب يري صاحبها كواختلف وغيره ولا فرق في انفسها على احوالها الصبي المتقدم عن محمد بن مسلم ورواه
 السرازمي المتقدم واطلافا مع فتاوى الاحكام بيقضيه انما فرق في الموصلة بين الامم وعرضا سواد كانت عاقر
 ام مشيرة اذا لم يتم غيرها ما بها اما لو ما غيرها مقامها بحيث لا يصلح على العقل من انفسها اما اخره من جوار
 الاطفال كما خرج به في المدارك لا لاقتداء العزلة المسوقة للعذرية وتقريرهم ورواه السرازمي المتقدم وانما كانت
 انما في نظر استرخصت لولدها ما كانت صياها الحبيب وهذه الفدية من مالها وان كانت ذات جمل اصرح في الحديث
 في الدليل والسيد والدارك لقوله في صحيحه محمد بن مسلم المتقدم وعليها ان يستفاد لولدها من مالها العزلة
 ترقيت على خطاياها فكونها زنتها وقول ولدها الصدوق يسقط التقاض وشاذة قال في الحج مسندة قال في الجواب
 في الرسالة والذات لم يثبت الشيخ والشيخ اب والماء الحاصل في الصوم من العطش والجموع او حاشا المرأة انفسه من ولدها
 جميعا الاطفال وصدق في كل يوم بعد طعام وليس عليه التقاض وهذا الكلام ينم عن سوء الفقه ووجوب التقاض
 والمشهور بين علماءنا وجوب التقاض عليها لئلا يها اقلها من الصلوات فوجوبها التقاض كما هو في ان التقاض وجوب
 الاطفال لا يطلع الاخذ وهو المرض فيجب مع اذا ماها قضا الحكة والفاضة مع عدم وقوعه في كل يوم في كل يوم
 من سائر في الصبي ثم ان الصبي المتقدم اجتمع بالانفس من ولد الله من التقاض ان التقاض انما يجب بما يوجد ولا يها
 فعذر ما شئت الشيخ العاني والخواب انما انما لا بد ما تقضى مع عدم دليل جازمها التقاض موجب بالانفس في كل
 الاحكام وانما في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 المختلف والظاهر المستظهر من سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 من انما انما في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 صحيح محمد بن مسلم ورواه السرازمي المتقدم في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله

وسورة الصافات في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 تحت انفسكم كتاب عليكم وعقبتكم ما كان ما شئتم من استغفار ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تفرحوا ثم انفسكم
 الاسود في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 الصيام على انفسكم في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 من شهر رمضان ما كتب الله لكم في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 وقال في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 وانفسكم في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 خبركم واحد منها في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 واحد منها في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 ما نصيبه في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 ما اجتنب ما نهيت من سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 جهان احدها في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 ومساء لا اذاعة واستغفار ما كتب الله لكم في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 ان الرجل امراته رجاء ان يرضى عنه عاقل ولا يجدد وسبج له في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 انما يجب ان يرضى عنه عاقل ولا يجدد وسبج له في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 انما يجب ان يرضى عنه عاقل ولا يجدد وسبج له في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 الذي يحرم الاطفال من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 مضيق اعداء النجس في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 الايضاح الذي هو النجس في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 فلا يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 هذا الوقت ثم يبين سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 الذي ما خذ لا في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 على استظهار سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 النجس في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 ويذكر انما في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 فيسجد من سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله
 فتكون وسائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله من ان يفسر في سائر فصوله

عنه

[illegible]

الفريسيين واليهود عرقوه قطعوا الشجر خذوا ذلك مستلزم لموضع جزاء الصوم غير فيه بقصد الصوم لا في غيره
 لانه لو ساء بعض موقوفه لانه بعد جوده ان الصوم لا يقتضي ليس بغيره من الليل الى ان يرفع موضع النية في الزمان
 ولا مرجح وجوب ان يكون وقتا طويلا للنية والحدث
 من لم يثبت نية الصوم من الليل فصام لم وهو
 صحيح في الخلاف وما المشافى وهو ان النية لا يتبدل في الزمان كما في رواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 الجوزي عن ابي الحسن في شاهد برزخه ان لا يحدث امر للناس من لم ياكل فليصم ومن اكل فليصم هذا الحديث رواه الفاضل في
 العروة المحقة والذكر في الاول ان قيل ان الشك اصح انما هو على اهل البيت عليه السلام في رواية الجلال عامر بن ابي
 سنان عن ابي الحسن في قوله فليصم ومن اكل فليصم قال في النهي وانما يصح ان لا يحدث امر للناس من لم ياكل فليصم
 على انما قاله في الصوم من الموضع وما اخر فان ذلك عندنا في الزمان ما اذا كان هناك حارسا بطريق الوحي ولا بد ان تقدم
 نية الصوم من الليل وانما يرفع من غير النية والاسباب فيجب ان يتبين بقصد رفع نية انسان ورجوع هذه الآية
 للتطهر فيها حال ما لا يكون في ذلك ولا ريب ان مقتضى ما في اصول اصحابنا وانما يظهر من غير ما في
 رواية لا خلاف ما صحها في اهل البيت عليه السلام في قوله فليصم ومن اكل فليصم هذا الحديث رواه الفاضل في
 وما الثاني من قوله فليصم ومن اكل فليصم في قوله فليصم ومن اكل فليصم في قوله فليصم ومن اكل فليصم في قوله فليصم
 نية في صحة العبادة فلا يعصا وما الرابع ما ظهر ان مراد من رفع النية في العبادة ولا بد ان لا يرفع في يوم
 ناقص في الذبحة وهو في صلاة اللهم الا ان يثبت الاجماع ان لا يثبت الا في صلاة الله تعالى في صلاة الله تعالى في صلاة الله تعالى
 في قوله فليصم ومن اكل فليصم في قوله فليصم ومن اكل فليصم في قوله فليصم ومن اكل فليصم في قوله فليصم
 ان قال يجب على من كان في حرمه وما عدل الرسول عليهم السلام من تقديم النية في اعتقاد صومته لكن من الليل وهو ظاهر
 في وجوب نية في الاحتياط بقوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 من ليلته وغيره من وجوب الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 النبي في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 انقول مقتضى ما استدلل له في المختلف بوجوب الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 النية في القضاء في الزوال في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 هذا ما علمنا من تقدم انما هو النية في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 كما لا ريب ان ذلك ما بين وجهه انما هو النية في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 في انما الباري عز وجل في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 ما رواه الشيخ في الصحيحين عن ابي الحسن في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط
 في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط في قوله لا يصح الاحتياط

منه لما شرع بما عدل الوطى في البذل والدمار جاعاً حتى بقيت الشياق ومنى ثبت التحريم ثبت فساد الصوم بالإجماع والمركبة لأن
بالطريق ثبتت القضاة والكفارة ويقول من صحى بعد المرض وجعل المقدس منى والذى يجب ما هل من عليه من الكفارة
ما عطف الله بجمايع حيث أطلق الحكم بترتيب الكفارة على الله بجمايع قبل أن يرد في الحج ونظر لما تقدم من أن الكفارة
إلى الأمر بالشهادة في الدارين والسيادة من الجاهل بما هو القبول والتمسك بالجماع كاصح ما في المسألة لعل
تشرع بما لا يتصور إلا من الزود في الحكم من حيث ما تقدم من عدم الصلح وماروا على جهة التحريم في جعل الكفارة
إلى أن يثبت من كان في الزيادة في المرة في برها وهي ما لا يتصور صومها وليس عليها عمل في قول الحكم في جعل من لم يجد
استمر قال إذا كان الرجل المرأة والذكر وهو ما يمة لم ينفق صومها وليس عليها عمل ولكنه قال في بعض الروايات على أن
هذا خبر غير معمول عليه وهو مقطوع الاستناد وكيف كان ما تقدم من اعتقاد ما لا يتصور صومها وهو حصول
اليقظة في التكليف الثابت لأبوابه في المقام وأما الوطى في ذلك فلهذا ما لا خلاف في
فساد الصوم وجوب القضاة والكفارة لما تقدم من أن لا يتصور عدم الاستمرار في الصوم أيضاً كذا في قول
الشيخ في الخلاف على ما في الحج إذا دخل في ذكر في برأيه أو قدام كان عليه القضاة والكفارة وإحدى الإجماع عليه من كل وجه
أي جهة ما هو عليه القضاة والكفارة في الحج وقوله في قول فليس لصاحبها فيه نص يمكن مقتضى الذهاب أن عليه
القضاة لا خلاف فيها ما الكفارة فلا خلاف في الأصل برأيه الذي وقفاً في مقتضى ما لا يتصور صومها وهو حصول
وقوعه الكفارة يدفع القضاة مع قوله لا تفعل أصحاباً فيه وإذا لم يكن فيه نص مع قوله لا تفعل أصحاباً فيه فلهذا ما لا خلاف في
القضاة بغير دليل وأي مذهبه لنا يقتضيه وجوب القضاة على أصله المذهب يقتضيه نصه وهو برأيه الذي وقفاً في مقتضى ما لا يتصور
عليه انتهى وهو صحيح وقال الشيخ في القضاة والكفارة بالجماع في الفرج أنزل ولم يترس من الكفارة قبل أن يرد
من مرة أو غلام أو مائة أو غيرها وكل حال على ظاهره لا يذهب وقد روى أن الوطى في البراءة لا يوجب نفق الصوم
إذا أنزل منه وإن لم ينفق صومها لا يحل الأول وكانه إذا روى أن الوطى في البراءة لا يوجب نفق الصوم
في المرة وحلته من ثلثاً حتى كانا فاحصين وغيرهما على فساد الصوم وجوب القضاة والكفارة قال في الحج بعد ذلك
كلام الشيخ في الخلاف ما يرد من مباحثه لا قريب من ذلك الصوم وجوب القضاة والكفارة أحكامها بعد الإيجاب القسري
كل موضع قلنا بما يجازي القسري فيه وجب الأحكام الثلاثة فيها أيضاً ولا خلاف أن الفصل بعلو الحكم في هذه
لكل الأحكام المذكورة وإذا حصل المعلول لعل وجوده المعلول فلهذا ما لا خلاف في وجوب العمل بالأحكام المذكورة وهو
لوثبت أن الحائض مفسدة الصوم وليس لأخبار ما يرد على ذلك من يوجب من جهة ذلك أن لا يشك في
اشكاله لا على ما ذكرنا من أن يوجب من قبله قوله يوجب من بعضها الظاهر أنه أراد به صحيحه حتى يوجب
الأنها منه بغير أدلة ولا استكمال ومحملة لأن الاحتياط وحصول البرائة القبيضة يقتضيه العمل بالمشهور في
وجوب الأحكام أيضاً من بعد التمسك بها في قوله يوجب من بعضها الظاهر أنه أراد به صحيحه حتى يوجب
الادراك والدخول في الحديث من جهل المشهور كما في الحج من وجوب القضاة خاصة ومكان في الحج من التمسك بالمشهور في الحديث

باب الحج

في الحج والصلح قال في الحج ويقول السيد المرتضى من بعض علماء أنه يوجب القضاة والكفارة ومن بعضهم من يوجب
القضاة ومن بعضهم من يوجب الصوم والصلح وهذا لا يثبت وقال ابن الجوزي أنه يوجب القضاة والكفارة وأما في دفع
لم يكن عليه شيء إلا أن يكون الغني يرحم فيكون ضراً أو دفع القضاة ولا استكراه القضاة وقال ابن أبي عمير يوجب
قضاة ولا كفارة يكون عطفاً والصلح الأول الحق ولا فطر هو القبول أو غيره من الحج يستحب منها ما روى
الحسين والشيخ في الصحيح من المجلس في أن إذا أتى الصائم فداً فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر
وهو الجليع بأساً من صحيحه وعادته أياً راعى من ما شتم من ابن أبي عمير قال إذا أتى الصائم فداً فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر
وان دفعه من غير أن يتبعه فطر فليس هو صوماً وداروا بالشيخ في الحديث من ساعه قال سئلته عن الفل في رمضان فقال كان
شتماً بغيره فلا بأس بذلك شئ بكرة فليس فطر وعليه القضاة الحديث ورواه الصدوق في الفقيه عن جده
في كبر في الحديث من بعض أصحابنا من أن يبعدهم قال من أتى صائماً فداً فطر وجب عليه فطر من ساعه قال سئلته عن الفل في رمضان فقال كان
بغيره فداً وهو ما روى ابن أبي عمير عن ابنه من أن يتبعه فداً فطر وهو ما روى الصدوق في الفقيه عن جده
وأما غيره فلهذا ما لا خلاف في وجوب القضاة والكفارة ويدل على بطلان الكفارة الأصل ورواه هذه الأحكام في مقام
البیان والقضاة من غير فرض ذلك الكفارة يذهب إلى أن الكفارة في النذر ولكن الاستدلال على وجوب القضاة
بأن مقتضى صحيحه العبدى ورواه الصدوق في الحديث فطر من ساعه قال سئلته عن الفل في رمضان فقال كان
الكثير وأورد عليه أن اتفاقاً من الأفعال فساد الصوم بالكل والشرب فيجعل الجليع على ما روى في الأحكام
حقيقة الله أصح من بطلان القضاة والكفارة ما صالته البرائة منها وإن الصوم أسهل من القضاة والكفارة
عنه وجازوا الشيخ في الصحيح من مجلسه من يوجب فداً فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر
الحائض الحديث والحجاب في الأصل أن لا يرفع ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر
في مقامه الدعوى وأما في التمسك بالصلح على ما روى في الأحكام فلهذا ما لا خلاف في وجوب القضاة والكفارة
على وجه الصحيح من شهر رمضان على الظاهر لا سيما في الأصحاب بل يوجب الانتصار والقبض في الخلاف والصلح في وجوبه
وطاهر القضاة لا يقتضي الإجماع عليه وهو الجليع من مال الصالح الصائم والنية ومن قضاة خاصة وأما في مقامه
من الواجب وأما في وجوب الصلح للصالح الصائم فلا خلاف في ذلك ومن يباحث العرف مع
مع الإشكال في الحاقه بالبرائة الثلاثة سهل ما في تحقيق الكلام وهذا المقام وإن تقدم ما لا يخفى في حقه
التوفيق في تحقيق الكلام من مقامات المقام كذا قد مضت إذ المشهور بين الأصحاب تحريم فداً فطر
الحائض بل على الإجماع كما مضت وطاهر الحكم في الصدوق في مقتضى حيث قال في سئل ما يوجب ما يوجب
من قبله يجب في شهر رمضان من أول الشهر إلى آخره فداً فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر
من أول الشهر إلى آخره فداً فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر ولا بد منه من غير أن يتبعه فطر
الكتاب المتقدم من الأصحاب وإلى هذا القول يميل كلام المحقق في الأصول ولا خلاف ما عليه في الحج

5

من استحقاقه ان يكون له في عباده من غير ان يرضى في الله سبحانه عليه قضاء ذلك اليوم كالاسم عليه قضاء ولا يعود وما
الصدق في الحسن قال مثل جازان من سديد العبادة من في الصالح يستحق في الملاءة ان لا يرضى في سديد العبادة من في الحسن
من في الحسن قال الصديق قال سالت ابا عبد الله عن الصيام برئ من في الحسن قال لا ولا الحزم وما روى الصدوق في الحسن
ثم قال حصة اشياء من الصيام لا كل والشرب والجوع والاراس في الملاءة ولا كل ولا شرب ولا جوع ولا اراس في الحسن
والذي ما به من في الصيام الغزيرة وهي الشبه وزك الكذب على الله وعلى رسوله ثم ترك الاكل والشرب والجوع والاراس في الملاءة
واستدركه الصدوق فاذن هذه الاشياء ما وصفناه كان مؤثرا في الصيام مع كونه من غير الله تعالى في موضع اخر فذكر
في موضع اخر حصة اشياء من كل الاكل والشرب والجوع والاراس في الملاءة والكذب على الله وعلى رسوله وعلى النبي صلى الله عليه وآله
فما علم ان الظاهر من هذه الاشياء تحريم الاراس في الصيام ولا حصة من في الصيام لا حصة في الحسن ولا حصة في الحسن
في الملاءة من غير ان يكون له في عباده من غير ان يرضى في الله سبحانه عليه قضاء ذلك اليوم كالاسم عليه قضاء ولا يعود وما
الحق في العشرة يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
حصة في الصوم وان لم يجب من في الملاءة الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
وجوب القضاء والكفارة في حصة في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
ثم اجاب بنوع اعطاء في الحكم مع المساواة في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
الحق في العشرة يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
واما ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من سالت ابا عبد الله عن في الصيام برئ من في الحسن قال لا ولا الحزم وما روى الصدوق في الحسن
بأشياء له في عباده من غير ان يرضى في الله سبحانه عليه قضاء ذلك اليوم كالاسم عليه قضاء ولا يعود وما
الصدق في الحسن قال مثل جازان من سديد العبادة من في الصالح يستحق في الملاءة ان لا يرضى في سديد العبادة من في الحسن
من في الحسن قال الصديق قال سالت ابا عبد الله عن الصيام برئ من في الحسن قال لا ولا الحزم وما روى الصدوق في الحسن
ثم قال حصة اشياء من الصيام لا كل والشرب والجوع والاراس في الملاءة ولا كل ولا شرب ولا جوع ولا اراس في الحسن
والذي ما به من في الصيام الغزيرة وهي الشبه وزك الكذب على الله وعلى رسوله ثم ترك الاكل والشرب والجوع والاراس في الملاءة
واستدركه الصدوق فاذن هذه الاشياء ما وصفناه كان مؤثرا في الصيام مع كونه من غير الله تعالى في موضع اخر فذكر
في موضع اخر حصة اشياء من كل الاكل والشرب والجوع والاراس في الملاءة والكذب على الله وعلى رسوله وعلى النبي صلى الله عليه وآله
فما علم ان الظاهر من هذه الاشياء تحريم الاراس في الصيام ولا حصة من في الصيام لا حصة في الحسن ولا حصة في الحسن
في الملاءة من غير ان يكون له في عباده من غير ان يرضى في الله سبحانه عليه قضاء ذلك اليوم كالاسم عليه قضاء ولا يعود وما
الحق في العشرة يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
حصة في الصوم وان لم يجب من في الملاءة الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
وجوب القضاء والكفارة في حصة في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
ثم اجاب بنوع اعطاء في الحكم مع المساواة في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
الحق في العشرة يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة

في

فقد صور لاجل الخاف من افادة الصوم ولا انه اذا جاز تناول المفضل جاز فعل ما هو مفضل لم يطرف ان اوله هو
جيد لا ان التمسك الاول من الوجه الثاني لا يخلو من ضعف فان الكلام ينسحب على ان الملاءة المقصود يقتضيه دخول الصوم
التدريب والوجه بناء على ما عرفت من وجوب فعله في الصوم المندوب **الثاني** ذكر الشهيد الثاني ان ما ذكره الصدوق
من في الحسن قال الصديق قال سالت ابا عبد الله عن الصيام برئ من في الحسن قال لا ولا الحزم وما روى الصدوق في الحسن
ثم قال حصة اشياء من الصيام لا كل والشرب والجوع والاراس في الملاءة ولا كل ولا شرب ولا جوع ولا اراس في الحسن
والذي ما به من في الصيام الغزيرة وهي الشبه وزك الكذب على الله وعلى رسوله ثم ترك الاكل والشرب والجوع والاراس في الملاءة
واستدركه الصدوق فاذن هذه الاشياء ما وصفناه كان مؤثرا في الصيام مع كونه من غير الله تعالى في موضع اخر فذكر
في موضع اخر حصة اشياء من كل الاكل والشرب والجوع والاراس في الملاءة والكذب على الله وعلى رسوله وعلى النبي صلى الله عليه وآله
فما علم ان الظاهر من هذه الاشياء تحريم الاراس في الصيام ولا حصة من في الصيام لا حصة في الحسن ولا حصة في الحسن
في الملاءة من غير ان يكون له في عباده من غير ان يرضى في الله سبحانه عليه قضاء ذلك اليوم كالاسم عليه قضاء ولا يعود وما
الحق في العشرة يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
حصة في الصوم وان لم يجب من في الملاءة الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
وجوب القضاء والكفارة في حصة في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
ثم اجاب بنوع اعطاء في الحكم مع المساواة في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة
الحق في العشرة يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان لم يكن في الملاءة

فقد

جيد

التدريب

من في الحسن

ثم قال

حصة اشياء

والذي ما به

واستدركه

في موضع اخر

حصة اشياء

فما علم ان

الظاهر من

هذه الاشياء

تحريم الاراس

في الصيام

ولا حصة من

في الصيام

فما رقبته صوم غير من متابعين فان ذلك مفسر من الكمال والشرب والسكران وحجاب عن الاجماع بوصفه وتجاهل من
وعزوا رايها بأنها ضعيفة سنداً راسخاً لها عند من رايها اهل مقتضى صفة غير صفة الامام بها المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
مع عدم معرفة السائل وعدم الخوف من كونها معتدلة واوردت في احكامها على غير الامام وما انا انقل على وجوبها من الاعتقاد
بغير مقتضى ولا اشتقاق الصانع انه خلاف الاجماع وذلك لوجه اخر لا خلاف لاحكامها كما في انشددهم من بعد الغلط والمكان
تصر الحكم على مورد الوفاق الا في الرواية المذكورة واعلم ان الذي عولوا عليه وهو انه اصل في الجوزة رايها في الصوم فكل من رايها
لم يقتض انصاف منهم من اوجب بالاعتقاد خاصة كغير المعتد بالاصلاح وانما اورد من اعتقاد وعلى تقدير اعتقاد الجميع
واصله من ان الله من الكفاية وهو حسن ان لم يوجد دليل اخر او ثبت الاجماع ولا حكاية ابن اوديس وانما في الخبر
توقف من الحكم وقال بعد ان يروى في سليمان وهذه الرواية فيها ضعف لا لانها في الاماكن بها وليس العباد الا في الاماكن
ولا في الاماكن الا في الاماكن وقال في الترتيب وفي انصاف العباد الى الملوحة خلاف ظاهر الخبر وفاء بالصوم في الاماكن
في المسوق وعلى قولنا بسند الخوض في عدم ما في ذلك وانما في ذلك الاماكن في بعض السبل من الاماكن
في انما كوله وهذا الصانع بعض ما ذكره في الفاعل الخوض في ان في ذلك الاماكن في بعض السبل من الاماكن
عن ابن سعيد في الموقوف عن الرضا قال سألته عن الصيام في بعض الاماكن في ذلك الموقوف في الدوحة وحلقة قال
جاء في الاماكن في سئلته عن الصيام في هذا العبار في حلقة قال لا اساس له وهو من اعتبار ان يكون الموقوف حجة مرجح في
الاطلاق وحلقة في غير الغلط جميعاً بينه وبين ما تقدم كما ذكر صاحب الوسائل مع كونه حكماً مرده وبيان ان الصيام في
من انما ولا ان كان في بعض الاماكن فلا فرق بينه وبين غيره ولا في الاماكن ولا في الاماكن ولا في الاماكن ولا في الاماكن
بذلك في سلم في الصحيحين الباقين قال في الصيام ما صنع اذا اجتمع اربع خصال الطهارة من الشرب والسكران والافلاك
حيث لم يمتد على بعض الناس في الاماكن مرجح منها ما روي بالدين ويقع الباقي في رواية ذلك موقوفة معونة في بعض
ان تقدم من الصادق قال في الاماكن ان علياً سئل عن الذباب يدخل على الصائم قال ليس عليه قضاء الا ان يسلط عليه
في الحيرة في القول الاول في سئل عن اجماع الاماكن من غير اللذة في القضاة والاربعه ما روي في حاشية الرواية في الاجماع والحق
بعض الاماكن في باقية والحق في الغلط الذي يحصل من اجزاء في التقدير في الحق في الاماكن والحق في الاماكن في بعض
عرفت من ضعف دليل الحق في موقوفه عن ابن سعيد من في الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض
اجتبى في الاماكن في الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض
الاصحاب في الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض
الحقق في اعتبار ان قال ولو اجتبى فانها في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض
مع ان قال في موضع اخر ان بعض من اجتبى وانما في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض
والكفاية من بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض
والانقباض في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض الاماكن في بعض

عليه السلام

[illegible]

اولا ان لم يكن للظن طريق الى العلم وانما اختلفوا في وجوب القضاء وعدمه اذا انكشف لنا والظن اسبق وقالوا لا يخرج وما ذكره من
في الاصل غير واضح فان اكثرها رايهم ان ما لا يخرج بذلك وقالوا نعم في الزكوة والصدقة والصلوة والاسماء الاكبر والظن لا يخرج من حيث هو
بقا وانما يستبعد ان لا يتحقق خلافه ولو جاز في ذلك فلهذا وجوب الظن لا يخرج من حيث هو بقا وانما يستبعد ان لا يتحقق خلافه ولو جاز في ذلك فلهذا وجوب الظن لا يخرج من حيث هو بقا
ان يكون وما في قوله من جهة الظاهر صحيح وانما الاستدلال بالعلامة في الحج قال الشيخ في النهاية لو شك في وجوب الليل لوجوب
عائنه على الساعات يعلم من جهة الليل ولا عيب على ظنه فافطر ثم تبعه بعد ذلك ان كان هذا على التقادير ان كان ذلك على غيره
فلهذا وجوب الظن ثم يتبين انما كان هذا لم يكن عليه شي وهو اختيار الحدود في الحديث ما يوجب وجوب المسح فاما وجوب القضاء
لعارض من غير ان الساعات من جهة الظن لم يدخل في ذلك فانه قد روي انه اذا اخطأ في صلاة ما لم يكن عليه من جهة الظن فلهذا وجوب الظن لا يخرج من حيث هو بقا
على ان الساعات من جهة الظن لم يدخل في ذلك فانه قد روي انه اذا اخطأ في صلاة ما لم يكن عليه من جهة الظن فلهذا وجوب الظن لا يخرج من حيث هو بقا
يعني انما لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
القضاء مع الظن وقيل اني يعقل فاما وجوب القضاء خاصة في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
القضاء خاصة في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
ان الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
القضاء مع الظن وقيل اني يعقل فاما وجوب القضاء خاصة في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
القضاء خاصة في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا

السحاب

السحاب اجلي فاما الشمس لم يقب فقال في حرمه ولا يقضي عليه الاخبار ظاهر في القول بعدم وجوب القضاء خلاف الظاهر من
فقط لا يستعمل في انوار الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
الشبهة وانما روي الكسبي في قوله ان الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
فقبيلهم سحاب اسود فغيره الشمس فاما ان الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
ذلك النوع انما من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
من يعقب ولا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
وان كان القول الاول اقل استقامة النصوص فيه وصراحته مع اعتقادها حاله البرائة وعدم صلاحها لاجل كونها وجوب
القضاء مع الظن في الصحيح في سنده اذ ليس في الامر بصيام ذلك النوع فيكون جملته اقلية اما مرفوعا فيكون انما اخطأ في
الاشياء ببعضها والاشياء في ذلك الاستدلال لا يثبت فاما وجوب الاسماء في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
انما وجوبه في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
لا خلاف في وجوب القضاء مع الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
الاشياء ببعضها والاشياء في ذلك الاستدلال لا يثبت فاما وجوب الاسماء في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
انما وجوبه في الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا
الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا في الساعات من جهة الظن لا يخرج من حيث هو بقا

السحاب

وغير ابراهيم من غير ان كان كماله كماله بها فاشتمل على ما هو عليه من سعة الوصل والنفاد في شهور رمضان فقلنا ان هذا التفسير
مما مع وجوه فاما الصريح فاما سطر فكتب بخطه بغير ذلك اليوم ان الله ويقضي حقيقة الحيلة ورواية اخرى ان جرحه في سطر
الفضل وغيره ورواية بعد طلوع الفجر قد صوموا بالانعام واجبا او مستحبيا وسواء قالوا ان الفضل بعد الحيلة فكلها كماله
بما انعم الله به عليه ورواية اخرى ان الكسبي والعزقي اسحق في هذا قالوا ان ابراهيم يكون على اليوم واليومان من شهر رمضان
فان شئنا صومنا اقل ذلك اليوم واقضى مكان ذلك اليوم هو الآخر او اتم على صوم ذلك اليوم واقضى يوما اخر فقالوا ان بعض
اليوم لا ذلك اكلت مصحبا ونقض يوما وقالوا في المداك ونقض بقية غير الوصل بعينه اما المعنى فلا يظهر سوا ما في صوم
رمضان في الحكم انتهى ونقض بعد النصف ويستفاد من بوقته ساعة التقدم انتفاء العطا اذا نشأ من الفضل بعد النصف
الى ان كان في اوله على انصافا ما الى الاصل ما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن رافع قال حدثني ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان
نظر طلوع الفجر لا يقول لم يطلع بعد ما لم ينظر فاجده فكان طلوعه حتى ينظر قال فانه لما كان في كوكبات تلك
لم يكن عليك شئ وما رواه الكسبي في الصحيح والحسن بن هاشم عن معاوية بن رافع قال حدثني ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان
طلوع الفجر لا يستعمل لم يطلع ما لم ينظر فاجده قد طلع حتى ينظر قال ان سمعتموه في نفسه ما انك لو كنت انت
نظرت ما كان عليك عتاقه ورواية الشيخ في الكسبي بقاوت ما رواه الحسن بن هاشم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان
الفجر كان في جرحه من اصحابه في عبادات حمله منهم ايضا لفظ الله ولعل ما رواه في السنة الى سنة الفجر كان
انصوحا من انصوحه لا اختصاصا بالاشك مع ان شوبه مع الفجر يدل على شوبه مع انك لم يكن في اوله الا ان الفجر كان
بدل الفجر لعل اوله الى السنة الالهية وجوب الكفاية لعدم دليل على شوبه مع الفجر فكل ما كان من السجود في السجود
كما في الفجر فغير ذلك المذكور يصور الفجر على ان كان في سنة من عتاقها وجوب العتاق كما في الفجر والاعتقاد
مع اختصاصا بغيره والفتاوى بحكم الشاهد في صورة الفجر عليها لا لا يخفى على المتأمل منها ولا يخفى على المتأمل منها
مفهومه من الفجر اذا اخبر بطلوع الفجر فكل من كان في سنة من عتاقها على ان كان في سنة من عتاقها على ان كان في سنة من عتاقها
هذا الحكم منطلوعه ولا يتم الا صاحب لا يجب الكفاية لا من عدم ورواه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
سورة التوحيد في الصحيح والحسن بن هاشم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
واصحابه يستحبون في بيت منظر الفجر فاما انهم قد طلع الفجر فكيف بعضهم ومن سطره سطره فكل من كان في سنة من عتاقها
وفي العلامة في التفسير والاشهاد ان كان في سنة من عتاقها فلا يجب وجوب العتاق والاعتقاد في حكمه سطره
كحوله في مدار بعد طلوع الفجر والرواية غير ما في سنة من عتاقها فاما ان كان في سنة من عتاقها فلا يجب وجوب الكفاية لا من عدم
فلا يصح السلم ما يصح المعاصرة مع عدم شوبه حجة خير المودعين مطلقا بحيث يشمل على البحث انهم لا ان يملك
الدالة على حجة خير المودعين فلهذا في ذلك وقد تقدم تحقيق ذلك سابقا كما في بيان اساك في بيان اساك في بيان اساك
كانت اورد ما فيه وان كانت في قضاء الفم وما في الفم فليس في الفم والاعتقاد في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
يتمى الا في سنة من عتاقها سابقا عتاقه لا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك

مسألة في الحكم وان ذلك لا يتركه الصائم الا اذا لم يوجبه العتاقه لعدم الجواز في سطره والاشهاد في التفسير في بيان اساك
عن صفوان بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الاشهاد في بيان اساك في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
الاعتقاد في بيان اساك في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
اورد ما فيه اذا وصلت الى الفم وجوبه مع عدم وجوبه السهم ولعل مستندهم انه مع عدم الوصول الى الفم فلا يصح السلم على المعاصر
مع الوصول الى الفم والاستماع فيصنفه في كل يوم في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها
الياسيني من الجرح في الوصل لا يصلح ولا اعتبار ولا في الفم فليس في السنة والاشهاد في بيان اساك في سنة من عتاقها
مقبولين في سنة من عتاقها ما بين من الدواعي ولم يصل الى الفم وما قد تم من سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر
مقبول للصوم في وجوب الكفاية ما لم يجل في وجوب الكفاية ما لم يجل في وجوب الكفاية ما لم يجل في وجوب الكفاية ما لم يجل في وجوب الكفاية
الاصل في رواية الشيخ عن معاوية بن رافع قال حدثني ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ارادوا بحجة اساك في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
من اصحاب الكسبي والمصنفين اودس والعلامة في الفم والاشهاد في بيان اساك في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر
وهو اصل الامة واستحقاق صحة الصوم فانه اعتقد شرعا لا يجل في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم
قال في بيان الصائم ما مضى اذا اجتنب ثلاث خصال الطعام والشرب والنساء والارثاس في الفم وما رواه الكسبي في الصحيح
بغيره في سنة من عتاقها ما مضى ان يمتنع من كل ما كان في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم
وما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الى معنى هذا الخبر بما هو عليه فانه قد ثبت في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها
انتهى والحدوث المذكور ظاهر في الرواية فلا يسمي به حيث قال في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم
ما مضى انتقال الامر فاما اذا وجد العلم في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها
من العمل بالربح في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
انتهى وقد بين ان في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
رها شتم المروي والكافي في بيان عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك
ما تقدم واما الصائم ولا يجب الاشك ايضا في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها
في التفسير ورواه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
كما في السنة والامة واستحقاق صحة الصوم فانه اعتقد شرعا لا يجل في سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر
مقبولين في سنة من عتاقها ما بين من الدواعي ولم يصل الى الفم وما قد تم من سنة من عتاقها فلا يصح السلم على المعاصر
لا يصح السلم على المعاصر كان الفم ما في الفم في سنة من عتاقها فلا يصح في ذلك

[illegible]

فقبل من الطغرات قال ان ابن الحنفية والصدوق في المصنف لا يسمونه انتهى ما في الخ وبالمجمل فلا تسمى الحوائج مع الذكر في هذا
الاستفاد من صحيح محمد بن مسلم المتقدمة والوقوف الذي رواه الشيخ عن فاطمة بنت ابراهيم عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
للصائم وغيره وهو ما رواه عنه عن الصادق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالكل للصائم وكذا السعوط للصائم وما رواه في
في الكافي عن ابي المراكبة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتم وجبت واذا نذر قال لا بأس الا السعوط فان ذكره
خلال النذر والليلي لا يقضي ويكفر بطلان نذره الى الحاق ادم لا يخرج لها في الخ فانه لو وصل الى الدعاء الفطر
عليه الغناء والكفاة لان الدعاء خوف ولا يخفى ضعفه فاما نسخ كون مطلق الاصل الى مطلق مفسد
بلا مفسد الاصل الى المعادة بما سبق الاكلا وسرنا وقال لا يخفى في التهذيب واما السعوط فليس يوشى ولا ينجس
انه يلزم المتعاط الكفاة وما وردت مورد الذكر اهـ وعلقا على التعليق في الاصل والافاضة ان الشيخ في
خاصة على ما حكى عنها في الخ وحجتها انهم باعدهم والحواس الحجاب قال في الذخيرة واعلم والكفاة واجتنب
المعذرة اوصل الى جوفه الفطر كان عليه الغناء والكفاة وفيه نظر لانها لا يدل على ان الاصل الى الجوزية
مفطر انتهى وهو جيد ولا يجب الاساك انما في الطهارة بما يقع في الحواف باختياره وقال في الشيخ في الحجاب
وانه ادريس وغيرهما الاصل والحمل استفاد من صحيح محمد بن مسلم المتقدمة خلافا للسرواحي قال في
ما في الخ لو طهنت فيه حصة وصلت الى جوفه الفطر وان هو كان كذلك ففعل به اوصل هو بنفسه فاما
واختياره في الخ واستدل عليه اوله في جوفه الحامد كان لا يرد او جوب الغناء والاصل بركة الذرة من الكفاة
ولا يخفى ضعفه ولا يجب الاساك من صحيح محمد بن ابي ربيعة الشافعية وقال في المستدرج للاصناف وعدم الغناء استفاد من صحيح
محمد بن مسلم المتقدمة خلافا لثمانية والقاضي حقيقى ويكره للحنابلة وفيه سليمان بن عبد الله بن محمد بن ابي جعفر
اذا غصص الصائم في شهر رمضان واستشقى بعد الوتر راحة فليطه او كسى بيانا ففى ان انقذه وعلقه في ارضهم
شهرين متتابعين فانه ذلك شرع في الاكل والشرب واشكاله وهو ضعف مسند الاصل ولا بد ان الغسل في وقت
انما هو وصف بالاحكام مما ان يكون اعزاه الى الرخصة ويحتمل ان يكون خلوهم وقد عرفنا انه وعلقه بعد الوتر حولا
فان الرخصة الفلينة واستدل في الخ ايضا بان الرخصة عرض لا اشتراط في الاكل والشرب وانما استثنى عنها ما يقال فيها
فانها اوصلت الى الجوف علم في علمنا وقد استثنى عنها ذلك بموجب الاضطرار والحواس في الرخصة لم تنقل واما الجوز
فيقول وصل الى الشوم ان عمل الرخصة لو استثنى من هذا المسك اسبيل ذلك يشبه الحامد مع كونهم ولا يجب
عن حق الحامد وغيره ولا يفسد الصوم به ولا خلاف بين اصحاب كان في الذخيرة ويدل عليه ما رواه الكشي في الصحيحين
من ساد عن ابي عبد الله في الرجل يعطش في شهر رمضان قال لا بأس ان يشرب الحامد وعن يمينه في يعطش قال نعم
اذا عودهم يقول الحامد في الصائم ليس به ما اساءة ولا وما رواه الصدوق عن ضرير بن حازم انه قال قلت
لا يحدونه ما رواه جعفر السواد في صحيحه وهو قال لا قلت فيجب الحامد قال نعم ولا يجب الاساك عن هذا الطعام
للصائم وروى الطائفة من طرق كثيرة لا يحسن الاعتناء بذلك الا لاصل والحصل السابق وهو ما رواه الشيخ في صحيحه

الحكم معلق على الاظهار وهو ان من لم يمتنع على اتحاد الاصل والفرع لا يمتنع على اتحاد الشئ والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
على ذكرها بذكر النوع انتهى وان كانت الكفاية ما تترتب عليها حصوله العقل لاطلاق القول في الشئ والاشياء لا يمتنع على اتحاد
ما ذكرنا من ان الحكم معلق على اتحاد الاصل والفرع لا يمتنع على اتحاد الشئ والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
صحة في المقتضى ما يمتنع واحدة بها فثبت الحكم المعلق على اتحادها فثبت ذلك كون الحكم معلقا على اتحاد
الاشياء الحكم معلق على الاظهار وهو ان من لم يمتنع على اتحاد الاصل والفرع لا يمتنع على اتحاد الشئ والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
الاول ما نمتنع من ان ما استدلل على ان الحكم معلق على اتحاد الشئ والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
العدم اني لا انكر مطلقا اقوالنا ظاهر منها الا في حقها والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
في المتأخر كصاحب المدارك والفرع وغيره ان من لم يمتنع على اتحاد الاصل والفرع لا يمتنع على اتحاد الشئ والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
به الصوم وهو انما يمتنع بمصادقة العقل للصوم فيكونها عدله على امتناعه اذ لا يمتنع على السليمة في الامتناع فيصير الحكم معلقا
والفعل ثانيا انما حصل بعد فساد الصوم الاول فلم يحصل له الاظهار في حق الاجازة فيقيد بحالة الصوم وهو غير
حال الشك وان قيل فقل الحكم في جميعه عبد الرحمن في الحكمي الخارج المقتضى على الاستدلال بالخارج والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
في الجركا لغة اعلم بالام لا يفيد الصوم لقوله لا يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
انما التعميم بالنسبة الى افراد الحكم ودواعي العقل لانه وثابا انما يكون في الصوم الاطلاق انما يمتنع على
الافراد السابقة المتبادرة الى الذهن دون الافراد اذ وثابا انما يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
ورقده معينة فخصه بغير صوم الشك فيكونا محايين فخصه به وبذلك علم انما يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
ولا حيا لا يثبت فيها التكفير لعدم الاستقلال من كونه واجب وبعده امتناعه من عدمه في الصوم من
الاغلب كونه مع الاظهار وهو معلق على العقل بقوله لا يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
كما عرفت وان كانت احوط واحولها الشك فيكونا واجب وما اجتمع مقدم التوارد بذكرها في الجماع وهو احوط
والشرب في طريقه ما حصل وهو ان الشك في ذلك الاصل والفرع لا يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
واحدة ولكن الجماع لا يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
وجع والاستدلال على الحكم في الجماع لا يمتنع على اتحاد السويك والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
فيها وبالله العالم **مسألة** في مقتضى الكفاية لو فقه الحكم ما يمتنع به الكفاية فخاصه انما يمتنع في الصوم من غير حصول
كالوفاة بالبيعة العامة في هذا الصوم من شوال باختلاف احوط وفاقول له الصدوق ومحمدا احيانا في هذه الصورة فلا يمتنع
اي في رمضان وفي غيره والمفروض كونه من شوال فالحال في المدارك ومظاهر من العلاقة في مطلقات التلازمة والاشياء لا يمتنع على اتحاد السويك والرواية قد
بمنه من مقتضى الكفاية في هذه الصورة باختلاف فيه فانما استدلال على مقتضى الكفاية مع سقوط الغرض من قولنا اذا
انكشف كونه ذلك الصوم من شوال بالبيعة ومقتضى ذلك ان يكون السقوطها مسلما عند الجميع استقامان في مقتضى
مقتضى الصوم في بعضه ويجوز في السفر مطلقا سواء كان خروجا ام لا ولا يفسر الغرض في حاشا وعدمه مطلقا

ارواح

اولاً خضد العباد من الكفارة فاقول ان اوجها كما ان الحق وغيره واختاره العلامة وجعلته تركية والثاني لم يقتضها كماله
هو القول الثالث وهو عدم سقوط مطلقاً عليه الاكثر كما في مداركه والذخيرة لم يرض الشئ في الخلاف عليه الوفاق
وهو كونه في مقام مقام انعم الاخير والاول على وجوب الكفارة بالانفاق في شهر رمضان اذا صدق عليه انه اظفر
بشهر رمضان لان مقتضى لها ان الكفارة هو الهلك والافساد بالسبب المحجب الكفارة فثبت الاثر والعرض وهو الهلك
المقتضى لغرض الصوم لا يعلل بالماضي ولا بالاضل وفيه نظر لا كما لا يخفى واستدل العلامة على ما دأب السراة ان هذا
غير واجب صومه عليه وعلى الله تعالى وهذا لا يكتف بما في ذلك تجدد العذر لا يلج فيه الكفارة كما لو اكتفى به
من شران بالبيعة وفيه ان التكليف الشرعي منسبة على الظاهر دون تعلق الامر الواقع فان افعال والحرم والاطهار
نسبة الى افعالها كما ان كذا وكذا ونظر المكلف ما كان وقتها ولهذا ورد عنهم من كل باب ما هو حتى تعلم انه قد كان يشترط
حلال وحرام فهو كحلل حتى يفرق الحرام بعينه من غيره ويحذف ذلك وبالجملة فلا ينبغي ان وجوب الكفارة بالافسار
موقوف على وجوب الصوم عليه كما في الواقع بل يجوز ان يكون وجوبها ما بعد الاضمار واجب عليه الاسكان في الوقت
ولا سيما ان كذا في عدم جود الصوم تمام ذلك البعم قال في ذلك وفيه ان مداركه وذكر العلامة وشرحه في
المسئلة على قاعدة اصولية وهي ان المكلف اذا فعل مباح شرط العمل به يجوز ان يكلف له ثم يمتنع فعله الاول بحيث
الكفارة وعلى الثاني سقطا وغريه وفيه ان افعال المكلف لا تضاف اليه الحكم ما تباح التكليف بالانفاق على الاثر
الشرطي كما هو الظاهر وبما حكم بشرط الكفارة في التحقيق الاظهار ومهم واجب يجب اظهاره كما هو واضح انتهى
وسمى هذا البعم المندرج ما نحن فيه تحت القاعدة المذكورة لعل المذكور وجوب الكفارة مبقياً على وجوب الصيام
الظاهر وان قلنا انه يمتنع التكليف في الصورة المذكورة واعلم ان هذا هو ان افعال المكلف وسائر مقتضى
من الكفارة وقد وقع فيه خلاف منها بين اهلنا استعملوا جميع من مضى في القاري كما جاز مداركه والذخيرة وغيرها
ان هذه الصورة لم يرها حدث في محل الخلاف والاول سقوط الكفارة عن كل من فطر باختياره ثم يفسر اسقاط الكفارة
للارباب في طائفة من اهلنا على ما هو عليه في الكفاية والاصح والحق من قوله في طائفة من اهلنا على ما هو عليه في طائفة
من اهلنا قال في هذا هو الحق في شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان
ذلك اسقاط الكفارة هل هو واجب عليه وقال في حقه في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان
قال في ذلك بخلافه بل هو واجب عليه بشرط ان يخرج من اهل البيت في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان
الكفارة المذكورة منها وفيه من مقتضى وجوبه في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان
قد ثبت على الوجه في شهر رمضان ان عليه كفارة تركه وهو ما صحح وهو لا يسبب بالذخيرة والاول في
المسئلة ولا جاز ان يكون الحق في العذر والاعتذار في الحق في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان
غيره اسناد ضعيف عن بعض من خرج في يومه من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان في كل يوم من ايام شهر رمضان

22

على قول زيد بن جابر انه عليه السلام
 قال ان رسول الله كان اذا اقبل قال اللهم لك حسنا وعلى ربك ان اقبل فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي محمد وعن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ما اقبلوا اللهم بقول ما اذع الظلم وعلى ربك ان اقبل فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 روي الشيخ ما استاذن من الصالحين ان يسمي قال ما اذع الظلم وعلى ربك ان اقبل فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 الراد ان يسمي قال يسمي الله لك حسنا وعلى ربك ان اقبل فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 الا قال عنه قال ما من عبد جهم فبقول هذا فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 لا يقبل الله العظم والعظيم لا يخرج من ذنوبكم يوم ولدتموه وفي ولايتهم عابدين انهم قالوا في هذا الزمان
 عند قلوبهم عند صدورهم لا يبقوا كما تستحقونهم في سبيل الله وفي الكاظمين عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 مستجابا اذا كان اولي القربة فقل بسم الله والصلوة والسلام على من لا نبي بعده الرحمن الرحيم
 المغفرة اغفر لنا من ظلمنا احد اظلم من ذنوبنا وسبح ان يؤخر عن الصلوة كان ينظر اظلم والصالحين
 ما روي الشيخ الثلاثة في الصلوة والحسني باو اجمع من عاظم والصدوق في الصلوة من الجليل عن ابي عبد الله
 في الاظلم وافضل الصلوة او بعد ما يقال قال كان من قوم يخشون ربهم فمات لهم طيطيرهم وكان في ذلك
 طيطيرهم في الصلوة وما روي الشيخ في التذويب في الموت من ذلك ونسب عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
 يوم قوم ينظرون الاظلم وان كنت تغفر لهم فلا تغفر لهم واظلم من ذلك ولا ما روي بالصلوة فقلت لم ذلك قال انه
 الحديث وانما هو من قوم يخشون ربهم من احوالهم عن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله في ذلك ان يقول هذا فيقول
 العبد وانما هو من قوم يخشون ربهم من احوالهم عن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله في ذلك ان يقول هذا فيقول
 يستدبرون الاظلم ولا تغفر لهم واظلم من ذلك ولا ما روي بالصلوة فقلت لم ذلك قال انه
 احب الى ما روي في ذلك ايضا فقلت انك اذا كنت تتكلم من الصلوة وتغفلها وانما اجمع حدودها قبل ان تغفل
 ان يغفل عن الاظلم وان كنت من تافك نفسك الاظلم وتغفلها شغلها الصلوة ما روي بالصلوة
 وسواء من يغفل عن الاظلم في ذلك مشروطا بما لا يستعمل الا الاظلم في الصلوة الى ان يخرج وقت الصلوة وعليه في ذلك
 المتقدم بان يقول في الصلوة فقل الله ما اذع الظلم وعلى ربك ان اقبل فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 تلك التي هي الصلوة احب الى ما روي في قولهم فقلت على ذلك ان كنت تتكلم من الصلوة فقلت لم ذلك قال انه
 الصالحين وما يستعمل في الصلوة فقل الله ما اذع الظلم وعلى ربك ان اقبل فقل الله ما اذع الظلم وانت الوفاء
 المتقدم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 من العلماء في ذلك الوقت والظلم العبد والصدق في الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 في عبد الله من ابيه قال ما روي رسول الله سبحانه ولو يخرج اكله اكله من سبيل الله سبحانه ومن الكاظمين العبد

تاریخ

[illegible][illegible]

[illegible]

وہابی

وجب إجماع الحكم كغيره من الأحكام والعلم أن الحق من البينة وأن المجمع في الاقتداء بشهادة العدلين وبما يتحقق به العدالة
 الحق يتحقق بمقتضى جميع الأدلة ويحصل العلم بالطلاق قبل الأختار في ذلك الخلاف الاستدلال بجلب عدلين انتهى
المراد هل ثبتت العدالة بالشهادة على الشهادة قبل أو هو الحكم على العداية في المذهب أو استدلالنا واستدلالنا على
 البينة وأخصاص مورد القول بالموال بحقوق الأديين وقبلهم وبما حرم التبدل الثاني من غير مقتضى خلاف هذا القول
 وانتقاماً ما يصلح التخصيص والتفاهة إلى الشهادة حتى لا يزداد حجب الشهادة فلهذا كسائر حقوقه وفيه ما لا يسلك
 في العدول وفي الذبح ربح الأول قال الأصل السليم المعاصر فإذا امتداز من النصوص شهادة الأصل الحق وفيه
 اعتماد من النصوص مستدس به وذلك بما هو العموم الوارد في قبول الشهادة على الشهادة فيقول معلق مولا كانت في
 حقوقه ولا دامين لا العلم مستدس من أخبار الشهادة في الخلاف فإن أرادوا بالعدلين فيما شاهد الأصل
 بلا شبهة أو شبهة الفرع في ذلك هذا العدد **الحكم** لو استدلت أهداف إلى إشاعة المبدأ العلم فقد قطع حلقة
 من الأحكام بموجب القول وبذلك عليه ما روي الشيخ والعصير عن عثمان بن الحكم عن أبي عبد الله أنه قال في رجل سأل
 سبعة وعشرين قال كانت له بنية عمادة على أهل مصر منهم ما سألوا ولا يثبتون في مقتضى موافاة **المراد** صرح حكمه
 الأصحاب بما إذا اختلفوا في الشهادة في وصفاً للخلاف بالاستقامة والأخفى وبما يبطل شهادة رجلين يختلفان
 في زمان الرقبة مع اتحاد البينة لم يعل ولو شهد أحدهما برؤية نكاح أو الشفاعة وشهد الآخر برؤية نكاح
 الأربعة أحتمل القول بقول القضاة في بعض وعدهما ذلك واحد يخالف الآخر في شهادته ولم يثبت أحدهما
المراد لا يفتي بقول أن أحد العموم أو القطر بل يجب على السامع الاستقصاء في اختلاف القول في الشفاعة
 استدلالاً على أن سبب الإبريق من ذلك يقع في موضع الموقوفة بالقرينة في اختلاف القول كما في المخرج
 ولا يقدح في **الحكم** قالوا بخلاف الخلف في شهادة الجميع حيث اعتبر ما هو مع عدم حصول إشاعة بدونهما أصح
 فلا ريب في الإختلاف بالافتقار **الحكم** المستدس من الأحكام البينة المتعارفة التي لم تختلف عليها أحد
 والكوفة واحد في الرقبة فإذا اختلفوا في أحدهما وجب العموم على سائرهما والاحكام شهادة كنفه وحول
 والفرق في التحاكم فكل المدعى بنفسه وحكي عن العدالة في التفتيش من قول بعض علماء ما كان من البلاء كذا
 فمن ذلك الخلاف في المدعى بانه أو لا يثبت كذا الحكم أصح في جميع أقطار الأرض سواء عرفت الشك أو لم
 اختلفت معانها لكان ذلك ذهب واستوى وأول الاستدلال ما علم ما حكمه جميع الأصحاب في اختلاف
 أهل البلد مع العموم على جميع الناس سواء عرفت البلاء أو تقاربت وقال الشيخ إن كانت البلاد متقاربة
 تختلف في المسافة كعدد ومكان كل بلد في نفسه لكان بينهما عدة مسافة لما انعم من شهر رمضان في بعض البلاد
 للرؤية وفي الباقي ما شهد به غيره فمن شهد بكم الشهر فليصمه وإن البينة عمادة شبهة ما خلاص
 فيكون العموم كالتقاربت البلاد معانته شهد برؤية من يفتي في شعبة أفضا الدوقات لما روي الشيخ عن ابن
 سكان والجلية جميعاً في بنية عمادة قال فيها لأن شهادة عدلين بنية عدلين ما شهدوا أنهم رأوا الخلاف في ذلك

[illegible]

عن

[illegible]

1

الأخبار وفيه ثلاث شاهد لهذا الجمع لا يدل على هذا الحكم وقيل في إخراج الأخرى لما لم ينفذ لها مستند في إخراج المفيدان كل
ومن كنت عند الله تعالى وجب عليه من الكفارة ما قد ساءه وهي كفارة قتل الخطأ قال وقال سال كذا في خلفه الكفارة
شهرين متتابعين وروي كذا في يميني وشك كفاية اليمين في التحريم في الحال الثلاث المتقدمة كفاية في حق الرجل يوم
على زوجته أو ولده وكفارة خدش المرأة وجهها حتى دمست وقت سحر راسها والصاب على المشهور لم ينفذ إلا في حق
أحد الزوجين أو دريس وعبارته غير صحيحة في ذلك كما يأتي ومن السراير لا تنقض الإجماع على ذلك وهو المحرم معناه التحريم
الشيء في حاله من غير ما سلكه أباءنا من جعل شيء على إيمانه أو على إيمانه على غيره لم ينفذ إلا في حق
بعض الزوجين قد يفتن منس على إيمانه من لا ينفذ إلا في حق ولده ولا ينفذ إلا في حق ولده ولا ينفذ إلا في حق ولده ولا ينفذ إلا في حق ولده
على أسرته أو ولده أو ولدته كفاية حيث يميني ولا صلوة لها حتى يكفر أو يتوب من ذلك وإذا ذنبت امرأة ما وجهها
شعرها أو نكتة فتجوز الشريعة رقبته أو صام شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكينا وفي الحديث إذا دمست
وفي الشك كفاية حيث يميني ولا شيء في العلم على الحدود وسواء استغفار أو توب أو توب بعد فقد يغفر الجنب ويغفر الله
ألف مائة على المحرمين في علمه ولا يشترط العلم في توب الجنب ويسري الرواية كفاية لا تنقض الإجماع في حق
بكونه فلا وجه لهذا القيد كما وقع وعبارته في أصحاب اللهم لأن يقال إن الشك في توب الجنب لا ينفذ ذلك في صاحب
يجب حرمه لظن أنهما قد اتفقا في الأصل على التحقيق وفيه بعد واستصحاب أن دريس على وجهه وحسن العمل
وقصور سند الرواية وفيها لا يخفى بعد ما عرفت من مقتضاها الرواية جعل الطائفة والإجماع العمل على إجماع الرواية
وإنما وهم أو جهل ذلك لأن أحدهما ظاهر في موافقة جمهور أصحابنا قال أبو بكر لأحدنا شيء فموت
أحد من أهل البيت فأنفقت فذكر أنه عليه كفارة يميني ولا ينفذ إلا في حق ولده ولا ينفذ إلا في حق ولده ولا ينفذ إلا في حق ولده
الأصل برأيه الذممة وهذه الرواية قليلة النور وشاذة في أبواب الزنايات مجعولة عليها وتساوينا في يوم
خصا والإجماع هو المحرم على العمل بما هو في الحق انتهى وهو صحيح والموقف لأصحاب القول في الإجماع والإجماع
الرواية لا عرفت هذا فمما في هذا في الرواية المذكورة كافي صارة بعد بعض تقييد الحديث بالأدلة وبعض
كما للحق في النافذ المحدث ولعله أحوط **المراد** أن من جحد الوجه مساء فلا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
الجبب والحق بذلك هو خبر شهر الرواية وإن حصل منه الأدلة ولا يجرى العلم اقتضاهما خالفه لأحد من الرواية
ويبقى في العلم الاستغفار كما في آخر الرواية **بعض** في التوب مساء وعبارته مثل المسبوس وفيه لا يخفى
ومن عفا واستعماه بالحق وعدم إطلاق الروايات والفتاوى أم يخفى على كل من استعاب أنه العفو التام و
ينبغي جعل إطلاق عليه وجان أقواله الثاني وأحوطها الأول **المراد** أن من جحد الوجه مساء فلا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
وان نزل ذكر الوائش يكون الولد حقيقة وذلك كله وهل يشمل هذا الشيء أيضا كونه ولد إماما مقدما في حق من
أم لا الأصل في عدم مدق الولد عليه حقيقة وعدم كونه متادروا وجان في قولنا أحوطها الثاني **المراد** أن من جحد الوجه مساء فلا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
تبادروا من إطلاق أم تشمل المقطعة تصدق الرجعية عليها ومجان أحوطها الثاني وهل ينفذ بذلك الكفارة أم لا

بالحكم

بالحكم إذا كانت سرية أو أم ولد أو زوجان أيضا أحوطها الأول **المراد** أن من جحد الوجه مساء ولا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
أن دريس ما فيه من صلاة المال المحرم وهو حرام عقلا وشرا لم يجوز ذلك على الأب ولا على الأم ولا على الأب ولا على الأم ولا على الأب ولا على الأم
في أنها تفرق أقوالهم الأخيرة لا تفرق الروايات ومنها الرواية المتقدمة عليه **المراد** أن من جحد الوجه مساء ولا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
على أن من جحد الوجه مساء ولا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع **المراد** أن من جحد الوجه مساء ولا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
ومن ذلك كفاية الأفعال في قضاء شهر رمضان بعد الزوال وهو يوم ثلاثة أيام بعد الفجر عن الطعام عشوفا كعمله في الشهر
وقالوا أن من جحد الوجه مساء ولا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع **المراد** أن من جحد الوجه مساء ولا ينفذ استيعابه ولا شيء يجمع
عن يمينه الجنب في إيمانه جحد في رجل في أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان قالوا كان في أهله قبل الزوال فلا ينفذ
عليه اليوم ما كان يوم وإنما كان في أهله بعد الزوال فإن عليه أن يتصدق على عشوفا كعمله في الشهر
يوما كان يوم وصام ثلاثة أيام كفاية لما شاع خلافا للجلبى أن الصلوة تجزئ عنها حيث قالوا ما في الإجماع
أقصر يوما عن مدة من قبل الزوال فهو ما زواله وكان بعد الزوال نقاطه وزنه وشره الكفاية صام ثلاثة
أيام أو أطعم عشوفا مسكينين قفلا فاللغاضي من السراج يجعلها كفارة يميني وهما معهما القفا لما تقدم من
الأدلة لم ينفذ لها على مستند خلافا لهما في أن يعقل ما سقطها حيث قالوا لا يخفى مع ما عرفت في
قضاء شهر رمضان أو يوم من شهر رمضان أو كفارة أو يذم عليه القضاء ولا كفارة عليه ولا معافا إلى
الأصل ولا اعتبار بانه زمان لم ينعين للصوم فلا تجزئ الكفارة كقوله الزوال الجحد الموقوف الذي روي الشيخ عن
عن أبي عبد الله في الحديث طولي المقدم وفيه مثل فإن نكح الصوم ثم أفطر بعد الزوال الشك قال قدس سره
عليه السلام اقتضا ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه والحجاب عن الأصل أنه موقوف بما تركه الاقتباس من محبة
فإن عدم التقضي بعد الزوال موقوف وأما الموقوف فهو مع عدم كفايته لما تقدم من وجوبه حتى يمتد الاقتباس
ما تقدم من ذلك وهذا الخبر محمول على التقضي لموافقة العامة في انتهى في علماءنا في الأفعال وقضاء رمضان
أولها بعد الزوال ما روي الكفاية في الثاني دون الأول والخبر لم ينفذ فيها بل قالوا استوفوا الكفاية
في الثانيين الاستادة فانه أوجه فيها وإن إلى محقق من علماءنا اختلاف في كفاية في سقوط الكفاية في حق
وخلافا للصدوق في الصدوقين والزوال الموقوف كما حكى فيها والخبر يجعلها كفارة شهر رمضان ولم ينفذ
الذي روي الشيخ عن زواله قال سالت أبا عبد الله عن رجل صام قضاء من شهر رمضان في استأجره عليه الكفارة
ما عاين الذي أصاب في رمضان لأن ذلك اليوم من شهر رمضان وهو ما روي في شهر رمضان وقيل في شهر رمضان
هذا من شهر رمضان في الرجل يلا في شهر رمضان وهو قضاء شهر رمضان فيسقط عنه ما مضى من شهر رمضان
شك ما على التقضي في شهر رمضان وهو ما في التقضي في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
في الأفعال والصدوق في الشهرين أن أفطر بعد الزوال فعليه كفارة مثل ما أفطر يوما من شهر رمضان وقد روي
عليه أن عليه إذا أفطر بعد الزوال أطعم عشوفا مسكينين كل مسكين من طعام فان لم يقدر عليه صام يوما

بالحكم

يدوم يوم وصام ثلاثة ايام كرامة لما فعل وهو جامع شعبة من قلوبهم في ما تقدم من ايامه من وجوه عديدة وتوفيق القدر
 حله الشيخ على من ضمن ذلك استغفار ما وتوبوا وعلم الحق على الاستحياء واداء الشهدائى ما خلا من قدره ما
 وجد يد وقت شوقا في الفصحى كما عرفت وكل ذلك فريضة الاستحياء والصلح الذي رواه الشيخ والتهذيب على ما
 سالم قال قلت لابي عبد الله بن محمد بن علي اهدد وهو يصوم شهر رمضان فقال ان كان وقع عليها قبل صلوة العصر ام ذلك
 يوم وانعم عشر ما سكن فان لم يكن صام ثلاثة ايام كرامة كذلك وهو اصح ما في الباب من الاحاديث وسند اولهم احدث
 وقد تقدم بحمل سابقا وما بعده كدريش بريد وهشام انه لا تشا وبني الخبر لا ذلك ولا وقت الصلوة في غدد
 الشخص الا ان انقضت قبل العصر على ما بيناه فما تقدم جاز ان يعبر بما قبل الزوال انه قبل العصر قريب ما بين الوقتين
 ويعبر بما بعد الزوال انه بعد العصر بل ذلك انتهى وهو على ما كان بعد الزوال من الطرح وبما كان صوم كرامة من
 من عرفت عامدا قبل الغروب وهو صوم ثمانية عشر يوما بعد العصر من البدنة تليح ذلك رواه الشيخ في غير ما
 جعفر قال سئلت عن فاضل من عرفت قبل ان يغيب الشمس قال عليه بدنة حتى ياتيهم الخبر وان لم يزلوا بعد رمضان ثمانية عشر
 ومن ذلك ايضا كرامة جزاء الصيام في السنة والسنحة والرحمة والعتق وما نحو هذا الاصل في الصيام وكذا رواه
 مرتب قطعا على قول مردويه المخصوص الذي رواه الشيخ في سابقها ان الله في كتاب الحج وجه الزيادة فيها
 ومن قوله ثم يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتل منهم سهوا فمعه حرام من ما قبل من الحج بكم
 عدل من الله ولا اله الا الله على الخبر وما في تمام الكلام في هذا الخبر المشتهر في الحج انه **مستحب** ان يجرى بعد الصيام
 على سبيل الخبر بدنة ويصوم كرامة من ايامه يوما وشهر رمضان عدا ما يجب الكرم على المشهور
 بل عن صحيح الشافعي ان الصيام الغنية ان عدا ما جاء وهو الحجة وما في الاصول المستفيدة الذي رواه الشيخ في خبره
 في وجوب الاساك والصلح الذي رواه الكليني في الخبر من خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر في خبر
 رمضان مستحب يوما وليلة من بعد عدا ما يعقب شهره يوم سبعة من ايامه او يوم سبعة من مكاتبه فان لم يزل
 تصدق بما يطيق ورواه الصدوق ايضا وانما في الخبر رتب هذا الفضل لثلاث احوال الاولى في احد فريضة
 الشيخ في الايام من قبل الزوال في المشهور والصدوق في الخبر من خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر في خبر
 فضلا فانما في الخبر وقال علكت واهلك فقالوا هذا اهلك قال لا تبت اهل في شهر رمضان ولا ما في فقال الشيخ
 رقية قال لا احد قال نعم من سبعة قال لا اطيق قال صدقت على سبعة مكاتب قال لا احد قال لا يصوم
 بخلافه في كل سنة خمسة وعشرا من شهر فقال انهم حذوا فمعه في ما فقال ذلك جنة ما نحو ما بينا فيها
 اهل بيت اخرج اليه ما فقال حذوا فمعه انت واهلك فانه كرامة لك وهو صوم منفع منه ليس بصافي
 الزم نبي ولا طاهر فانما من الله على ما ينبغي ان لا يلهي في التزيب مع الله في سبيلها اصح من الاول
 اخبر بها بالصدق وهو ما رواه الكليني في خبره ما روى عن ابيه في الخبر من خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر في خبر
 جميعا عن ابن ابي عمير عن حماد بن ابي عبد الله في خبره ما روى عن ابيه في الخبر من خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر في خبر

ان رجلا ان النبي فقال هلكت يا رسول الله فقال مالي قال انادي يا رسول الله فقال هلكت قاله فغضب علي فقال
 واستغفر ربك فقال ان الرجل من الله غفر له ما تركت والبيت شيئا الا قبله واكثر قال فدخل من الناس على رسول الله
 من غير بيت من ما كان من عشروا صوم بغير ما قال رسول الله هذا الصبر فصدق به فقال يا رسول الله من علم ان الله
 به وقد خسرته لم يبق في بيتي قليل ولا كثير قال فخذوا طاعة ماليك واستغفروا الله قال فاحمدا حيا قالوا حسنا انهم بذلك
 قالوا عاقبوا ومن اوصفت وهذا الرجل اصبح سدا من الاول والوسطى ولا تسئل الترتيب ان لم يكن العكس ولو لم يكن الترتيب
 لترتبه على الاحكام جميعا ابيه وبني ما تقدم من خلاف والواجب الترتيب فانه يوزن سرطحي على الاول وعلى الثاني
 على الترتيب ما رواه والروايل في الصحيحين على ما جعفر وكنا سمعنا من جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير
 وهو عالم في مصنف ما عليه قال عليه العشاء وعق رقبته فادلم بعد فقام سريعا متابعين فادلم فسلطوا على ما
 سبقت مسكنا فان لم يجد عليه شجرة الله وهو كاذب صحيح صحيح الفاعل على القول المذكور لا الله ما قالوا فيهم
 لما تقدم من الكثرة والاعتقاد ما استعمل الاجماع واصالة البرائة بحول على الترتيب لموافقة اكثر العادة ومنهم من جنة
 وفي الامانة في الترتيب من كان الترتيب مذهب من جنة والله لا يوافق الله في ما لا يوافق الله في ما لا يوافق الله في ما لا يوافق الله
 فصل الحرام والحلال وحول الاول من الاطراف وهو واجب في الجمع وفي من قوة مستندة وتقدم تحقيق الكلام في ذلك
 فترتب وتلكا اى مثل كفاة شهر رمضان في التحريم كفاة من كفاة شهرها في المعاش على الترتيب فالحرام الذي تقدم في
 الفتح السابق على السابق على هذا الفتح الذي رواه خالد بن سري عن الصادق حيث قال فيه ولا اخذت
 وجهها واجبت شهرها او تفتت من جزا الشعر حق رقبته او صام شهرها متابعين او اطعم مسكنا
 الحديث وجزا الشعر فرضه خلاف التفت فانه قلعه وهو كافي الدليل والحكمي مرتبة مثل كفاة كفاة
 ومثل الحلق اداء الاجماع عليه ولا اول اوله ولا يفتت من كفاة العظيمة الا انه ليس فيها التقدير
 بالاصحاب لا بالاولى واولى واولى الله لان يقال ذلك هو تادير الاولان ما تقدم في الحديث والفتن في
 على ان الله وصاح الفتح كافي انما ضاع في الترتيب والفتن كفاة كفاة فيها واجبة لاصول ومفهوم
 الرواية وما دفع عن ابيها والسند الشريف العظيمة وعمل الاصحاب ومثلها في التحريم كفاة الاجماع والفتن
 على الترتيب كالمحقق القول فيه والفتح السابق على السابق على السابق على الفتح ومن هذا قوله
 انك خبره من بين العموم وفيه خبر كفاة خلق من كفاة الاجرام وهي مخصوصة في القول قال الله تعالى ولا تخلفوا
 رؤسكم حتى يبلغ العتق محذوف من انتم من رعا او يدرك من الله فقدم من صام او صدقة او سئل ولقط
 او صرح في التحريم من رعا الله ولا يفتت عليه **مذهب** وقد يجب العموم مريتا على علم غيرا فيه وبني خبره
 صوم كفاة الاولى استلزامية ما دفعه في هذه الكفاة بدنه وبقره فانجز عنها فشاء الوصام لا لا لياس
 فالصام بها من سبيل غيره وهو البدنة والبقره خبره وبني خبره وهو ان شاء كفاة تحقيق القول في ذلك
 في محله وهو كفاة الحج ان شاء الله تعالى **مذهب** وقد سبق العموم من خبره ولا ترتيب وهو صوم كفاة من

والشيخ في ذلك ما لا خلاف فيه من موته وهو في ذلك لا خلاف فيه ومنها يصح العقد في الصغير في معاينة بقراره في حاله
اشترى من المذتر من ثوبان من ثوبان الوصية يرجع بها ثمنها وفي البيع من ثوبان الوصية قال المذتر موقوف ولعله ان يرجع في ثوبان
ان ثمنها في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
اشترى من المذتر من ثوبان الوصية قال المذتر موقوف ولعله ان يرجع في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
ارجعها قال المذتر من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
اجارة ومكانته وج مائة في العتق من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
حدثت من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
لا والله انما باسناد اضر من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
يكون في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
سئل في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
على ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
ان كان في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
للجهول وبما في ذلك العقد انه هو بطريق التذرية لا يجوز في الكفاة او ان العقد يبرح وهو الذي لا يجوز في ثوبان الوصية
وكذا يجوز عقد ام الولد سواء كان له عاقل او لا ولا خلاف في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
على بعض الوجوه ولا خلاف في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
على ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
محمود بالعدل ولا خلاف في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
فاذا لا اكثر من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
يقطع جرحه وبعضه منه لا يعيش فيها عادة وبما في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
او ما في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
ما لم تعرف منه موافق لظهوره في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
الى الحسن في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
السنه الثانية في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
انما اضر باسناد ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
عقده ما في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
من موافق لظهوره في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية
عقده العاقل في ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية وفي البيع من ثوبان الوصية

بحرف حصره على اساس على المذهب ولا يتصور ايقاع النقص عليه ولا احرازه لانه خلاف الاسكان في الواقع والحق والاختصاص
قوله اولها والحق لا يجوز مقتضى ولا الزا والاختصاص في حقه مبدلان لما جازوا لم يمكن بين البدن سواء كانا حقيقيين او ظاهريين
دور الاول من دور اوله والاضمحض هو دور في كلام المحقق كانه متعلق بالاسكان وعبارة ذلك انما هي ان
الوجه اوله من احاد استوارده هو ان الاستدلال لا يوجب له ارجح بان اطلاق الامر يقتضي السلام ثم قال والحق ان الحق هو حقه
والحق المشهور ان الحق انما هو مقتضى الحق في الكفاية فاما وجه النقص الحق الكافي في المقادير ان الصدوق والفتح يحكي
الاضمحض والاسكان والارجح والاعور وقال الشيخ والاختلاف اعني المجري باختلاف الاعور بحري باختلافه وانقطع اليدين
الرجليين واليد والرجليين او الرجليين او اليد والرجليين ورجل واحدة من رجلان عندنا في المجري وعندنا في غيره وبما قوله في
قوله نعم من جهة ولم يفصل فقال وما هذا انما هو المجري ولا هو بحري كما لو فاما ما يتعلق باليد والرجليين
اليد والرجل معايب واليد لا يجزى بل اطلاق ولما اذا كان مقتضى انعقاد اليدين او الرجليين او اليد ورجل واحدة
لا يجزى من جهة ثم بعد ذلك يحكي رجلا احدى الاية ثم حصل من رجل واحد ان الذي في الجاهل في ذلك يقول في
هذا الباب ان الاوقات الذي ينتج بها المجري مما هو اسهل من المقتضى والرجل من كل واحد صاحب من رجل واحد
يجزى اسهل من كل واحد في المقتضى ما اختار الشيخ ولا يريد ان ذلك ما رواه الكليني عن ابي النضر عن ابي عبد الله عن ابي النضر
قال لا يجوز في النقص المجري ان مقتضى حوز الاستدلال ارجح وادعى الشيخ من السكون في حقه من قبل فقال بعد
الاجري والاحكام والحق المجري في الكفاية ان رواه عنهم وادعى عبد الله بن جعفر عن ابي الاسود في حقه
بما نحن من اهل من بعد من اجبه قال سئل من رجل عليه حق شبهه اجري منه ان يحق ارجح او اسهل فقال كان
من سبيل اجزاه ان يكون وقت على نفسه شيئا ففعله ما وقت واما الذي رواه الشيخ في حقه من ابي جعفر
في حقه من ابيه ما قال المجري في التوبة ويجزى ما كان منه من الاضمحض والاستدلال ارجح والاعور لا يجوز
وكذا يجزى عن ذلك ان مقتضى طوبى وادعى ما رواه الاثر في قال في حقه وقال الشيخ انه يجزى اجماعا للمجري
ولا يوجب وهو كحقه في كافي النسخ الذي رواه الشيخ الاستدلال من بعد من ابي النضر في حقه ما قال الاسود ما مقتضى
ولا الزا خلاف الاسكان ولا السيد كقضى للاجتماع الذي حكمه كقضى ولا تارة لا يتصور النقص من مقتضى
حقا خصوصا في الاجماع وهو مقتضى كفاية طوبى وادعى الاجماع الذي ادعى الشيخ وعدم بقا النقص من
البلغ واختار الاسلام فانه كقضى من الكلبي ولا لازم تكليف ملاطحة ملا واسالك هذا مع طوبى وادعى الاسلام
فيما قبل من طوبى في اجزاه نظر ان الذين سلموا نفسه وادعى فيه اجزاه وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى
وكذا هو عدم اجزاه من طوبى وادعى ان استدل من سلمى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى
كلمة كثيرة ولو بعد ان هو من طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى
وغيره من اجزاه في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى
يقع الحق من طوبى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى وادعى في طوبى

من قوة وقال العبد بنو النظم المسكين من اوسط ما يطعم اهلنا من اطعمه اهل من ذلك كان افضل ما يطعم من اوسط ما
ياكل هو اهلنا من اكلات وقال اي ادرين وجوب ان يخرج جواردها وحقها وجوبها وكما سقى طعما لا الاكثارة العين
فانه يحجب عليه ان يخرج من اطعام الذي يطعم اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
فوق في الكفاية ولا في الاصل بل في الدية التي ويزيد من مجموعها بالاجماع الذي حكمه الشيخ في الامانة في الامانة
واما في اهلنا في كفاية النبي من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
كاستمرار اجماع الحكمي العبد بالشرع العظيمة مع احكامه الزود وجود العباب ولا تقاض منه وفي الامانات
الا ان الاحتياط يقتضي المسكن فلا يترك وقال في الحج والادب ايجاب الخطم والذوق والجزء من اوسط ما يطعمون
يطعمون ولو لم يكن الجلي في تحاشيد الايتين وقال الشهيد في الدروس في المسالك في تحاشيد الزبيب والادب
في اعداد كفاية النبي على اطعام اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
الادم ولا يجب وقال الاكثر بل في امانته من احواله البرائة وصف استال وحظي احواله العبد استعمله
والله من منه والصريح صحيح الجلي الانية واجبة العبد والديلمي كما حكى عنها في الحج للشيخ الله في الشرح
في اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
اوسط ذلك فقال الحمد الزبيب والتمر ونحوه يسعهم من مرة واحدة قلت كسوفهم قال في ثوب واحد وجزاره
مريد في الكفاية من ان يجله على اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
الوجوب وكذا ما مضى في الاوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
لما مر حلا على الاحكام للصحيح الذي ذكره الكافي في النبي صلى الله عليه واله في قوله من جمل اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
ولن شئت جعلت لهم ما ادا لادم اضعاف على اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
بالطعام مع الجز ما ياكله الزبيب والدمس وما ياكله النخيل والتمر **فصل** في وجوب الكفاية في اعداد العبد
والديلمي والصدوق للصحيح الذي رواه اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
مدى من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
على من جملهم وعيها ما تقدم وثوب واحد من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
الحج والشهد الثاني واكثر مما خرجني للصدوق لآخره ما رواه الطوسي في الشرح في الصحيح في ابي بصير قال سالت
ابا جعفر عن اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
فحدثني كفاية النبي ان قال قلت اخي جبار لكسوة قال في ثوب واحد وما رواه في الكافي في قوله من جمل اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون اهلنا من اوسط ما يطعمون
فراي عباد الله ما قال رسول الله من حديث ويجزي في كفاية الطعام حتى يمتلئ من الاكل ومن كفاية النبي

یونانی

[illegible]

20

[illegible]

أي طاعته في القربى أظهر من طاعته في الروايات الأولى بل إن النجس يخرج حتى بعض ثلاثة أيام وقوله والثلاثة فلا
 من السجدة حتى ثلاثة أيام آخر ولدت شدة فالحال أن الواجب الوادعة في الأجزاء لا يكتفى على الوجوب والسواحل لا يكتفى
 التحريم كالتكرار منه في كتابه وإشراك هذه العبادات لا يكتفى على وجوب ولا تحريم فلا شيء خاف من هذه الأجزاء
 الكلام الأمر واجب في التكليف بالكتابة وإبطال الشريعة إذا وجب عليه ولا تحريم في حكم من أحكام الشريعة
 في الأجزاء لعدم الإكراه على ذلك وجوب الوادعة وللأزام منه كراهة النهي وقضاءه بطوله لمجوده ومجمل السيد
 المعروف بـ ابن إدريس عليه السلام في هذا جميع من أصحابه ومنهم العلامة في السبيل المذكور وفيها طاعة في التحريم
 في المسئلة الشواكل كالألف في عدم الوجوب بل في الوجوب متى شاء وقال المحقق في اعتبار الأجزاء بالزهرية لا
 عادة مزدوجة فلا يجب بالشرع فيها كغيرها من العبادات المزدوجة كالصلوة المندوبة ونحوها وما لا يخرج
 والعبرة فقد خرج ما يدل على ورود الأمر بها وفي محل الترخيص والأصل عدم الوجوب وبرائة الفقه وأن السجدة
 والثاني ما يابن والمواضعية إمكان الثاني وجوب الإتمام اتفقوا الأول وجوبه من الأدلة ما عرفنا
 أصحاً كالنسخ والعموم فيجب إتمامه والاستئصال بالأصل يجب التحريم عنه بالدليل والتعليل الآخر عليه
 في مقابلته النص فلا ينعزل عليه ما ذكره من إزاره والأدلة متحدة في إيراد على القول بأن ذلك الشيخ في المسئلة
 وأما الصلاح المحل في الأمر يجب بالدخول فيه مطلقاً كالنسخ وسنده غير معلوم ولم نقف على دليل وبذلك
 في البحث فقال ما انتقل إلى الوجوب بالدخول لم نقفهم على مستند ثم قال ويمكن أن يستدل بالنسخ على وجوبه
 ما شرع بأطلاق وجوب الكفارة على العتف وقد روي ذلك من طرق ثم قال الجواب عن هذه مظنة ما روي
 لها وقد تبادر لكل فكيف في العمل بها تحتمل في بعض الصور فلا يكون حجة في الوجوب استقام في كونه
 وهو جحد مع الأصولية أقدم ما يلزم من ذلك الوجوب اختصاصاً بجميع أجناس العتف كما استظهر في
 اشخاص في وجوب الكفارة بذلك في الأعتكاف استحقاقه وإلا ذلك إن الأمر موقوف على دليل على إطلاق
 وجوب الكفارة على العتف كما كان عليه في بعض الصور **مسألة ١٧** اعتكاف عدنان أقل من ثلاثة أيام لا يجمع العمل
 في القدرة والدارك والمعتكف والدارك أعرف بذلك فلا يفتن الأصحاب وقال في المعتبر وقد اجمع علماء
 على أنه لا يجوز أقل من ثلاثة أيام بالليلتين والحق الجهر على خلاف ذلك وبدليلان الاعتكاف عبادة
 شائعة من أرباب متوقفة على النقل ولم يسبق اعتكاف ما دون الثلاثة وقيل على ذلك أيضاً النصوص المستفزة
 وبها صحى أحمد بن محمد وأبو عبد الله هذا الاعتكاف من المفاتيح السابقة وما روي في الكافي في أبي بصير عن أحمد
 أنه قال يكفي الاعتكاف في الفريضة ثلاثة أيام ومن اعتكف ما دونه يفتن للعتف إذا اعتكف أكثر من ذلك
 بشرط ذلك محرم وعن إدريس بن سنان قال روي عن أبي عبد الله من غير أن يسجد قال الاعتكاف ثلاثة أيام
 يعني السجدة لا الاعتكاف وما روي في النسخ عن محمد بن يزيد عن أبي عبد الله قال لا يكون اعتكاف أقل من ثلاثة
 أيام الحديث وقوله حول الليالي في الثلاثة أيام التي هي في الاعتكاف أقوال أهلها ما يحكي عن العلامة

في سبيل ذلك وهو لا يدخل مطلقا في التلبس الاول لاستمراره فيها في بعض المرات ولا دخول في البس
 الاخرى وهو استلزامه في بعض اقسامه من بعضه وهو لا يدخل في سبيل الاخرى انما يستعمل في سبيل
 لا يدخلها في سبيل اليوم كباقي اشياء ما قبله في اذكارك عن بعض اصحابنا احتل دخول التلبس المستقلة
 في سبيل اليوم وعلى هذا فلا تنافي في التلبس الاول والثاني والتلبس الرابع في اذكارك وهو جدي لا يقطع
 بعد ما قبله ويدخل في سبيل ما بعده في اذكارك في غير سبيل زيد قال قلت لابي عبد الله من الغيرة يزعمون ان
 اليوم التلبس المستقلة فقال كذا جاز هذا اليوم التلبس المستقلة ان اهل البيت تحلة اذا ارادوا الحلال قالوا هذا هو
 الحرام **الاجابة** انما يغيب عن سبيل الجلي الذي صار في سبيل ما بعده ويقع تحلة موضع بني مكة والطالب
 وثالثها دخول التلبس الاخر في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 والاعا صلي في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الاخر هو التلبس في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 وانما قلنا بدخول التلبس في اليوم الثاني والثالث لانهم في ذلك نقطه اليوم في الاجماع والمفسر في سبيل ما بعده
 على دخولها في خصوص ما كان ظاهره في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 لانهم لم يدخلوا في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 يحصل اعتكاف اول من ثلاثة ايام هذا خلف كما عرفت وما خرج التلبس الاول في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الا في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الذي يجب مقارنته فهو على المشهور انما يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 قد عرفت على اختلاف الثلاثة ايام في الاعتكاف الذي لو كان اعتكافا فاعطى الايام الثلاثة ايام لا يتصل
 بكن حله اعتكافا فيكون محصلا لا يتصل في الاعتكاف الايام ثمانية فلا يجوز ان يكون في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 اليوم في تصديق عليها انها يوم ولو وجب علم قضاء يوم من اعتكاف اعتكاف ثلاثة ايام فيجب
 اعتكاف اربعة ايام ما اعتكاف ثلاثة ايام قطع او نذر اعتكاف يوم ولم يقدر عدم الزيد في جميع
 هذه المواضع في تقديم الزيد وقا حرم وتوسطه كرجلة من ايام من الزيد في الواجب في الزيد
 تاخره الواجب لم يقع الا واما في تقديمه فان يتوهم الوجوب من ايام مقدرة الواجب في الزيد
 تعين الزيد في ذلك ما اذا كان الواجب يوما واحدا فان اعتكاف اليوم في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 ان لا يكون مجزئيا عما في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 اخري وهو ان قيل نذر الواجب على العمل به ثم لو استند في الاعتكاف في عدة اشياء منها الثلاثة كان
 يترك قبل العيد يوم او يومين لم يصح اعتكافه لانه ثلاثة ايام وهو شرط بالصوم والعيد لا يجوز

صومه فطلعت اعتكافه لا اشكال **مسألة** في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الطهارة وبسبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 المستقلة مما قبله في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 او بعد سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 قال من اعتكاف ايام واراد الصدقة في الصبح في الحظير بعد سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الشيخ والمؤيد في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 بعد فليس الحديث وما رواه الصدوق في العيون باسناد عن ابي عبد الله في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 وما رواه ايضا في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 اعتكاف لا يصوم الحديث في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 لا يصوم في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 القاضيه في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 كون اعتكافهم في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الصا على الواجب في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 قالوا في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 هذا اعتكاف ثلاثة ايام ملازم للصوم بالانسان ملازم للصوم بالانسان ملازم للصوم بالانسان
 وهو مشكل على ملازم في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 مقتضا وجوب الصوم كما ان نذر العطف فافق كونه مستلزما للوقت الذي يتعلق به النذر لم يقتض في طهارة
 مستأنفة في ان الوقت معتد به في وجوب الصوم كما ان نذر العطف فافق كونه مستلزما للوقت الذي يتعلق به النذر لم يقتض في طهارة
 حياض وصام تلك الايام في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 وارادوا ان يذكروا ولم يكن علمه صياما واجب فانما يجب الصيام لا اعتكافا في ان نذر العطف فافق كونه مستلزما للوقت الذي يتعلق به النذر لم يقتض في طهارة
 فان من التذكير وكذا لو نذر اعتكافا واطلق فاعتكف في ايام ارضوعها مستحبا وهذا الكلام يقال في ان
 ما ذكره الا ان نذر اعتكاف يقتضي وجوب الصوم وخرج النذر في ما لم يخرج من صوم اعتكافا والتذكير
 لانه في وجوب العمل في اعتكاف الواجب وجوب قطع الصوم فتدبر وجوبه في ان نذر العطف فافق كونه مستلزما للوقت الذي يتعلق به النذر لم يقتض في طهارة
 الاعتكاف الواجب وان كان مطلقا كغيره من الوجوب كما استغنى عما مر من ذلك في غير جواز بقا المذوق والطلاق في
 الصوم المستحب لما لم يقتض في وجوبه في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الصوم المستحب لما لم يقتض في وجوبه في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك
 الواجب في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك وهو لا يدخل في سبيل ما بعده في اذكارك

كأن لم يندفع العذبة خاصة باستد في المسجد مستخرج من قطع السقي وهو يجوز الخروج لو كان عليه فضايلة نظر لا يخرج **الاست**
تدريج الأصحاب أيضا يجوز الخروج لقتل الأعداء من حولهم وأهل بيوتهم وكل الأعداء على ذلك كقولنا لا يخرج من بيوتهم
من سائر المعتقدات وخرج حمله من الأصحاب أن يخرج من البيوت التي في موضع قتال الأعداء كخرج بذلك والدارك
والخبرة وقال والشيء لو كان في جانب المسجد سقاية خرج إليها لأن يجوز بها عذبة وإن لم يكن من أهل الاستحمام فيوجد
المسجد وهو على الأهل الناس فذلك فها هنا يجوز أن يعدل عنها إلى المنزل والدارك بعد ذلك قال ولو بدل المسجد منزله
وهو قريب من المسجد لقتل الأعداء خاصة لم يلزم الإجابة لما فيه من المشقة الاحتكام إلى بعض إلى منزله انتهى صاحب الدارك
والخبرة قال لا يعدل ذلك جاز كونه غير جاز مع المشقة اللازمة من ذلك والدارك لا يخرج من البيوت على ما يخصصه من غيره
من غير الاحتكام والدارك في ذلك حال ما في مثل هذا التعليل لا يصلح لتقديره انتهى **الاست** قد وجب أيضا يجوز الخروج
لقتل الأعداء خاصة من الأعداء عليه وبدل عليه معاقبة أصحاب الجبل وغيره من سائر المعتقدات والمركب حفظها
لقتلها وبالعلوم عليها ثم من أن يكون ذلك متبعا عليه أم لا لاطلاق النص **الاست** قد وجب أيضا يجوز الخروج لعبادة
المرء خاصة الاستقامة والخبرة وإن ذكر الأعداء عليه وبدل عليه صحح الجبل المعتقد **الاست** قد وجب أيضا يجوز الخروج
في السرقة والارشاد يجوز الخروج لتشجيع الذين لم تقف على مستند كما عرفت من الدارك والخبرة **الاست** قد وجب حمله
من الأصحاب أيضا يجوز الخروج لقتل الأعداء خاصة قال والخبرة وقد وجب على الأصحاب ما إذا عرفت عليه ولم يمكن إذا لم
يبدون الخروج ريثا وبذلك إلى صاحب الدارك وقال أيضا وفي الغنى يجوز الخروج لما يقتضيه العقل والاداء ولم يستعمل
إذا ادعى إليها ما لا يقد منه فصار ضرورة كقتل الأعداء خاصة وأدعى إليها مع عدم التيقن بحياة خاصة وفيها ما هو في
معنى إذا ادعى العمل الواجب **الاست** قد وجب حمله من الأصحاب يجوز الخروج للاختقال قال في الدارك وقد وجب في الدارك كونه
لا احتكام فلا يجوز الخروج للقتل المذهب وهو حق وفي معنى على الحياصة عمل المرأة الاستحسان ولو كان العمل
في المسجد على وجه لا يقتضي العمل الخاصة فقد عطلوا جماعة المنع من ذلك لما فيه من الإمتناع عما في الاحتكام على وجه
الاحتكام كافي الرضا والفتل المذهب انتهى **الاست** قد وجب على الأصحاب يجوز الخروج للقتل خاصة في موضع يدل
على ذلك ما رواه الصدوق والفقهاء جميعون من مهران قال كنت جالسا بعد العشاء في مجلس فأتته امرأة من أهل
روسلان ثم إن فلانا لم يأتني قال ويريد أن يجلسي فقال له ما فاعلمك ما فافهمه عنك فقال له فليس فعله ففهم
يا بن رسول الله أنت أصيب اعتكافك فقال له لم أنتس وكنت سمعتك في حديث من بعده رسول الله ثم إن فلانا من سبي حليمة
أخبرني لم فكا ما بعد شهر من رجل سبعة آلاف سنة عما لها ما فاعلمك ما فافهمه عنك فقال له فليس فعله ففهم
أن يخرج لزيارة الولد لانه طاعة فلا يكون الاعتكاف واجباً منه وفيه نظر **الاست** وقد استدلوا بوجه الاعتكاف في ذلك من
الأنانية كما لو لم يعد والزوج رخصة للاختلاف لا اعتكاف لما فاعلمك ما فافهمه عنك فقال له فليس فعله ففهم
المسجون على الزوجة وقها أما إذا ولد الولد أو الكف أو الكف فليس شرطاً في الاعتكاف في الأصل وعدم الدليل
على اشتراطه ثم لو وقع الاعتكاف في صوم مزدوج جاء فيه ما يأتي من توقف صومها المذهب على الأذن ففهم

حلال في ذلك وما على اشتراطه في الصوم المذهب من حيث الصوم بناء على اشتراط الأذن فلا مرجح خصوصية الاعتكاف
وقال الشهيد في الدرر والاعتكاف من الأصحاب يشترط أن لا يكون السقي وفي الأخر ما تقدم ولما أجاز الحكم
فيه كما في الجرح حيث إن ما قدم من صحة التمسك به وخرج حمله من الأصحاب ومنهم المذهب في التمسك به ففهم
اعتكافه بأن المالك إذا هاداه ماله جاز له الاعتكاف في أيامه وإن لم يأت له ماله ولو أعتق أو أضاف الاعتكاف في
المسجون لا أن يكون شرعاً فربما أن يكون غير ماله في ذلك حمله من الأصحاب ومنهم صاحب الدارك أن الأول
على إطلاقه يمنع من أن يجوز له الاعتكاف في أيامه إذا كانت أهله تقي بأهل بيته الاعتكاف ولم يضعفه عن المذهب في
توبة القول ولم يكن الاعتكاف في صوم مزدوج أن يمنع المصنف من الصوم بغير أذن المولى والمسلم لا يملك الاعتكاف
والمسلم لا يملك الاعتكاف في غير هذا القول مع وجوب الاعتكاف في هذا وشبهه أو بعد متى يوجب له الصوم والفتل الرجوع
في الأذن لم يجب الاعتكاف في غير يومين من غيره كما تقدم لما تقدم فلا يجوز له الرجوع وجهه واضح **الاست**
اعتكافه يحرم على من أضافه ما رواه في رواية مع الشيوخ للاختلاف في ذلك وفي الدارك والخبرة أنه يعطى
في الكلام الأصحاب لغيره فقال كما رواه شرويه في رواية ما كفتون في المساجد من الثلاثة في الاعتكاف والأول
وهو الجاه للاختلاف فيما كان في الذخيرة وغيرها المصنف المستقيمة منها ما رواه في الفتاوى في المذهب من التمسك به
المسلم على الحق كالمسلم قال مشكته عن الاعتكاف في أهله فقال في أبيه لانه لا يملكها وهو مضطرب وأما
الصدوق في الصحيح من رواه قال سألت أبا جعفر عما يعتكف بماء أهله فقال إذا فعل ذلك فعل ما
على الظاهر وفي رواية في الفتاوى قال سألت أبا عبد الله عما يعتكف وأفع أهله قال هو بمنزلة من غلبه
من شهر رمضان قال الصدوق وروي أن جامع بالميل ففهمه كقوله في رواية وإن جامع بأهله ففهمه كقوله
ومن عبد الله في رواية قال سألت أبا عبد الله عن رجل طارده امرأة وهو مضطرب ليلاً في شهر رمضان قال
الاعتكاف قال قلت إن طاردها ما قال له كقوله في رواية ما رواه الشيخ في الفتاوى من رواية من جاز في
الله قال سألت عن معتكف وأفع أهله قال عليه ما على ذلك المذهب من شهر رمضان مستعمل حق رخصة أو لا
شروط متابعين أو الطعام مشق سكتاً وستاناً صحيحاً إلى ولاد ولما عساه الاعتكاف بالتمسك به أو لا
كما أن شرطه في رواية قال أحد الأفاضل في الحج عن الشيخ في الخلاف في الحج لانه متى مضى ففهمه كقوله
على النصاد وقال الله لا يخرج من البيت حتى يخرج النظر والعقل بشهوة أما الفتاوى في الخلاف في
أنما هي في الدارك والرواية ما رواه في رواية ما رواه الشيخ في الفتاوى من رواية من جاز في
الفتاوى مدعى عليه لولا أن ولعله لا أشد من التيقن بشهوة مستعمل من تحريم تحريمها بل هو في رواية
نظر ولكن الاحتكام يقتضي العمل به وفي الصحيح المروي في الفتاوى من رواية من جاز في الاعتكاف قال يعتكف
لا شيء الطبيب ولا يتكف بالرجل ولا يركب ولا يمشي ولا يبيع الحديث ورواه الشيخ والصدوق أيضاً وقال
الشيخ في السوطي تحريم الأول وهو الطبيب فقال لا بأس بالكل الطيات وشتم الطبيب وهو محجوب

المقدم وبالإجماع الذي حكمه في الخلاف وما التلثة الأخيرة وهي المادة التي هي المادة والخصومة والشرع والبيع
خلاف وتحريرا كما في المدارك والذخيرة في الأخيرين وإن لم يسلط الاستكشاف بها فاقا فليست في المسووحات قالوا
مفيدا استكشاف جلال ولا خصوصية لا سبب لا يسع ولا شرع ولا كان لا يجوز له معنى ذلك إجماع واختاره العلماء
وجمع من تأخره من متأخريه للأصل وعلق النبي بالحاج خلافا للحاج حيث قال على ما في الحج الأول عند ابن جميع
تقبله استكشاف من القبايح ويتأخر عن من المعاصي والسباب فيستكشافه فاما ما يظن من أمور الدنيا
من الأفعال لمباحات فلا يفد به استكشافه لأن الاستكشاف هو اللبث للعبادة فإذا فعل قبايح ومباحات كاحتاج
اليها فأنسب للعبادة وخرج من حقيقة المستكشاف للآثار للعبادة قالوا وأورد شيخنا في مسرطته كلامه في
مورد من ويصحب عدمه ويتقضى من فهمه لأن هذا الكتاب معظم من مع الجمال انتهى وظاهر كلامه بطلان
بفعل جميع المباحات التي لا حاجة اليها وهو شاذ واعتبره في الحج فقال ويخرج ظاهره من وجه ما لم يخصصه
بأن يكون شبهة فضلا عن كونه حجة فان الاستكشاف لا يشترط فيه ولم يعبأ بطلان حال النوم واستكشاف
العصاة وليس كذلك الإجماع والحق بها أن التلثة في التحريم العلامة في المتن قلما يقتضيه الاشتغال بالأمور
الدينية من أفعالها كما هي خيرة فانه ينبغي القول بالجمع منه علامتهم انتهى في البيع والشرع والطلب بالليل
قال في المدارك وهو غير جيد لأن الذي في البيع والشرع لا يقتضيه النبي عما ذكره منطوقا لا منصوصا في قوله
بالعبادة المستطمة وهي غير معتد بها انتهى وهو جيد لأن المدارك أيضا في ما قال في المتن الوجه تحريم المباح
اختلعه عن العبادة كالتجاسة لا ما لا بد منه والكلام في ذلك قبله ويستثنى من تحريم البيع والشرع ما لا بد
الحاجة اليه كشر ما يظن من ما لا يكون ما لا يكون في بيع ما يشترط بذلك وسرط الشهود في الدرك
المعاطاة وهو متى على ما ليس بيبا وهو غير خارج من لو بشر في ذلك عدم كونه من السوكر كان وبها من انتهى
معرفة هذا ما علم انه قال الشهيد الثاني في أن ما كان المالك لغة المالك كما دارة المأذنة وأما ما به هذا المأذنة
على امره بتركه أو يبيح بحدوث الآثار الغلبة أو الغضلة كما يتفق لكثير من المتسقين والعلم وهذا النوع يحرم في
غير الاستكشاف وتقدر التاكيد في تحريمه في المصومين وأما حاله في حيوات الاستكشاف ما سببته لهم من غير
أو زيادة تحريم هذه العبادة كما ورد من تحريم الكذب بخلافه وسوله في الصيام على القول بما لا استكشاف
مكل ما حرم من منفعه ما بدنه ولو كان الغرض من المأذنة في المسئلة العلمية محروا عنها أو لم يرد الغرض من المأذنة
كانت أفضل المطافات فاما ما في من ما يحرم منه وما يجب أو يستحب أن يثبت طهارة الكف في حق من لم يمسسه
ولما إلى جعله من كذا القبايح انتهى وفيه ما قال في ذلك الشيخ في الجملة وإنما المراج والبرجزة ولما تقدمت
في الحج يحرم عليه ما يحرم على غيره ولم يثبت ذلك من جهة الاستكشاف أو ادعاءه ففي الأصل نعم منهم من لا يمسح
في أن يبرأ من حيث فلا يجوز له البيع والشرع ويجوز أن يمسح ويكف ويغسل في امره عليه وضيقه ومجده
بما شاذ من الحديث بعد أن يكون مباحا في أكل الطيبات وشم العليق وروى انه يجنب عليه يجنبه المحرم ذلك

مخصوص

مخصوص بما قلناه ولا يحرم الجسد الا يحرم عليه وعند الحاج مثله ما اشار اليه من الرواية لم تقف عليها أو تخط بها وقال
العلامة في الذكر ان الشيخ لا يريد بذلك العموم لأنه لا يحرم على المستكشاف ليس الخطا كما لا يزاله استكشاف الجسد
لا عند الحكم انتهى وكيف كان فلا ريب في صحة هذا القول ويجوز للمستكشاف النظر في معاشه والخص في المباح لا وفي
الأفعال خاصة ذلك على قدر الضرورة والاستحالة ما هو وظيفة المستكشاف من العبادات كالصلوة والذكر وقراءة القرآن
القرآن وقال في المتن ويستحب له دراسة العلم والناظر في وقته وتعليمه في الاستكشاف على هو أفضل من الصلوة والذكر
فأورد في حله من المباحات ما لا يرد في تحريم هذه الأشياء في الليل ولها ردتنا التحريم هو الاستكشاف
ليل والنهار ولما مار وجه الأساسك عن اعتبار الصوم بأنه يمكن منه هنا لأنه ريان الصوم ومنه من
المحرمات بالاستكشاف الوجب أو يتناول المذنب بها إلا في النص وكلام لا يحرم بقية الثاني وفيه تقدم
فيظن في التكفير وصلوة النافلة والأقسام في الصوم المذنب **مخصوص** في إجماع المستكشاف لئلا يفعله كما في
مثل كفارة الظهار كما في ظاهر الصدوق في المتن حيث قال على ما في الحج إذا جامع المستكشاف فعليه ما في الظاهر
حاصل ما ذكرنا لما روى الصدوق في الصحيح عن زرارة قال سألت أبا جعفر عن المستكشاف يجامع أهله قال لا يفعل
ذلك فعليه ما في الظاهر ورواه الكليني والشيخ ورواه الكليني في الصحيح عن أبي ذر الحنظلي قال سألت
أبا عبد الله عن من أقره قال من أقره ما أقدم وهو مستكفر بأذن زوجها فخرجت حتى بلغها وقد روي من سجد في بيتها
فهيأت زوجها حتى رآه فقال الكف حرج من المسجد قبل أن تنقض ثلاثة أيام ولم يكن الشرف واستكشاف
فان عليها ما في الظاهر ورواه الصدوق والشيخ وقيل كفارة حيرة مثل كفارة رمضان والبيده هلاكه ومنهم
الشيخان والمرقى وأما هم وعليه إجماع كلهم الغيبة وهو أقوى ويدل عليه ما في الأصل لما روى الشيخان
في المتن من سأل قال سألت أبا عبد الله عن مستكشاف وقع أهله قال من أقره ما أقدم وهو مستكفر بأذن زوجها فخرجت حتى بلغها وقد روي من سجد في بيتها
الشيخ في المتن من سأل عن المستكشاف قال سألت عن مستكشاف وقع أهله قال على ما في الأصل لما روى الشيخان
متحددا عن ربيعة بن أسلم بن مهران عن أبي عبد الله عن مستكشاف وقع أهله قال على ما في الأصل لما روى الشيخان
أن أبا عبد الله في الغيبة وقال في الكيفية وقال في معون الشيخ للمرفوع صحيح زرارة وموقوف ساجدة لأبي الشيخ
وأما ما في وجه عند الأصحاب وكذا الظاهر ومطابق ما فيهما في مباحات المكاره وكذا في كفارة
وأما أن جامع المستكشاف أن في غير رمضان وأما الظاهر الأشهر في الغيبة أن ما لا استكشاف ما في كفارة
وأما لا يقتضيه الأصل خلافا للشيخ والمرقى فقال في إجماع المستكشاف ما إذا كان عليه كفارة وان جامع ذلك كان
عليه كفارة وأما في القول في ذلك واستقراء الشهيد والدرر قالان وأما روى ما في كفارة
الصوم لا يمسح على رأسه كفارة كما هو في حق العلة في الذكر قال في الظاهر من روى في السجدة رمضان
وهو في عهدنا إجماع في إجماع في شهر رمضان فكذلك في كفارة الاستكشاف والذكر للصوم رمضان بلا خلاف
فيه كما في الشيخ وفي المدارك والذخيرة لا أعلم فيه خلافا وعن الغيبة الإجماع عليها في الجرا الذي روى الصدوق في حديث

فتدبر من اولها الى اخرها انتهى كلامه هذه ما وقف عليه من الاحكام في المقام الاول لا يخفى من ضعف سند
 تصديق ولا يترتب عليها الاحكام لان مقتضى العلم على ان النبي متفق على اصاح الثلاثة لا يام الخبيث فيها ارباعا
 وتعدل احدهم فيها العاني بما ياتي بقوله غيره ولا الاجماع المحكي في المقام الثاني جعل هذه الاحكام على اربعة وكان
 لم يقتض على غير اربعة الاخر كما اعترف بذلك صاحب الكفاية حيث قال ودور الصدوق في العلل التي خرجت
 عنه فلهذا سبعة الايام بالبيضاة وذكر انه منسوخ بصوم الخبيث ولا ريب انما عرفت من كلامه وانما يشتر بعمل يومها
 السابقة كقولهم في صحيح محمد بن مسلم او خمسة بعد ان ذكر يومه يوم داوود ثم قوله ذلك وما من الثلاثة الايام
 التي في قوله ذلك ورفقا وكذا مشرق يوما فانما المراد بالايام الفواهم هذه السليمة وصحبا لذكر اعتبارها بالايام
 اليومين يخلق على ما قيل فيها من الدليل روح فيجعل جعل هذه الاحكام على التفسير ويؤيد ذلك ان اكثر الروايات في اعامة
 الايام المقام مقام استحباب ولا يصح فيه حمل والله اعلم وفي الروايات الايام البيضاة الخبيثين ولا ريب انما هو منسوخ
 لم يقتض على سبعة ولا على ثلث البيضاة وفي العموم انما استحبابه يوم العترة وهو الثامن
 من ذي الحجة ويوم دحو الاصحى من شهر ربيع الثاني من سنة الفجرة وهو الخامس والعشرون من بقية العترة ويوم اودى
 الحجر فيعمل لهما سبعا شرا كان في يومه وصباحا راول والكافي والفقهاء الخبيثين في راول وعنا بعد سنة ما قيل
 قال ثلثه جعلت ذلك من السنة التي عبد غير الله فيقال في يومها صبا عظمها واشهرها قلت وفي يومه هو اول
 يوم ينفذ فيها الموضع من علم الناس قلت جعلت ذلك ليعلموا في ذلك فضع وقال قوم باحسان وذكر العلوة
 على عباده والله ونفى عن الاستغفار فليعلم منهم فاما الايام كانت تاسر ولا يام الايام ان كان يام فيه يومها من غير
 عيد قال قلت قال ما به قال يام سبعا شرا فليضع صيام يوم سبعا وعشرين من رجب فلهذا اليوم الذي يرب
 فيه النبوة على محمد وتوايه شوا سبعا شرا لكم ورك الصدوق في العلل في راول وعنا بعد سنة ما قيل فليضع
 سبعا شرا في صباح الشيع في العادة في يوم العترة قال في يومه بعد روج وسرور ويوم صوم شكر سبعا
 صوم بعد سبعا شرا من شهر الحرم الحديث ورك الشيع في الخبيث العترة قال سمعت امام عبد الله عليه
 السلام قال في يوم العترة شرا ورك ما به حكمة وما ذكروه من ريفت مستقبلات وهو عيد شكر الله
 ولله على الناس وما راول الصدوق في الحسن في راول وعنا قال كانت مع ابو داود فقام فقص علينا عدا الزمان
 حسن وعشرون من بقية العترة فقال له ليلة خمس وعشرين من ركة العترة ولد بها ابراهيم ولد بها ابراهيم
 عربي ورك الخبيث الا من تحت الكعبة في صام ذلك اليوم كان كمن صام سبعا شرا في الكافي وهو ما هم
 ذلك اليوم كان كمن صام سبعا شرا في الكافي في سبعا شرا في بعض اصحابنا في الحسن اوله من ركة
 ثامن حصة وعشرين من ركة العترة وضع البيت وهو اول ركة وضعت على ملاصق محمد سنة رطل ثمانية
 للناس وما في صام ذلك اليوم كمن شرا صام سبعا شرا الحديث وفي رواية انما كان في الكافي قال في
 وعشرين من ركة العترة من ركة الكعبة البيت الحرام في صام ذلك اليوم كان كمن سبعا شرا في الحسن

الاقبال

[illegible]

وحدث جيت الاسلام وهو قولهم الاسلام يجب ما حله وقد قال ان حدث دفع العلم لما لم يرفع حال الصلوة
والجفاه وهو لا ياتي في شئ من عوارضها فتأمل وما رواه الشيخ في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل سئل في
انقص من شهر رمضان عليه من صيامه قال ليس عليه الا ما اسلم فيه وما رواه في شهر رمضان وقد مضى شهر ايام
هل عليهم ان يصوموا ما مضى منه او يومهم الذي لم يمسكوا فيه فقالوا ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي لم يمسكوا فيه لان يكونوا
اسلموا قبل طلوع النحر ومن سجد في صلاة في يومه فانه ان علمه ان كان يقول ان رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
ان لم يمسك في الايام يستعمل ما دام في النحر الذي رواه الشيخ في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل سئل عن رجل سئل
شهر رمضان ايام فقال يقضي ما فاتة فيقول على الاستحباب او على كون الغزوات مع الاسلام او على ان يكون ذلك
وكذا يستعمل القضاء على معنى عليه وما قاله بائنا وعسوها وان عرفت ان ادريس وعامة التابعين لا يرون
والصالح المستحب منها ما رواه الشيخ في الصحيح في ثوب بن جريح قال كتب الى الحسن انك سئلتني
عليه يوم ما اكثر هل يقضي ما فاتة لم تكن لا تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة فقلت في بن مهران في الصحيح قال سئلت
عن معنى عليه يوم ما اكثر هل يقضي ما فاتة من الصلوة لا فقلت لا تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة وعن ابن جهم قال
قال كتب الحسن وانا بن عبد الله ع سئلت عن معنى عليه يوم ما اكثر هل يقضي ما فاتة فقلت لا يقضي الصوم ولا يقضي
سئلت عن ابي عبد الله ع قال قلت له عليه فليس على صاحب شئ الا ان كان من الاجابة ولا خلاف ان لا يقضي
السيد الموفق ولا رواه ابن ابي عمير فاجابوا عليه الغنائم ان معنى عليه قبل الاستقلال ولم يسبق منه الشبهة وقد عرفت
ان كان بعده وهو يعقل الصيام وعن عليه وعلامة السقوط فيما حكى عنه اصحاب وجوب القضاء اذا عجز ما يقدر
وعرف انما يجزى القضاء عليه من سبب الخلل على نفسه ولم يفت في اليوم كله فاذا عجز ولم يقدر على العمل في ذلك
اليوم وكانت الغلبة في يومه قصر كما عرفت ولا يخفى ان يومه بعد بها سؤا انا معنى عليه يرضى فيجب عليه القضاء في ذلك اليوم
ولما ورد في وجوب قضاء الصلوة عليه لا قبل الفجر والحجاب منع كونه من رمضان وعلى تقدير ان يسلم منه وجوب
القضاء على المربي مع كونه وهو ولا يجب وما زاد عليه يخص بما ذكرنا من الروايات والامام اذ على وجوب القضاء
الصلوة عليه في خاص ونوع شئت اجمعوا عليهم الفري او يحل على الاستحباب جعلا ما كان من الغنائم والصلوة عليه في
القضاء بالخص والامام الذي حكاه جمع منهم صاحب الكفاية وقد عرفت ان ما رواه الشيخ في الصحيح
انما هو في وجهه انما كان الحاضر ليس عليها ان يقضي الصلوة وعليه ان يقضي صوم شهر رمضان في الحسن
في ذلك قال فقلت لا بعد ان كان الحاضر يقضي الصلوة قال لا فقلت يقضي الصوم قال نعم قلت فمما روي هذا قال اول
نا سأل الميسر وكذا يجب القضاء على التام وانما هو مع سبق الشبهة لتوجيه الخطاب اليها وعدم صحة العمل اليه
واما مع سبق الشبهة فيجب صومها كما تقدم في اوابل محض الصوم وكذا يجب القضاء على كل ما ذكرته بعد صوم عليه
مع عدم تمام صومها كما في رواية الشيخ في الصحيح ورواها في الصحيحين ورواها في الصحيحين ورواها في الصحيحين
تمام القضاء كما سبق من الصوم الذي تقدم في محله وكذا يجب قضاء الصوم على كل مسلم بما وجبه اى

موجب ما عدا ما مضى من الغزوات كما تقدم مفعلا في محله ليعطى ان يتوب على ذلك مع ما قال ما رواه الشيخ
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انك اذا كان على الرجل شئ من صوم شهر رمضان فليقضه في اى الشهر من سنة او في صوم
ان سأل عن ابي عبد الله ع قال سئلت عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
فقلت لا يجب قضاء الصوم على من سئل على الجاهل حتى يتردد ايام او شهر كله عزلا اكثر مع الاتفاق على وجوب قضاء
لكذا الحديث للصالح منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انك اذا كان على الرجل شئ من صوم شهر رمضان فليقضه في اى الشهر من سنة او في صوم
يقضي حتى يخرج رمضان قالوا فليقض في الشهر والصلوة والصيام وما رواه الصدوق في الصحيح ان ابا عبد الله ع سئل عن رجل سئل
ابا عبد الله ع عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
الصلوة والصيام قالوا فليقض في الشهر والصلوة والصيام وما رواه الصدوق في الصحيح ان ابا عبد الله ع سئل عن رجل سئل
ان علم ان يقضي ما مضى من صومه ولا ان يكون قد غفل الجمعة فانه يقضي صومه وصيامه في ذلك اليوم كما يقضي
ذلك خلافا للحكي والتحقيق في احد من غير الشرايع والاضاع فلم يوجب قضاء الصوم لانه لا يتكفل الصوم من
من شرط الطهارة والرجاء الا اذا تركها الانسان مستمرا من غير ان يقدر على تركها ويحكم بانها باقية في ذلك
الصدوق ما اذا غفل الجمعة في الايام فلا يقضي ما مضى من صومه ولا من صومه الا في الايام التي غفل فيها
وعرف من على ما ذكرنا ان اول من سئل عن هذا هو ابي عبد الله ع في سبب الاحسان لقوله انما العمل بالانبياء
لا العمل بالاشياء وكذا يجب القضاء على من تركه سواء كان من بلد او من غزوة وما انحل الاسلام من الغزوة فليقض
بكونه كالتواريخ والامثلة على ما كان من الاجابة في الاول كما في الذبح وكذا في الثاني لعدم الادلة الدالة على وجوب
الغنائم من الصيام والصلوة انما كان من غير الساحة من المعارض ولما سألنا عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
الاسلام يجب ما حله وانما كان من غير الاسلام فليقض ما مضى من صومه ولا من صومه الا في الايام التي غفل فيها
اطلا ان وجوب قضاء الغزوات انما يقتضي الا الى افراد الشائعة المتبادون فيها وكونه من غير المسلمين
في محله انما الاحتياط يقتضي المصير الى ما عليه اصحابنا اذا كانت في الباب عوارض ما ذكرناه من الاشكال
وجوب القضاء في الغزوة من غير ان يكون من غير المسلمين فليقض ما مضى من صومه ولا من صومه الا في الايام التي غفل فيها
ما يحكيه من القضاء على من سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
من وجوب قضاء الغزوات انما يقتضي الا الى افراد الشائعة المتبادون فيها وكونه من غير المسلمين
عليه ولما سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
يعيد في احد من الغزوات من غير المسلمين فليقض ما مضى من صومه ولا من صومه الا في الايام التي غفل فيها
اليعود على الشريعة انما في ذلك من الغزوات وما ذكرناه من عدم بطلان الصوم بالارادة من وجه الشيخ في الصحيح
وما عرفت على العلامة في حديثه من كثرة الشبهة في الدعوى انما في ذلك من الغزوات وما ذكرناه من عدم بطلان الصوم بالارادة من وجه الشيخ في الصحيح
مشروطة بالعدم من غير ما ذكرناه من الاشكال ان الصوم يجب ان يكون من الغزوات من غير المسلمين فليقض ما مضى من صومه ولا من صومه الا في الايام التي غفل فيها

وكان من طاهر الكلبين من خصه برضان ودفن من الوجبات اختصارا على مورد النصا المختص بوضان وقوف من الاصل الم
 عن اعران ودين صحيحه زارة المقدسة نقلت الى اعموم وتويز ذلك فهم الاحباب من غيرها العموم حتى الصدوق كما عرفت ولو لم
 يكتف من عليه صوم واجب من الوجوب كان له صوم مستحب فطعا كصوم شعبان الذي ياتي عليه كفايا كغيره كما تيسر عليه الشهيد الثاني
 فان في النتيجة ولو لم يكن فعل الوجوب كفى عليه صوم شهرين متتابعين في شعبان فان طاهر جواز العموم المستحب فكل واحد
 كما قاله بعض المتأخرين وهو محمول على السيد في ابدانك واطاها الاتفاق على ذلك وان كان لما تفرقت في مجال الاستعمال عقاب
 الاحوال ثم شرح كتاب الصوم فاما تتبع على يد اقرانك الى ربه الغنى بعد العليل كما عرفت في الجليل في اتمهم
 محمد وال ووصي الله على محمد وآله



فان في النتيجة ولو لم يكن فعل الوجوب كفى عليه صوم شهرين متتابعين في شعبان فان طاهر جواز العموم المستحب فكل واحد
 كما قاله بعض المتأخرين وهو محمول على السيد في ابدانك واطاها الاتفاق على ذلك وان كان لما تفرقت في مجال الاستعمال عقاب
 الاحوال ثم شرح كتاب الصوم فاما تتبع على يد اقرانك الى ربه الغنى بعد العليل كما عرفت في الجليل في اتمهم
 محمد وال ووصي الله على محمد وآله

في ربه
 قرآن مبارک
 است
 کتابها
 بر السوری
 لاری بر کس
 رده است
 از مردم ما
 خود را به
 بحث کردن
 در
 یکی به سایر
 کسی کرده
 ن مای ساسی
 بستر گذاشت
 بستر استخدام
 نالی کسه
 بر نسل افاسله
 بن زید خورد
 می شد تا
 است کنند
 از چند دسته
 اصلاحاتی
 شده بمانها
 و را آقاها
 سها را از
 شروع کرده

نای نهانی
 یکی با نجیبا
 باورن ۴ از
 است داد
 ن مردان صوم
 نای به عیث
 متابعه صوم
 بانک از امریکا
 کابان از ترکیه
 بر اینو تودورف
 است در بقیه
 سر به قی شبه
 ک از رومانی
 استامبتر ۴ از
 قند
 و پوری
 و هم مساوی
 ک کریمت از
 ن از مولوستان
 کرد



۲۲۸۲
 ۶۱

